



عبد الغفور على الفاضل في فلسفه العزيز

في علمه العظم
الرسالة في
الفقه في
الدين

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لمصدر العلوم والنام للجنس الهبوط الى كل فرد من الازل الى
 الابد من ان حامد كان ويحيى ان يكون مصدرهم هو اول القدر الهبوط
 بين المصدرين فان مقام المبرمجانه بلاية الاستيفاء كما بلاية
 الاستواء ويحيى ان يكون الى اصل المصدرين يسكن وسكن
 في لوليه الى لوليه نفس الله لا يخفى ما في ترك النصرة كجانه سبحانه من الله
 التعظيم والجلال واذا دعا العتق وان الوهم لا يذهب الى ان
 المبرمجانه غير نده فليكن المبرمجانه بالعبادة وخزانه الاستواء
 التي تجلب الطبع اليه لكونه بعدد لوليه **قوله** والصلوة الى الرقة و
 اخاضه المبرمجانه من علة جناب الهي سبحانه **قوله** على نية من النبوة
 يعني الرفعة وهو في الشريعة من ان الله بعثه الله على عباده للتبليغ
 وبقره مما ذكرنا في الفرقان بوجه ترك النصرة بجملة صلى الله عليه
 وسلم على ان فيه حسن المواقفة **قوله** وعلى آله اهل بيته **قوله** والعبادة
 مع صاحب كطاهر والطاهر او جمع صاحب سكون الماء كنهه وازرار او
 صاحب كبر الى كنهه **قوله** فحفظ صاحب سابع ما قبل من ان فاعلا الابع
 على حال **قوله** المندوبين باياه الارب فكانه درشتن حرمه جبري ان
 الذين ثبتت في ما بينهم القارب باياه والانعياخ بصفه لغنا بمرهم في دانه
 صلى الله عليه وسلم **قوله** فلهذا الى سبيلك حيك **قوله** فوابع فائدة من الفيد
 يعني انه كونه وداخه وازدانش واما **قوله** من مشكلات الكافية
 المشكل من الاشكال يعني المشابهة وانما سمى الحق الملقى مشكلا لانه يشبه

الباطل والحق في الكافية للباطل اوله في الثاني باعتبار رسالة **قوله** للعلم
 ثابته للباطل ولم يطلع على الله سبحانه مع انه لم يبر بذكر انهم الثاني
قوله في اثار في الغارب كتابه من جميع الارض كما في قوله تعالى في اثار في الغارب
 والمغرب ويوجهه ان الشمس من اول السلطان الى اول الجبري في كل
 يوم مطلقا وهي مائة واثنان وعشرون ثم يعود على مطالعها كذلك وكذا
 حال مغاربها وفي شعبة المشرق والمغرب ايضا كتابه من جميع الارض
 كما في قوله سبحانه رب اشرفني ورثت المؤمنين والشعبة بنا على اربعة
 مشرق الذباب والحد والمناولين للكل وكذا حال المؤمنين **قوله** الشيخ فواجهه
قوله نقية الله بغضه قال فوسر ستره الى شبة الغد السرة يعني ستر الله ما
 كان منه بغضه الا لا يحسنه في كتابه والناشئ في شخص فضله من غير الله تعالى وكذا
 ان يحسن كتابه من الاقامة ان اتاه الله بغضه وجعله شاملا له قال في التلويح
 والتلوكة بوشيد في غلبه من البحر اذ لم يقصد باضافة الغض الى الله سبحانه
 ما ذكرناه كما في قوله تعالى اسرى عبده ليل **قوله** واسكنه جود جانه بمر
 بهم قال فوسر ستره في اشارة بجود الدار وسطره وهي من كاشي وسطه و
 جواره انتهى يعني جعل الله جواره من سكن له **قوله** فظهر النظم در شبة كنهه
 جواهر السيرة ليل بساط كانه المبرمجانه في المقتضاة والالاس على
 ما قبله سلامة الطبع وفي هذه الاسطورة اشارة الى ان بساط كانه
 كالارة في الصغار والعلماء وانما قال ذلك من حيث الملاحظة **قوله** في مسك التوفير
 المسك رشته والذوق فراد واذن الاضافة من جناب اضافة المشبه الى
 المشبه **قوله** وسقط العزير السط كبر السج رشته مر واريد بامثلة وخران
 والذوق نقش خط كرفق واهرام الكناية والاضافة كاضافة المسك **قوله** لوليه

التوفير الغير ابرئ من كماله وكلم باب **قوله** ضياء العين كضياء البسب وسراج
 كانه ضياء برئ من كماله الى العين **قوله** في موجبات التفرغ والتأسف التفرغ
 درين قوت وانه وكن شئت التأسف درين ودر خوردن **قوله** لانه لهذا
 الجمع والتأسف كالعلة التي بنة الالة في الرب والبعث لهذا التأليف كالعلة
 التي بنة الله كونه باعثة فيكون نسبة التوفير اليه من قبيل النسبة الى البعث
قوله وما توفيق الالهة التوفيق في كل باب موقفة للمطلوب **قوله**
 وهو حجب الحجب سبب بولاد وجسود كرون **قوله** ونعم الوكيل الوكيل
 انك كاري بوي كاري وروايله مختلف على بولاد وهو حجب والخصوص محروفا
 او عطف على حجب لتعقبة معنى الفعل والخصوص هو الغير المتقدم **قوله** هضم
 لفظه يتبين ان كنهه الذي ترك ذلك جعل كنهه وذلك كنهه يتبين ان
 كتابه من حيث صنعه لا من حيث استعماله على ان ليس في مرتبة كنهه
 السلف في مرتبة ذلك الترك كما فيهم فارتبها فاما يستحسن جعله في مرتبة
 بعثون بانه وما به مرتبة كنهه لكن في فهم ترك الامتثال بالرب
 الدائم على الحسن وهو ان كل المراد بال لم يبدأ فيه ثم الله فهو ابرئ من
 الفعل لا يتم فحده بقوله ولا يلزم ولا يصل الى الدوام السلف سواء كان معه
 الكتابة او لا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثاني **قوله** وبراء بتوفير الكلمة
 والكلام بولاد يتبين ان كنهه ايضا لانه منقحة توفيرها او لتفصيل الالف بالبعث
 عن **قوله** لانه في هذا الكتاب من احوالها التي احوال منسوبة اليها من حيث
 ابرئ منسوبة اليها سواء اثبت بالقرينة من حيث ابرئها ان اف مراد في
 اشارة الى موضوع الفخرو والاعلى من قال موضوعه الكلمة او الكلام لعدم اتمتها
 البحث بواجدها من حيث جعل البحث في احوالها راجعا الى الآخر فكلف **قوله** في

لم يبرأ الى لم يتصور اليه بعث البحث في احوال منسوبة اليها من حيث ابرئ
 منسوبة اليها واثبت وجود تصورهما عرضا لتفصيل ما هو الواجب حاصل
 ان قبل الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف تعريف كل شئ على صورته اجب
 بان ذلك التوقف بالقياس الى العلم الذي لا بالقياس الى المتعلم ان
 قبل المتعلم ايضا عالم بالعرف قبل توفيقه لان لام التعريف يشترط ما
 بعده انما طلبه في ذاته من لزوم علمه انما طلب لزوم علم المتعلم فيوان
 ان يكون المتعلم ساعيا غير في طلب فان التوفيق بالقياس اليه بغير احوال
 العرفه والقياس الى انما طلب زيادة العرفه **قوله** وهذه الكلمة لكون افرادها
 جوارها افرادها الى اقراءه ان سواء نظر الى افرادها او الى مجموعها ووجه
 التقدم في جانب الكلمة ولا يخفى ان المتقدم بحسب الوجود الخارجي اذا قدم
 في الكتابة توفقت في التقدم الموجودات الاربعة اعني الكين والخطي والذ
 والذهني والخارجي وان المتقدم بحسب الوجود الذهني اذا قدم في الكتابة توفقت
 توافقت في التقدم الموجودات ما عدا الخارجي **قوله** قبل في الكلام مشتق
 من الكلام اعني الاشتقاق ان يتركبين اللفظين في سبب في احد احوال
 الثمانية عشر كما في جميع الحروف الاصيلة من سبب او غير مرتب او غير مرتب
 في اكثر الحروف الاصيلة مع تقارب ما بين في اللفظين كقوله ونفق وخرار
 الى بعدا اشتقاق في بقوله قبل وذلك لان الفارق المناسب لان شبهة يلزم
 ما يشترطه الالم ولا يخفى ان هذه مما سببه بعدة في الفهم غير لانه مع ان
 انما سبب ان يقال ان ما يشترطه ما في الفهم والاشحاح ونقش الصور في
 الالفاظ وما يشترطه الالف والافعال لا على ان وجه كانت من
 مستيقنا القوة التي في ادول الكاف واللام والهم فان قالوا لانه

لا يخلو قوة وشدة فالكلية والكلام والكلمة متساوية الا ان في انما ثبوتها
للقوة المخلوطة من جوهر تلك الحروف **قوله** وهو اخرج الراجح بغير اليقين صفة
كذلك **قوله** وقدر بعض الشواهد ان ذلك التشبيه علافة معجزة **قوله**
جراحات السنان جمع جراحته بكسر الجيم حكي سريرة وعصا وبتر
هرج **قوله** جنس واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الالف ما فوق الالف
قوله بل قيل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب قوله لو كان بها جواب الثاني
وبدليل انه ليس من اوزان الجمع **قوله** وقيل جمع واليه ذهب الجمهور الثاني
وصاحب الباب **قوله** والكلم الطيب ما اول بعض الكلم فان الصاعد
الى محل الفرض ليس الاجنس الكلم وهو الطيب كلمة التوحيد لا الطيب
في ازان يوصف بها بعض الكلم فتاويله كذا قيل الرقة بالاصان في قوله
ان رقة الله قريب من اثنين **قوله** واللام قبل الجنس هذا الوجه هو المختار
لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا التعريف الفرد المتوقف للمعنى اللغوي
او ما يتعلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العود التي ربي للبيان الطردية
يكون اللام المستوفى والتعريف ليس الا لطبيعة من حيث هي فاللام للجنس
والطبيعة **قوله** والنا للودع ولغاب ان يمنع ذلك في حق العرف خصوصاً
من عدل في تعريف الكلمة في اللفظة الى اللفظ وقال الودع غير مراد ولين سلم
فيكون الحقلي بجزء ما منع الودع كما ذكر في نظام التعريف اسماء الاجزاء
في الودع على تقدير وضعها للودع المنتشر وليس الناص في الودع حتى
يخرج الجزء بغير دليل كقوله **قوله** ولا منافاة بينها هذا جواب على
تقدير التمثال وتبهم ما معناه **قوله** كوازا اقصاف اجنس بالودع
طبيعية كانت او صناعية او غير ذلك وفيه نظر لان هذه الودع مغيرة

للوثر التي هي معلول الناص فانما فريدة لا ودية ويمكن ان يجاب عنه
بان الكلمة الغوية اذا حست بما هو مصطلح التي صمات الودع التي
في الكلمة الغوية ودية جنبية وبدن من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة
الاصطلاحية الى الكلمة كنسبة مرة الى مرة **قوله** والواحد بالجنسية يعني
ان بين الجنس والواحد تضاداً فيجوز ان يجعل الجنس اصلاً والواحد
وصفاً له وان يكسب **قوله** اللفظ في اللغة العربي وربي شيئاً من الغم
والكلم **قوله** ثم نقل في عرف النجاة المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان
اللفظ في الاصل مصدر يعني التكلم ثم استعمل لفظي المفظوظ به وهو
المراد به هنا فاعلم بهذا لا يكون فيه نقل لا جاز بل يتم على هذا التقدير خروج اللفظة
عن تعريف الكلمة لا نقول المراد باللفظ لفظ حقيقة او حكمية ولعل
ارتكاب النقل فيه مني على ان النجاة لم يريدوا باللفظ الا المعنى الثاني
للمفظوظ به حقيقة او حكماً **قوله** ابتداء فيكون من قبيل تسمية العديب
بسم السبب او من قبيل تسمية المعنى بفتح اللام بسم المعنى بكسر
اللام وليس فيه مؤنة فقد النقل **قوله** او جعله معنى المفظوظ فيكون
من قبيل تسمية الخاص بسم العام وهذا اقرب ويجوز ان يجعل منقولاً
من اللفظ يعني العربي من الغم او معنى التكلم ابتداء او بواسطة **قوله** اما
ما يتعلق به المفظوظ فاعلم ان اللفظ هو اللفظ وليس فيه دور لان اللفظ
مشعوب اللفظ اللغوي الذي هو الكلام واخروف والعرف هو
اللفظ الاصطلاحي اعلم انهم اختلفوا في ان الحركة اللاحقة كلمة او لا
فن ذهب الى الثاني اشكل عليه صدق قوله وقيل لا يجب عنه ما ذكرناه
من تحقيق معنى اللفظ وفيه بحث اظهره **قوله** او حكماً بغيره **قوله** الناص

انتهى فيه به فخرها المقهور للفظ **قوله** او كلما ان تلفظ كما وذلك
 فيما شارك الحفظ في الاحوال **قوله** من كان او موضوعا فاقوس
 ستره في الى شبة وانما قال موضوعا ولم يقل مسددا كما في خبرا منهم
 المشهورة تنبيه على ان المشهورة تنبيه على ان مرادهم بالمستحق هو الموضوع
 والا يلزم الوسطة بين المثل والمستحق وهو لفظ وضع بلغة قبل ان يستعمل
 انتهى **قوله** قبل ان يستعمل ان قبل ان يطق فيردنه يعني فاستعمل في خبر
 يعني ما يصلح استعماله او قبل استعماله بهم بخاص **قوله** او لم يكن قبل
 انما يصح إطلاق اللفظ على التركيب في الحروف لانه في الاصل مصدر **قوله**
 واللفظ انما هو لفظ به الحقيقي **قوله** اذ ليس من مقوله الحروف والصوت الذي هو
 اعلم من الحروف ولا ادري انه من ان مقوله هو قال في الايضاح ان المستتر
 هو الحروف لكن عبر عنه بالحروف الذي هو الفاعل بالمستتر حوالا لان
 من حذف الفاعل **قوله** ولم يوضح له خاص - فلما لا يكون مذكورا بغيره لا
 يكون مذكورا بعبارة فاختاره عليه لكن جعلوا مثل يوكنا به منه في عبارته
قوله واجره واعلمه احكام اللفظ عطف على قوله ليس ايراد احكامه الى
 اليه والعطف عليه وتأكيده والبالغة عنه وكونه ذاتا الى الخبر ذلك **قوله** و
 الحروف لفظ حقيقة على تقدير وجوده في الخارج بتلفظ به **قوله** و
 كلمات الله تعالى داخله فيه الى ان اللفظ يقتضي التوقيف لانها مما يتلفظ به
 الا ان في بعض الاحيان وان كانت بالقياس اليه سبحانه لا يعبر عنه عليه
 اولان من شأنها ان يتلفظ بها الا ان اولانها مما يتلفظ بها كما كان في
 وعلى هذا القياس كلمات الملاكية والجن لا يقال على الوجهين الاولين ان ما
 يتلفظ به الا ان ما غير بالتحقيق لما تكلم به انتهى فكيف يصح ما ذكره

عليها لا نقول هذا لتوقيف فلسفي غير متفق عند الارباء فان اختلاف النحاة
 عندهم كما يختلف المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار اقل ما يحتاج اليه اذا ثبت
 ان كلمات الله سبحانه في ما به وبها يختلف ما عليه المحققون او نقص ما في علمه من
 الكلمات او بما يظهر في غير الاثبات **قوله** والعصب جمع نصبة وهي لتعيين
 مسافة او طريق **قوله** في غير العلم في اللفظ الذي هو الاول اجزاء التوقيف ولما
 لم يدخل فيه لم يكتف في تجميع التوقيف الى اعتبار افراده بقيد جمع بلزم علينا
 التركيب وحذف ما اقتضوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كانا بينهما
 عموم ومزوجة جاز الاشارة بالجنس لم ازان بغير الفصل جنس والجنس فصل
قوله لانه لم يقصد الوحدة اما لان مثل عبد الله تعالى راض في الكلمة عنه خارج
 عنها عندهم قال لفظه واما ما كتبت في **قوله** اعم كاشتقاق مطابقة خبر لغيره
 مشروطة بثلاثة شروط اشتقاق وما في حكمه والاسناد الى الغير الراجح
 الالتهاد وعدم شاي التذكير وانما ثبت في خبره انتفت بها الثلاثة
 بغير ما **قوله** الوضع في اللغة جعل الشيء في جته مكان الواقع بغيره يعني خبر
 اللفظ **قوله** تخصيص شيء ملحوظ بخصوصه او بعمومه كترتبة المفردات والمركبات
قوله شيء سواء كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل في الموضوع الحروف
 لان الحروف الاولى لم يقصد بجمع جملة بل قصد بجمع بنوعهم انه يجوز له ان
 قلت ان كانت الباء داخله على المعقور خرج عنه وضعه كحروف لعموم
 الاختصار معناه في واحد في المعقور وحين لوجوده في كل كلمة وان كانت داخله
 على المعقور عليه خرج وضع المشترك لعدم الاختصار في شيء من المعنيين
 لوجوده في كل كلمة والحاصل ان التبريد السليبي الذي يقيد التخصيص لا يوجد في كل
 وضع فليكن النجاس بغيره بغير التخصيص بغيره بغير السليبي وبان

التخصيص حسب جعل الجنب الحكمي وما كانت الاوضاع في المشترك
 والافاظ المتعارفة مترتبة لم يتحقق في الالفة المتعينة للاوضاع والآل الجول
 الواحد والجول له الواحد وبان التخصيص اضاف لا يعقوب وبان معنى كل من
 اللفظ اذ بان من حيث انه من اثار جعل ذلك المرادف لا يوجد المرادف الآخر
 وبان المشترك يجب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد وما ذكرنا يعلم جواب
 عن الشبهة فيما كان وضعه عام وما وضع له خاصا **قوله** بحيث ان يكون
 ذلك الشيء التخصيص ملابسا للكل فبذلك اللفظ هو مفقود الشرطية ويخرج
 تخصيص جوف اللفظ من الكسب **قوله** في اطلاق السمع او احس
 بغير السمع وفيه تنبيه على قسمي الموضوع في اللفظ وغيره كالم والاربع و
 الا فبذلك ان يقال في ان قلت **المتن** في صراحة اللفظ انما العلم
 بالتخصيص لا الشرط فلما قلنا كل اللفظ **المتن** وهو مفهوم من العبارة
 اذ العبارة ظاهرة في ان التخصيص عبارة عما ثبت الدلالة ومن المعلوم ان
 لا يثبت الدلالة في العلم بالعلاقة فكان في اطلاق او احس وعلم ذلك
 التخصيص **قوله** فهم منه ان لم يكن مفهوما او فهم منه فهم مقصود والالفة
 ظاهرة في شئته تخصل احاصل **قوله** في معنى وضع حرف وكذا وضع الفعل لانه
 باعتبار دلالة على النسبة كالحرف وكذا وضع اللفظ المتعينة في الحرف في
 وما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا كالحرف والشارة وبجواب عن ما كالم
 عن الحرف **قوله** واجيب ولا يجب بان الفهم الملائم لادراك الموضوع
 فهم المعنى لوجه لوضوح حاله ومنه والاشبهة في حقيقة قبل النظام الضمنية لان
 معنى قولنا في اطلاق اللفظ الى غاية يجعل وهذا الفهم ليس غاية له **قوله**
 ولا يبعد ان يقال في ان الحاجة الى تعبد فان اعتبار من الاطلاق الاستقام

لا يبعد

في مقام عدم الاستقام قبله لا يكون بدون الضمنية **قوله** المعنى ما يقصد بشئ ويراد
 صريحا او ضمنا او بتساوي كان حسب الوضع او لا فخر فيه في المعنى واللفظ
 والتعقبي والالزام وغيرهما اذا استقرت شئ وارت به حضورك
 وفان بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد شئ **قوله** لهم مكان في مصدر المعلوم
 او الجول **قوله** او مصدر بمعنى للمعلوم او الجول **قوله** معنى المفعول يجوز ان
 لا يغير نقله اليه فيرفع مؤنة النقل **قوله** او يخفف معنى تخفيف غير في نفس والقرن
 جوه على هذا الاتهام مع بعده لفظا اعلم الى جانب المعنى واستعمل اعتمد
 بمعنى الخفف فيقال معنى الكلام ومعتد واحد **قوله** في المعنى بعد معنى على طرف
 حتى يكون المراد تخصيص شئ بدون الشرطية ايضا لا يثبت في نفس الى الشئ
 اعزوك فتركه مستند الى **المتن** المعنى بعد معنى الوضع لان تخصيص
 شئ بمعنى اللفظ يقصد به **المتن** والمعنى باللفظ لان ارتباط
 المعنى بالوضع مما لا يفتقر الى الالفة لاجابة اليه قبل وار كتاب
 الجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصنيع في زواجل لغوية في الحقيقة وشيخ
 امر الجريد في امثاله وفيه كشف الاصل بكل من جعل الوضع على ان ذكر اللفظ
 معنى من الصنيع اذ ما في لفظ الالفة **قوله** فلا يثبت في ذكره الا يتعلق به قوله
 معنى **قوله** والافاظ الدالة باللفظ وكذا الافاظ الدالة بالمعنى فقط كما يدل
 عليه الدليل وذلك ان جعل اللفظ في مقابلة الوضع **قوله** وبقيت حروف
 المرجح ان حروف تعديا بغيرها انا اذهي حروف المباني **قوله** فان قلت
 فوضع الافاظ فيه انما هو في عموم تفسير المعنى **قوله** وهذا يجب في اللفظ
 بانه ليس به هنا ان في مقام نقض تعريف الكلمة بالافاظ والكلمات المعقودة
قوله ان الافاظ مخصوصة ان شئنا في حيث انما شئنا سوا كانت في

في مقام

انفسها مفردة او مركبة وذلك لان النقص الاول انما يتجه على تلك الهيئة
ولا مدخل للافراد والتركيب فيه ولذا لم ينقل الى الفاظ مفردة بخلاف النقص
الثاني فانه انما يتجه على تركيبها ولا فاعا او مركبة **قوله** فليس هناك المباشرة
مقام يرجع الصغير الى الفاظ مخصوصة او مركبة **قوله** لا لا يراد جزء لفظه من
حيث انه جزء لفظه لفظه يعني حيوان ناطق حال كونه على شخص لسان
مفردة لا ليس لسان ذلك الحيوان لا باعتبار وضعه العلمي وجزءه بهذا
الاختبار لا يراد على جزء ذلك الحيوان وفيه انه يوجب ان اللفظ موضع
اوه وذلك لانك اذا اجترت جزء شئ بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى
مصور تاراما في صيغة فعل او غير ما فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشيء هو
بنك الصفة حال تحقق ذلك المعنى به لا بسببه وانما فاعا يوجب مع ان
القاعدة يقتضيه اقتضا ببيتنا لظهور ايراد **قوله** كما يتكسر في مثل
فعل فتبنا وهو مجاز بطريق اعترافه فكذلك المفرد **قوله** ومعناه في مالا
يراد جزؤه من حيث انه لا يراد جزؤه على جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ
الرضي ان الافراد وصفة للفظ عند المنطقيين وصفة للمعنى عند النحويين
لكن اعترضوا ان الافراد في حرف النية وصفة للفظ بالذات وبالعرض
للمعنى **قوله** وكان النكتة فيه التبيين وكان النكتة ايضا في تقديم الوضع على
الافراد وكأنه لا يصح في اعتبار الاعتبار الافراد اللاحق اعتبار الولاية
او ما يستلزمها وهو الوضع **قوله** حيث ان بصيغة اعني فاسم صيغة
السبع الزماني لسبع الربيعة **قوله** فعله انه حال من الممكن في وضع
ان قلت لو كان حاله لكان بحسبه كما في ضربت زيدا قلنا لا لم ندوم ذلك
عند الكل فان نقصهم برأى من مرتبة العلم ومعنى التأخير عن الفاعل والمفعول

به وبين سلم فذلك اذا لم يكن قرينة دالة على تعيين ذلك الحال وقد خففت
بما لان الافراد وصفة للفظ بالذات او اذا تعبر على معنى لغة رجل حاله
يليه ولا خلاف في ان الافراد يراد بالافراد اللفظ **قوله** او ان المعنى يتبع انما كان
في جوارحه الى ان النكتة من غير المشتراط سينكره لان الفعل لو كان حاله لكان
عليه لان صاحب الحال نكرة لانا نقول هذا الذي لم يكن صاحب الحال حرورا
فان نقدر على عليه فمكتح عند البصريين كما يفهم من كلام المحقق في الاشارة
قوله ان نة مفعول للفعل واللام واسطة فيكون مفعولا ومفعولا فاعلا حاصل
الحال وصاحب **قوله** لا يخرج الحركات لان الحركات الفاظ موضوعه
بالوضع النوني كما اشار اليه **قوله** فيخرج من جهة النكتة مثل الرجل ومثل رجل
ايضا فان لام التوقيف والتوطين وجوف العاني اتفاقا واما في الثالث
الحركة والفاء والياء النسبة وعلما من التثنية والجمع ككلمات ومسكون
فذهب الشيخ الرضي ووجهه الى ان ما زود فاعلا المباني وجعلوا الجمع الله
المصنعة والاصح المعنى المقصود الا ان تلك الولاية لما كانت بزيادة تلك
الحروف نسبت الولاية اليها كما نسب الطلب الى سائر المستعمل و
اعطاه الى نون الفعل **قوله** واعرب باعراب واحد كان ايراد بالافراد
معنى يشمل الحركة الاشارة والبناءية والحاصل انه لم يعبر لكل من الجزأين
حالة اللاحق في ان حرف الاشارة فاقية لم يعنى الاعراب بل البناء والتعني
للاعراب هو فاعلا فيقول اخرج كلمة واحدة فاعرب اعرابا ولا يعني ان هذا
قوله فاقية وبصري وجعل وقراء دون الرجل ورجل واعني والجمع بالواو
والنون فان اعرب في الاول ليس الا بجزء الثاني وفي الثاني الجزء الاول
ذكر في الاشارة فان علما التثنية والجمع فيها اعراب بالحققة وفيه تأمل

قوله مع انه موزع بالارباب ان قلت ما يوجب الاربابين الكلمة واحدة و
 تعد الارباب ليس الالفة والعقود والافعال التي يقتضيه الوضع السابق
 في الاصطلاح واحد قلنا قد يعبر في الاعلام الاحوال التي يقتضيه الوضع السابق
 وهو باعتبار الوضع السابق ككلمات وقال صاحب اللباب ان الارباب
 اقتره على في تابط شرا وما كان الاخر مشقولا والاول فارعا نظر
 الارباب في اجزاء الفاعل كما اظهر الارباب ما يعبر في الاستقناء في القولين
 بعد الله علما للارباب واحد **قوله** ولا يخفى اعلم ان الوضع من علم النحو
 معرفة الاحوال اللفظية وتعيين احواله في احوال جانب اللفظ والجل الجواب
 جميعه لا يلازم ذلك الوضع ولا يخفى ان ذلك الاحمال لا يرى في كل ما يقتضيه
 لشدة الامتناع لفظية واحدة هكذا قاله وفيه انه ان الارباب اللفظ او في ما ينطق
 فانه لا يقال له لفظية واحدة هكذا قاله وفيه انه ان الارباب اللفظ او في ما ينطق
 عليه اللفظ كمرارة الاستفهام لم يوضع في التعريف الا نوزن الكلمات و
 ان الارباب نوع واحد لم يتردد عنه مثل عبد الله على وان الارباب خصوص
 وضعه فلا يراد اللفظ عليه ان قلت اللفظة للمرارة والمفهوم منه ما تكلم
 به وضعه قلنا لا يشترط في جواز التكلم بعد الله علما وضعه بل يجب ان يتكلم
 بكذلك الا ان يقال المراد بالمرارة ما تكلم به مرة وليس فيه يصح ان يتكلم
 به مرتين فترفع عنها عبد الله علما ليشتمال على كلمتين يصح ان يتكلم بهما
 مرتين **قوله** ويقع فائدة وبصره في الاول واخر الى مسافة وبنار **قوله** لان
 الولاية كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر وهي ثمة اسم وضعت
 ان كانت بسبب جعل جاعل وطبيعة ان كانت بسبب ضرورية الولاية
 على الطبيعة بخلافه وضع حاله لها وسفاهة ان كانت بغير ذلك **قوله** كولاية لفظا

زينة احسن من نور الجواهر انما هي جوهرا ذو لوصف دبر من ريد حال مستهدنة
 لم يظهر دلالته اوله بدلت في حاله السيد الشريف قدس سره فان وجود
 الالفاظ يعلم بالثبوت في الالفاظ **قوله** ان منفصلة الالف من الالف
 السرة ثلثت الالف بين الالف والالف وافتل افرامادة وصورة
 الكلام **قوله** مخففة عنهم من السكون في موضع بيان الالف وبقي به فاما
 لاثرا في هذا الجهر على وتوجيهه انه في قوة تقسيمين نفسيين كل منهما
 دابة بين النفي والاثبات كما يشترك الولى وان ثبت به انه على فاللفظ
 انه على ان ليس لتلك الالف مفهومات محصلة سواء اقتربه القريب
قوله اما في صفته قبل التقدير هكذا لان حالها او دلالة اول الالف اما ذات
 دلالة ولا يخفى ان تقويم الشيء بما يقبله الطبع السليم غاية القبول اما تقويم
 احوال اول الالف فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني حرف
 والاول اسم وفعل ويستوفى عدم صحة الالف على الاول وعدم صحة العمل على
 الثاني لان حال الكلمة لا يختص في الولاية وعدمها ودلالة الالف لا يصح عدم
 الولاية عليها مع ان الضرورة التي دعت الى التقدير انما نشأت
 من الثاني فالقول القائل فيه لانه الاول واما تقويم الذات فيقال
 ما وقع فيه زيادة ان وكذا جعل ان بدل معنى الالف قال السيد قدس
 سره التقدير في هذا المقام معنى على ما ذكرنا من ان الفعل مع ان في
 تأويله ان يكون له موضع جهاك ان يكون له الالف الى ما ذكره في النظر
 الى المعنى في معنى الالف في معنى العصور حقيقة ولا يلزم من حوته **قوله**
 من غير حاجة الى التفاهم كلمة اخرى او مركب اليها **قوله** الثاني حرف هذا
 استنباط لانه لا قال ما ذكرنا او كان سبلا قال ما لا قال وما

الثاني فقال ان الحرف والاول ما كانا او كانا معطوف على الجملة التي قبلها
 ولك ان تعطف اولاً ثم تجعل الجملة جواباً وكذا الحال في قوله الثاني
 اليهم والاول الفعل **قوله** لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف
 الوادي الطرف **قوله** ان جانب مقابل لكسم والفعل لم ينفذ في جانب
 من الكلام لانه قد يقع جرحه نحو زبر لا جرح **قوله** ان يقرن ذلك انفع
 الطول عليه بنفسه في الفهم عنهما ما اعتبر قوله المقارنة في الفهم عن
 كلمة جرح في هذا الفعل ما يقرن باحد الارضين بحسب الخفض كضرب
 مصدر او ما يكون بينه وبين الزمان ترتيب في الفهم كضارب امس
 وما يكون مقارناً في الفهم كمن لا يكون فمهما في الكلمة كما اذا التقى مع
 فمهم ضارب فيهم الزمان **قوله** ما توذامن السوان سمي بها حال كونها
 ما توذامن السمو واصلة سمو كات السمن حرفت الواو ثم نقل
 حركة السمن الى ما بعد ما ليضع الوقف عليه ثم ان به حركة الوصل للما
 يلزم الابداء بالسين **قوله** للاستقاية على التوبة ولانه يرفع حتى **قوله**
 وقيل من الوسم ويرفعه اشتقاقاً من سمج وقيل على سبيله فانه لو كان كما
 قيل لكان فحله وسم وقيل اوسا ما وارثا قلب بعد **قوله** لنفقه
 الفعل فيكون من قبيل تسمية الال باسم اهل لول **قوله** وقول علم الواو
 للاعتراض لثبته من لا يجده الاشارة او لمعطف على انحصرت لانها
 او لمعطف على علم بالاخصار الذي افاده الدليل ان علم اغضار
 الكلمة وقول علم ذلك بوجهه وعلى هذا التقدير يجب ان يكون الواو والها
قوله بذلك البناء لكسفاً ووضع اسم الاشارة موضع الفهم لزيادة التحليل
 في ذهنه وكما انكسفاً واخيراً ذلك دون هذا اشارة الى مسبقه

العظيم لول **قوله** حركي واخر من اضافة الحركي الى الكل مع العلم وتحوّل
 النسخ من اضافة كل الى واحد فيكون كنهه يمنع النسخ بها كما مضى في
 سورة في ثبوت الاضافة من انه لا يلزم فيما يوجب العلم ان يعم النسخ
 بما يلزمني افادة الاختصاص الذي هو معلول العلم بكون الواحد وكل
 واحد ومن **قوله** من النسخ بعض واحداً واحداً ورصفة لقوله واحد **قوله** اعراد
 بالقرن من اللفظ النسخ فان تحت عند الواو هو الجوف الى ما كان او في
 هذا العلم لان اعراب ما به التثنية كدعاه الامتياز لا يستلزم ان يكون
 حراً مقابلاً للرسم **قوله** ولقد درأخص الدرر في اللغة الذين وفيه تفرقة عند
 العرب فاربده يخرجوا في الفعل في اليوم لا دررته انما لا تفرقه وفي الخرج
 لثمة ورة وذلك لان العرب اذا عطفوا شيئاً نسبوا الى التثنية سميانه فصاروا
 الى ان تحذف لا بقدر عليه والنام للتعجب والدرر الذين واعني في قوله الذين
 ام رتبته كما في العلم او القدرة الا في ذلك من الصفات الكمالية
قوله الكلام لم يوظف على السابعة لانه فضل نحو من الكلام **قوله** في اللغة
 ما يكلم به ثم سمي اسقياً لخصه بفعل كنهه كما ما عطف على عطف مع انه
 في الاصل ما يعطى **قوله** لفظ تعين فتن الكلي في **قوله** ان يكون كل واحد
 من في تحت فان التثنية اختصار العطف فكانه قال كلمة وكلمة قبل لوجه
 البناء لكسفاً انه لم ينجح الى هذا التأويل لان المتعين بالكرس فيجوز التثنية
 والبناء والتمتع فيجوز التثنية ولو جعلت مع مع احتيج الى تأويل بان
 يقال المتعين بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلاثة ولا يخفى ان هذا القول مبني
 على جعل التثنية جرحاً والكلام يلزم ان لا يكون الكلام لفظاً حقيقة بل مسامحة
 ولول جعله في له كما في الشرح اتيه الى التأويل **قوله** فلما يلزم افادها فيما

وكيس

اذا تركيب الكلام من كلمتين فقولنا ان نقول حاصل بسبب الاستد
 ويجوز ان يكون البناء لا لافعال ان نقول ملحقا بالاستد **قوله** واليه
 نسبة احوى الكلمتين ان ضم احوى الكلمتين او نسبة مدلول
 احوى الكلمتين **قوله** حقيقة او حكمي الكلمة الحكمي ما يصلح وفيه مؤد موصوفه
 لا بما في خبره عنه الاستد الذي في الجملة الشرطية لان الشرطية لا يجر
 على زعم النحويين ونزعمهم ولذا قالوا ان الاستد البه من خواص الاسم
 وقال **ولا ياتي ذلك الا في اسمين او في فعلين** ولوجعل الرابطة
 بين الشرط والجزاء حقيقة السبب قد سره شرطية عنه فقلنا اذا لم يبع
 النتيجة شرطية في الشرطية بخلافه والدليل على ان الرابطة بينهما صوف قولنا
 ان ضم سببي ضربت بك وان لم يوجد منك الضرب **قوله** بحيث يفيد
 اني طاب الامر منه ان لا يقتضيه افادة اني طاب فائدة يقع السكون
 عليهم ان لو سكنت عنكم عليهم لم يكن لاجل الوفاء مجال تخلفته و
 نسبة الى العصور في باب الفائدة فرض فيه مستند الجملة الواقعة خبرا
 او صفة او صلة وذل فيه ايضا استد الجملة التي علم مضمونها اني طاب
قوله خربت امهات الصرفة اما تركيب من الكلمتين ومنه اصل فلم يخر
قوله سواء كانت خبرية او حكمية بمراتب الواقع **قوله** انشائية الى خبرية
 بمراتب الواقع **قوله** في حكم الكلمة المفردة لان نسبة في تلك المركبات
 الجملة في خبرية او خبرية بما يفيد الابقا وهو انعقد **قوله** اني خاتم الاب او ذا
قوله فانه في حكم هذا النطق ولا يبع القول بان الفاظ موضوعه الانعقاد
 من الاحكام الى هذا الى ويل لحقيقة السيد الشريف من ان الالفاظ خبر
 والى على انفسا بل هي مضمرة بانفسا لا بد والى وجه الابع فيكم عليهم

ولين سلت فليست بالوضع لثبوتها في الالفاظ المعركة ودعوى وضع
 المعركات لا انفسا على لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ ان كانت
 اذ لم يكن الالفاظ موضوعه لا انفسا لم يكن يسمى فكيف يقع الاخبار عنها و
 لوجي التنوين لها قلنا ان الالفاظ لما كانت في ثوابل الهمم انعقد قلبت
 احكامها وخواصها وان الاخبار عنها ووجي التنوين لها من الخواص الانعقاد
 الهمم يعني انها لا يوجد ان في خبر الهمم اذا كان ذلك الخبر موضوعا لغير
 ومستعمل فيه اما اذا لم يكن كذلك في الاخبار عنه ووجي التنوين له و
 الالفاظ كالكلمات وية الاقدام في ذلك مثلا القول في حرف وضرب فعل
 ماض وجي من اصل **قوله** اعلم ان كلام النحوي ظاهر في ان مضمونه زهدا
 فاقباله كلام لا يخفى انه يلزم عليه ان يكتب تحق افراد من كلام في هذا
 المنركيب **قوله** اخبارا او صفا او جملة فسمية فان الكلام هو اجزاء
 على زعمهم واما على التحقيق فليس من غير الشرط والجزء كلاما بل الكلام
 هو مجموع **قوله** بخلاف الكلام فانه لا يصرف عليهم لان الهمم دفرا
 وسيلة لها هو المقصود بدانه **قوله** ذلك ان الكلام اشارة بذلك
 الى الكلام لا الى تعريفه او الى التحقن او الى الاستد كما قيل لان
 الكلام مبسوق للكلام وليعود ولان قوله لا ياتي في اشارة الى
 تعميم الكلام بعد تعريفه كما قيل ان قوله وية اسم وفعل وتعميم
 للكلمة بعد تعريفها وانما يصح فيه باوادة انفسا لفاية بشان انفسا لان
 التركيب الفعلي من الاثنين يرفق الى ستة **قوله** الا في اسمين حقيقة
 او حكما وذلك من تعمي الغام في حق الخاص فلا يلزم اني والظرف او
 انظروف وانما قدم هذا القسم لتحقيق في خبرية التقديم **قوله**

او في ضمن سمة او انما قدم اليهم على الفعل معاندا اشارة الى انهم الفعلية
 الحقيقية في الهمم التقديم اما تقدم الفعل على الهمم كما في بعض النسخ ففيه
 موازنة الذكر للنواحي لتقدم الفعل على الفاعل **قوله** تقدم ادعو العفو
 الى الاشياء قبل التقدير او بعده **قوله** ان كلمة والا دخل في التعريف
 المركب والدوال الاربعة والفرقة على ذلك جعل الهمم من اقسام
 الكلمة **قوله** كاي في لغة جعل صفة لغيره سواء رجع صفة الى ما او الى
 معنى ولم يجعله ظرف لغيره لول والادب صفة فيكون معناه على الاثر
 ما دل بنفسه او في حوزاته وعلى الثاني ما دل حال كونه معبرا في حوزة
 ذاته لان في جعل في معنى الباء خلاف التعريب المتعارف وجازا غير مشهور
 في التعريف وان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ في حوزاته بل هي
 ثابتة له بالقياس الى الوضع مع ان كلمة تلك هي المعاني مبنية على مقصود
 في الدلالة ان في الدلالة الحرف ولا تصور الا في معناه لا احتياجه لتصور
 والتفاني في الغير وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة
 وبالموضع لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك تصور في
 الدلالة فان كثيرا من المعاني التي هي بوقوف على تصور الغير وكثيرا
 منها يكتفي في تفسيرها الى حقيقة التقديم كوضع في ضمير الغائب والتكلم
 والخطاب والتكلم في ضمير الحي طلب والتكلم والاشارة وغير ذلك
 وبالجملة يوقف فيهم المسح على سطر لفظا كان او غيره لا يستلزم مقولا
 في الدلالة كما لا يستلزم ذلك التصور بوقفه على القابل والفاعل **قوله**
 ما دل على معنى باعتبار في لغة او على طائفة حوزاته لا في ضمن غيره كما في
 مقابلة **قوله** كقولك الدار في نفسها ان الدار هي طائفة في حوزاتها او على طائفة

في حوزاتها

في حوزاتها او ينسب اليها هذا الحكم في حوزاتها لا باعتبار امر خارج عنها
 من كونها في وسط البناء او قريبه من بيت الفلاني او عرض عليه الشيخ
 الرضي بان قولهم في حوزة حرف على معنى في غيره يقتضيه قولهم على معنى
 في لغة ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كقائمة العوار
 كقائمة الدار في غير ما كالمقابل بقاها لاني انفسا ولكن ان يجاب عنه بان
 ليس مقصوده ان يوصي في موضوعين واحد بل لا يتصور ذلك
 لان كون الشيء على طائفة في لغة وعلى طائفة في غيره معقول بخلاف الدار فانها
 غير قابلة لان ينسب اليها غير في موضع من كونها منشأ الحكم ولا كالمقابل
 المقصود التشبيه بينهما باعتبار احتياج تارة وعدم احتياجه اخرى
 وان امتارا **قوله** كما في خارج موجوداته كان هو وجوده في ربي فربك
 وصفا لامتار له وقولا يكون كذلك الموجود في الهمم قد يكون تابع
 لامر في العلم فظهوره قد لا يكون وفيه تشبيه العقول بالمحسوس وتظهر
 منه وجه آخر لتساقط اللفظة في وضوئه لما يشابه المعنى اخرى في التابع لامتار
 العوض القائم بالجوهر التابع له في ان ينسب الى ذلك الامر بلطفة في
 ينسب العوض الى محله بلطفة في المعنى المستقل لما يشابه اجزاه في
 ان يقال انه كاي في لغة بمعنى انه لم يكن في حوزة كما يقال ان الجوهر قائم
 بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره **قوله** والله اعلم ما يشابه المعنى والامر بالغير هو
 المتعلق **قوله** فلا يصح في غيره اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملحقه بالذات
 بغيره **قوله** على طائفة في ذاته تعني قول مستقلا بالغير وبني **قوله** في غير حاجة
 الى ذكره لان المتعلق الراجي الى الذي لا يتصور الا ابتداء بدونه وهو مشتق
 ما مفعول من لفظ الابتداء وما كان ذلك المتعلق غير ملحقه بالذات بل

تفسيره

متعلقا بالمتبع كقوله دلالة هذه بخلاف ما لو كان متعلقا بالذات فانه
 لا بد من ذكر متعلق بهم كقوله اخرى لول عليه **قوله** فلا حاجة في الدلالة
 عليه من له على كذا **قوله** وهذا هو المراد بقوله ثم انه ينبغي ان ليس المراد
 يكون الحق في نفس الكلمة انه دلالة على كذا الكلام كذا المحذوف ويدر
 الحرف فيه بل معناه اذا انفصلت وحدها الى ذهن السامع مع
 المعنى اليه فكان قالت الكلمة كطرف اذا انفصلت عما فيه فلذا قيل
 ان الحق في نفس الكلمة وما يقال منه ان الحرف مع كذا في غيره
 فمعناه انه انفصل وصعد الى ذهن السامع لم ينقل معرا الحق فكان
 غالب الحرف كطرف حال فلا يقال معناه فيه بل يقال انه في غيره
 اذ به بظهر **قوله** من حيث هو حال بين السبر والبصرة لانه حيث
 هو هو وهو مع قائم بالسبر بالقياس الى البصرة **قوله** وجعل له نوع
 حالها الى التعريف لانه حيث هو هو بل من حيث انه حال للطرفين
 ومن منسوب اليه **قوله** كان مع غيره مستقل بالمعزومية الى مع متعلقا
 بالمتبع **قوله** لا يمكن ان يتحقق الا بذكر ان لا يمكن ان يتحقق السامع
 الا بتعلق متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المحصورة
 بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصها وذلك المتعلق
 لا يمكن الا بذكر المتعلق وحيث يكون متعلقا بالذات واليوم وضع من
 فان ما كان وضعه عاما لا يقيد بخصوص بدون قيمته وهي متفاوتة
 بحسب الموضوعات كقوله المارج في ضمير الغائب والكلمة في ضمير المتكلم
 والاشارة في ضمير الإشارة الى خبر ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة
 الضمير **قوله** والخطبة في موضوعه لكل واحد من جملته لانه لا يستعمل

الى اجزائيات وبعلم الوضع يستعمل والقول بانها جاز لا حقيقة له مما
 لا ضرورة فيه ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية كما قيل لانه
 حصص مفوض الى ابتداءه ولو حصلت تعادلات الافراد مما لا يمتد عليه
 والظاهر ايضا انما يجوز ان لا يلاحظ قصد المكن لا يفي في مع وجوده قيل ان مع
 من ليس من جزئيات الابداء بل الابداء من لوازمه وانه في نفسه يابى
 الالتفات اليه **قوله** واذا عرفت هذا علمت وعلمت ايضا ان كسوة
 الحق في غيره في المعاني او في كلمة اولى علوم الاستقلال بالمعزومية **قوله**
 ظاهرة في معناه الا يكون الحق ملحقا بغيره وذلك لغوب التوجه ورو
 العبارة الى ما هو المشهور وقيل على هو ملاك امتياز الحرف عن غيره
قوله فارجع الضمير الى الحق ان لم يصرف عن الظاهر يارجع الضمير الى ما
 كما في عبارة هذا الكتاب لعدم مسبوقيه **قوله** لان معانها مفوض
 كونه مستقلة بالمعزومية لا يقال لو كان كذلك يقع الاجزاء في فوق وحسب
 وقوام وحسب او الاجزاء مع انرا لانه للظرفية لانه لا يتناول المعنوم المستقل
 يقتضيه حكمه عليه اوبه اذا اخذ في حوزة ولا يتدرج في مستقل له
 امتناع الحكم عليه اوبه متاخر عن سواه كان ذلك العارض جوده احوال
 ما يدل عليه كونه اوجار جاعله كاظرفي المذكورة فان مع الغرضية واخر
 في الاول خارج عن الثاني **قوله** كذا جوت العادة يستعملها مع ان
 العادة جرت بان يستعمل تلك الاقوال في مقابلة ما لا الكلية وان استعمل
 الخصومة الاضافة بخلاف حرف فانه لا يجوز ان يكون مستقلا في مطلق
 وان يستعمل في الموضوعية في مقابلة مع ضمنية والالبع الاجزاء كما يصح
 ابتداء سير البصرة وفيه تامل **قوله** باعتبار معناه التعقبي في ابتداء

ما يقع ما يشمل المعنى العيني غير مضمون في العقل ويخرج الى المروية بقول
 غير معترن ولو اراد المعنى المطابق لم يفض فيه لان المعنى المطابق
 للعقل باعتبار كماله على النسبة غير مستقل فانه يخرج الى ان يخرج
 بقول غير معترن **قوله** باحد الازمنة الثلاثة يعني زمانا كانت فيه وزمانا
 قبله وبعده وشهرة امر ما كلف موبة التمييز **قوله** وهو صفة اخرى
 او قال منه وهو بعيد **قوله** والامر بعدم الاقتران ان المراد بعموم المعنى
 المستقل ان يكون ذلك وعدم بحسب الوضع الاول بالوضع
 الغير السبوق سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب **قوله**
 فيه بمرور وقت على ان المعاني العلم غير معترن باحد الازمنة في
 الفهم غير ما بحسب الوضع الاول وذلك وضع العقل ودخل فيه ايضا
 سماء الافعال لان معاني المعترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني
 غير معترنة باحد الازمنة في الفهم غير ما بحسب الوضع الاول وهو وضع
 اسم او مركب اضافي او جار او جر ورجحنا سبطه وخرج عنه الافعال
 المنسوبة في الزمان لان معانيها وقع منسوبة في الزمان معترنة باحد
 الازمنة في الوضع الاول وفي بحث لان معانيها بعد الاستدلال في اشياء
 وتلك المعاني الاشياء يتبع غير معترن باحد الازمنة بحسب الوضع الاول
 ويمكن ان يدعى بان المراد لما كان اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك
 الافعال لان المعنى المستقل في تلك الافعال ليس بالابصار صفة الاشياء
 وهو بحسب الوضع الاول معترن وذلك ان يقول المراد بعدم الاقتران
 عدم اقتران المستقل بحسب اصل الوضع فدخل فيه بمرور وقت على ان
 لا تضاف بحسب الوضع العلم غير معترن باحد الازمنة ودخل ايضا سماء

بالافعال او لا يوضع لها باراء افعاله الفعلية فوجه يكون الحكم بحسب
 الوضع الثاني على التعقيب فانما بحسب هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج
 عنه الافعال المطلقة في الروايات بناء على ان لا يوضع لها باراء المعاني
 الاشياء بنية والافعال القول بان لا يوضع لاسماء الافعال في المعاني الفعلية
 ولا في الافعال المنسوبة في المعاني الاشياء بنية بعد غير مرضي للمصنف كما يقتضيه
 ظاهر عبارته لم يترك هذا الطريق ولم يترك بحسب ايضا في شجرة اسماء
 الافعال بانها تجمع المصادر التي لو حفظت مع الافعال وبانها موضوعة في
 الافعال الاصطلاحية لا المعانيها قال الشيخ الرضي العري الفقيه الى ان
 رجحنا بقول صفة مع انه لم يخطر بباله لفظ است **قوله** فدخل فيه اسماء
 الافعال التي تطلق على ان قالوا امرها ليست بافعال في الفقه للافعال
 صيغة وقبولها على ان يعقل الافعال كالمتون ولام التعريف وكون
 بعضها ظرفا وبعضها جارا وجر **قوله** يكون ويدفاه قد سبق مع
 نور ويزيدا وهو مصفلا واد مصفلا واد مصفلا واد مصفلا واد مصفلا
 ان الرقي رقا ولو كان صغيرا قبل **قوله** او غير معترن الى ان لم يثبت
 مستقلا مصدرا لكنه يشبه ان يكون مصدرا في الاصل لانه قائم به
 وليس على كونه منقول الى معاني الافعال من اصل ويشبه ما يكون
 اصلا منحصرا في المعاني بغير ما ذكرنا لا كما في باحوال من روي
 زيد **قوله** على وزن فوقات واصل حديث جديفة كقوة قال في
 سر الوجاهة تفوق الى تصحيح فواته وفيها على فعل وفعله وفعلها
قوله نحو امك زيد الا تقوم وعليك زيد الى الزم **قوله** فانه على تقدير
 شتره وهو الراجح على ما قيل في انه لا يحمى حقيقة ولكن استقبال لجازا

او بالنكس **قال** ولم يحو اصد ضمير مذكور للما حكام به او للفقير او لمؤدرا
او للفقير او لمؤدرا كما قال صاحب الشاف في قوله تعالى ومن الناس من يقول
امنا ولا يعبر ان يقال فيهم ان المذكور اقل من المذكور **قوله** يصيد
جمع الكثرة على كثر من العجا وشر العشرة قالوا انما يتلوه قمر بامر الملكين
قوله ومن التبعية بقرينة دخولها على الخ فلو دخلت على مفردة كانت
ابتدائية الفعلية شريطة عليه قوله بهذا من الناس او من الناس ان لا
يقال فيهم منه انه لو لم يأت بين المكان الحكم محلي لكنه عارضه التنبيه
انه لا يصح لان عربة اقل من العشرة عشرة لانا نقول لانا لزوم ذلك
والذين سلم فلان ان اقل من ستة العشرة اولا فرق بينه وبين جمع العدة
في جانب العدة والذين سلم فكيف ما تقوم كل من في مقام الآخر فذلك
محار غير **قوله** وخاصة الشيء ما يخص به ولا يوجد غيره تفسير ما
ينفصله كخص من جهة السبي وانما لم يقل ما يوجد الشيء ولا يوجد غيره
اشارة الى المناسبة بين معنى العوى والعوى بافء فيه ولم يخلص
في كونه التعريف باعتم لان المقصود امتياز ما به بعض ما عداها وهو بعض
والوضع العام ولك ان تخصص لفظه ما يأتي في القول بشهادة المثال و
لا يفي ان اني صفة لو كانت بالجمع العوى كما هو ظاهر الامر واطلاق الشراح
عليه وبوجه لفظ الحد كان قد كذا كذا من غير ان يبين المسألة المشهورة
وحق ذكر هذا وازالة الشك **قال** وقول اللام ان اللام باعتبار دخولها
وانما قال ذلك لان اعتبار الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب
الانصاف ولا انصاف الحكم براءه غير شتر **قوله** ان اللام التعريف اختار
من اللام الامر واللام الابتدائي كان اللام فيما قبل من المضاف اليه او لا يوجد

او لا يوجد في الجملتين بيان للوجه لا يبين ما سبق للفظ **قوله** كان شاملا
الظن للمعنى في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله **قوله** في قوله
له الظن لا يقتضيه كونهما معاً فان العا للظن ليس الا بعض الاسماء **قوله**
في مثل قوله عليه السلام في جواب خبر قال امن اعترابا في امس **قوله**
لعمري شتر ولا اختصاصه ببعض اللغات ولما ان يقول ان الهم ليست
للتعريف بل من اجل ان اللام التعريف **قوله** وفي اختياره ان في ضمن اختيار
اللام على حرف التعريف او في اختياره اللام على الالف واللام على
الاشارة **قوله** هي اللام وحدها لان بعض التعريف التكرير والبلد حرف
ساكن وكذا وليس يقتضيه فتوافيق التعريفان في الدال ويتوافق
الاوليان **قوله** زهدت عليه بهم الوصل مفتوحة مع انما مكسورة
في سائر المواضع لان الحقة فيها مفتوحة لكثرة مسبقها **قوله** الى انما
ال كبريل والبصا لولم يكن كبريل كان المدا سب كسرة الهمزة وفيه
ان عده في سبع **قوله** الى انما الهمزة بضمة شيع في الوصل
والعلامة لا يخفى **قوله** لانه التعيين معنى سموت على بعض الافضل
ناقل في بعض شروح الحقة الذي صنفه الدمشقي ان اللام الواصلة على
اللفظ الذي اريد به معناه فخر التعيين بمعنى المستقبل ومقصود في الجنس
والوحد لا اللام مطابقة فاقتراف في اللفظ واللفظ فيه فلا عذر في ذلك
كاللام الواصلة على التعريف بالتعريف اللفظي **قوله** بل عليه اللفظ مطابقة
بمكنا قالوه وفيه انه ان اريد باللفظ معناه في الحقيقة لزوم ان لا يدخل اللام
على الهمز مستقلا معناه بل في ذلك وليس كذلك ولو اريد به الدلالة غير معنية
ضمينه لزم جواز دخول اللام على الفعل بعد الزمان والنسبة وقوله

فما سبب التبريم الا ان يقال ان هذا السكتين وان افترق جود وحقها لعلته لكن
 الى جود وحقها عليه الى ان افترقا يا وضعه على ان يفرق فان كذا حاله
 معجزة او يقال لا يفرق بين الفعل والنسبة **قوله** وكذلك سائر المواضع
 التي اعلم ان تلك المواضع كما انما ليست مثله ليست اكثرها خاصة
 حقيقة بل اضافية لوجوبها فيهم انهم يزدبه معناه نعم اذا اراد به
 الحق لا يوجب فيه ذلك بل هو بيان الاطراد والالتصاق ثم اعلم انه
 اختار هذه اللفظة لان كلامها متعينة في احوال كثيرة فان الكلام منقطع
 لانواع التوقيف والجرم من لاضطراب جود في احوال كثيرة و
 المتنون لاضطراب الاضطرار ومعانيه والاضافة لاضطراب كونه
 مضافا ومضاف اليه والتوقيف والتخصيص والتخفيف واللين واليه
 لاضطراب كونه موصوفا وذا ان وصفه لا ومميزا ايضا لتلك احوال
 خواص كثيرة ومزايا كثيرة مبنية في علم المعاني لا يوجد في غيرها من احوال
قوله ومنه رد قول الجرم اراد بالجرم كما هو الظاهر والوال على الاضافة اليه و
 ان يكون عطفا على الكلام لفظه وحله ولو اريد بالجرم مصدر جرم لا كان
 عطفا على دخول الكلام وقس عليه المتنون وانما فهم الجرم على المتنون مع
 ان يبينه وبين لام التوقيف مناسبة التقابل المتعينة لاجتماع كل كلمة
 كان المتنون متاخرا عنه في الوجود واما تقديم الكلام عليه فلان المقصود
 موقفا واما تقديم المثلثة على ما بين فلانها لفظية وهي اظهر من المعنوية
 في الدلالة على الاضطرار واما تقديم اللفظ على الاضافة فلانها مدار
 الكلام وليتخذ خواص كثيرة **قوله** لا أثر في جود امره اثره اثره او
 جود في معنى الفعل الى اقسامه وبعض الاول جود في جرم **قوله** واما الثاني

مطلب خواص اقسام

الاول هو الذي ليس له جود في امره في الاضافة لفظية فلانها في
 اوله لا يكون الا في حاله فاعلا واضحا ولا العجز والعجز لا يكون ان كان
قوله بان يخص بيان الحق لانه مقصور على وجهين احدهما يخص
 بقسم مقابل لهم وهو الذي يخص به الاضافة المعنوية وذلك القسم
 المقابل ليس الا في العمل بالحق كلف لعدم استحقاقه استعماله في غير حاله
 يضاف اليه شيئا وناسية الى ان يبرز على اقسامه بان يدرج في الفعل **قوله**
 وانما يدرج كونه الشيء مستويا اليه لا يكون اقسامه مستويا اليه كما يقتضيه سياق
 الكلام والاقوال التي هي في الفيزياء ونوعية ذلك الى ان يصح ذكره
 يراودكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه **قوله** فكما قالوا واللين والاضطرار
 ومطابقة هذا وقابله هذا الداء انه احصر في ان يقال كونه الشيء مستويا
 اليه وان لا يوضع فيه ما لا دخل له في الاضطرار وهو الشيء وان الحكم
 المتعلق بالاضطرار فيعتبر من الاضافة ثم يعتبر الاضافة كما يقال في علته
 المرص لحيته ان معناه علته الرجل العجبة واللينة مضافة اليه خاصة
 به فالاضافة لهما كذا يقولون فلما يقولون ههنا ان معناه من خواص اللفظ
 الى شيء وذلك الشيء هو اقسامه وبما عليه يجب ان ينظر الى المطلق في
 يكون الحكم مفيدا لسؤاله كان ذلك النظر قبل النظر الى خصوص اقسامه
 او بعد والعقول ترجع اليه الى الشيء المذكور في الطبع او الى المفظ
 بعيد **قوله** لان الفعل في العرب لا حظت معنى الفعل منسفا الى امر
 مرتبط به لا يفرق بخلاف معنى اقسامه فانه لا حظت له في نسبة الى شيء
 او منسفا اليه شيء فلما كان صالحي الحق بلان **قوله** من التوقيف والتخصيص
 المراد بالتخصيص تقليل مشترك الا في امره فلما يرد بالفعل الاطلاق فلما

اليه

التخصيص وفيه ما لا يجوز ان يتركب اليوم من زمانه نفس الطبيعة وكثيره
 في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يعني ان هذا النوع من التخصيص جائز في
 العقل كخصيصه بالنظر في ان قلنا في ما فيه باختبار معناه
 المصدرى العلولى عليه بالفعل مطروف بالزمان الذي هو مولى على عليه
 بالفعل في اضافة ذلك لم يجرى التخصيص الذي عبرت به من زمان
 الربط العلولى اليه ليس الا بهذا المزور ونريد **قوله** والاضافة وذلك
 يحذف التثنية او ما يقوم مقامه ولا يوجد شيء من ذلك في قوله وما لا يفي
 الوجه في حمله على الالباب **قوله** وانما قسمه بالاضافة يكون الشيء مضافا
 الى لا ينعى باشتراط المضاف والمضاف اليه جميعا وانما لم يجعله في مقابلة
 كون الشيء مضافا اليه اذ لا جلي على تقدير اليه والعطف على الاستناد
 بعيد لقوله وقسمه فالاضافة يستقيم بحرف الجر مطلقا ولان الحق
 في عبارة الفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال والاضافة تكون كذا
 من الموصوفين الا ان لم يرد بها الاضافة مطلقا فان سمينا الزمان بضاف الى الفعل
 وانما اراد المضاف اراد الخ لانه انما يضاف الى الفعل بتأويل المصدر انما
 ان قلنا كيف يجرى ارادة الخ من الاضافة فلما لم يشترط في انما يجرى
 المضاف في قوله مفعلة تارة الطرف وتارة الخ مفعلة في قوله انما يجوز
 ان يتصور فردة في حصة صفة الطرف في قوله وان لفظ الاضافة موصوفة
 لهما او يجرى ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك في جاز في قوله وجماعا
 على ارادته ما على سبيل المبرر **قوله** لان الفعل والجملة اشارة الى ان
 القولين وذهب المصنف الى الاول كما نقلناه وذهب الى الثاني قال الشيخ
 الرضى الظاهر ان المضاف اليه مطلقا في قوله انما يجرى اليوم من زمانه

هذا الفعل وهو كما انما يكون في قوله انما يجرى اليوم من زمانه
 المبرر في ما يجرى في حصة المضاف اليه الزمان في الجملة **قوله**
 وقوله هذا مضاف الى المصدر يعني ان يكون هذا القول مضافا اليه
 السابق لا اختصاصا بغيره فان اجرى لازم للاضافة اليه والاختصاص الملازم
 مستلزم لا اختصاصا بل لازم وبنينا على ان المصنف في ما سبق في المصنف
 كالمهم ولان معنى الفعل كما ذكرناه في حصة المضاف اليه قال الشيخ الرضى
 جمل القول على ان المضاف اليه هو المصدر وقوف المضاف به مع حلو الفعل
 من المضاف اليه انما يجرى اليوم من زمانه او البار داما فلا يصح حمله
 على انما يجرى في كلامهم **قوله** وهو محروب من الاعراب في قوله او اراد
 الفاء وهو على الظاهر محارب او اراد الف والالباس او من العرب الكلمة
 اذا جعلت الاعراب في قوله والوجه ظاهر لان الاعراب العرفي باعتبار ان الكلمة
 يتحقق فيه لان العباس محروب بكسر الراء كذا في الاربعة وفيه انه لو جاز
 اضافة صفة منه لكان يكون هم مكان الاضافة فيكون التخصيص ما ذكره
قوله وبنينا من البناء المقتضيه في قوله والاعراب في قوله لانه مشتبه
 صوغه في غالب غيبة لا يتغير بالبناء **قوله** فالعرب في التفسير ووجه
 لا يقول الفاء الموصوفة للتخصيص على لفظ كون ذكر ذلك المصدر هو ذكر
 التغير **قوله** الذي هو قسم فيهم يعني ان الهم الدار عليه على هذا القسم للهم
 والاشارة الى القسم الذي هو القسم العرب وذلك لانه ذكر احوال القسم
 ووقف **قوله** الى القسم بقرينة الكلام وينبغي فيه ما في قوله ان التوقف في كلامه
 لانه بعدد على معنى الاصل انه لم يجرى في الاصل لان الشيء لا يشبه
 ولا يناسب نفسه ولما يندفع به ذلك التخصيص يندفع بقوله تركب ما يتحقق

اليه

اذا علم عين الاصل فذكر اليهم في الحقيقة وقيل في وضعه انما لا يتم له فهم
 شئ من الحقيقة بل انما يشاهد في الحقيقة المشاهدة وهذا المشاهدة متغيرة عنه
 والا لزم الدور ولزم ان يكون بناءه لعرض الشئ بانه لا يتغير **قوله**
 الذي ركب مع غيره المركب يطلق على معينين المخصوص المسمى ويستحق
 مع وعلم جميع المخصوصين ويستقر عين فالمركب بالمتغير الاول زبور
 قام زبور بالمتغير الثاني مجموع قام زبور كما يقال لاحد المتغيرين زبور
 على غيرهما مجموع واعتبر على ان المتبادر من المركب هو الجمع الثاني و
 الاقوال في التعريفات قوله على اعتبار انما هو صديق التعريف على مثل
 بعينه **قوله** ويجعل الشئ مركبا بحقيقته مع عامل له بعينه كذا
 مع عامل ليعلم انما هو مع عامل معنوي وبعد ان يراد مركبه مع عامل
 انضمامه مع بعينه حقيقة العامل مع **قوله** الذي لم يشبه ان لم يناسب
 فشره المشابه الذي هو انما كان في الكيفية بالنسبة التي هي اعلم منه
 لان المتغير شره ذلك وذلك لان مانع الاعراب هو الثاني لاختصاصه
 الاول ولذا قال المسمى ما يناسب **قوله** مناسبة منزهة في منع الاعراب
 مجتنبه في بحث الاعراب المسمى فلا يلزم في التعريف جملة كما يلزم فيه
 اذا شره المناسبة بالنسبة التي هي حقيقة ولم يبين فان للفقهاء عرصار
 والسماح وليس بوجه مراد **قوله** ان المسمى الذي هو الاصل في الشره لم يشر
 باصلا اليه لانه بهذا الوجه لا يختص في الثلاثة لان اصل جميع الاقوال البناء
 وانما الاعراب غير ما يعارض المشاهدة بهم بل لان فيه صرف العبارات
 في الظاهر لان المتبادر من المسمى الاصل انه مسمى وذلك بحسب الاجمال ودور
 الووض والمتبادر منها اصلا ان يسمي سواه بل هو اصله وعرض له

مطلق
 الاقوال في حقيقة
 في التعريفات قوله
 على اعتبار

البشار
 الاصل في الاقوال
 مطلق

الاعراب **قوله** وهو المتغير الذي هو المتغير في الحقيقة وقيل في وضعه انما لا يتم له فهم
 حقيقة **قوله** فاجعل العارضة على ان العلم انما يكون في حقيقة العرب بكونه
 قابلا لوجود الاعراب فيه سواء وجد كونه في قام زبور ولم
 يوجد كونه في المتغير لم يكن حقيقة بل لا يمتنع في القابلية وجود الاعراب التي بها
 يستحق بهم لان يعطى الاعراب في التركيب في حقيقة العامل مع وعدم
 المشاهدة بل في الاصل **قوله** عند الجمهور كما نرى في قوله في ذلك في لفظ العرب
 ووجود الاعراب في افرادة فهو هو ان حقيقة العرفية ذلك ولم يجر في
 انه من عوارضه الفارقة **قوله** فان العارف بالواقع انما كان ذلك الامور في
 والسماع منهم مستغن عن تعلم ما جاعه المدون ورشته بخلاف من لم
 يتبع اصلا ويتبع ولم يعرف احكامها فانه يحتاج الى تعلم المدون و
 ذلك التعلم ان كان مع الدليل في ذلك التعلم علم الخواصا وان لم يكن
 مع فهو علم الخواصا وحكاية عن اختلاف فيه **قوله** فالحق هو دور معرفة
 العرب اقسام اربعة ان ليس في نفس التعريف فادبل العارفين
 المقصود من التعريف وبيان ان المقصود من تعريف العرب ان يعلم
 العرب بوجه صانع لان يكون وسطا ليكن بان هذا او ذلك مما
 يختلف آخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب مما
 يختلف آخره باختلاف العوامل ولا يشبهة في حصول الوجه الصالح في تعريف
 المتصل فحقيقة ان يقول زبور قام زبور معرب انما مركب لم يشبه معنى الاصل
 وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزبور مما يختلف آخره باختلاف
 العوامل فاختلاف تعريفه الجمهور فان الوجه الى متغير غير صانع لان يكون
 وسطا للزبور فقام الشئ على حقيقة في حق الدور او لا في حقيقة وذلك لانك

اذا قلت زيد في المثال المذكور موجب اما اختلاف آخره باختلاف العوالم
 فزبدما اختلف آخره باختلاف العوالم لزم ان يكون الصواب حين
 النتيجة والصواب متقدمة والنتيجة متأخرة عن ابتداء او بواسطة التوليد
 فليكن تقدم الشيء على نفسه وتوالت الى الصواب بقوله معرفة المحرّب
 ان من معرفة ان هذا اوزاك موجب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه ان
 ما عرف انه موجب مما اختلف آخره باختلاف العوالم والى الوسط بقوله
 حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتوحيده به ان سبب مفهوم الاختلاف
 وتوحيده بمعرفة بان المقصود بان هذا موجب متوفى على تصور
 المحرّب الى صواب سبب توحيده بالاختلاف لا بقا الصدق في جملة والنتيجة
 مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانه نقول لا مدخل للتفصيل في
 المتوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف وهي واحدة في
 صورتي اللاحق والمقتضيل وهذا ظاهر لا يستلزم عليه **قوله** حقيقة او حكم
 المراد بالتبدل الحقيقي بتبدلات الدال والتبدل الحكمي بتبدل دلالة
 المعصومة مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبديل الذات **قوله**
 او صفة الى حالة شبهة بالصفة لاصفة حقيقة لان الحركة لا تقوم باطراف
 بل يقوم بما يقوم به خوف كونه ما جعله **قال** باختلاف العوالم ان قيل
 ان فعلنا اذا كان صفة لا يلزم على فاعل فكيف جازم على عوالم اجيب
 بانه صار سببا **قوله** اللاحقة عليه به خرج من حكم المحرّب افعلا في متو
 ومثا ومنى باختلاف العوالم اللاحقة على المستقيم عنه كما زبدور ايت
 غير او عرفت بغير **قوله** وانما خصصنا افعلا فزبدور كونه في العمل كما ينبغي عنه
 العنوان **قوله** لا يختلف لفظ آخره اما صورة آخره او تقدم آخره الى

منع عامل على
 عوالم

يختلف آخره حسب التقويم نفس الآخر فقط كما في مسلم او تقديرا الآخر
 وتقدير صفته كما في عصا ومان او حسب تقديره بالصفة فقط كما في صلب
 وغلاي فان آخرهما لا يختلف في قبول الاثر حسب الوضو والحكم وان
 كان يختلف في قبوله حسب الخارج **قوله** لا يختلف لفظا وتقدير
 اما افعلا فانسبب الى الصورة او الى المقتدر على ما مر واتالم بغير افعلا في
 مفعولها او تقدير حسب الموصوف لان الاختلاف مفعولها جازا باعتبار انه
 وسببه لوجبه في الحركة لفظا ولم يجعل قوله لفظا او تقدير التفصيل للعوامل
 ان سواها كانت العوامل مفعولة او مفعلة لان العامل لا يتغير في المفعول
 اعقور لانه قد يكون معنويا ولا لانه لا يلزم قوله الاتي التقدير والمفعول بقاء
 ضبط اعراب الهماء وذلك لان الظاهر انه اشارة الى ما يستلزم اليه قوله لفظا
 او تقدير **قوله** رايت القوم ومرت بانقر ورايت جميع ومرت بجميع **قوله**
 وتولنا رايت مسلمين ومرت مسلمين ان مولول ياتين الصورتين
 فان ظاهرا سيمول للمعنى والى **قوله** علامة النصب ان علامة هي النصب الذي
 دل على المفعولية وقس عليه علامة آخر **قوله** فان قلت لا يخفى الاختلاف لانه
 آخره موجب ولا في العوالم اذ اركب بالي قوله مع عامل ابتداء ان قلت المركب
 مع العامل لا يكون الا اذ كان العامل لفظيا فيجوز ان يكون المركب مع العامل
 ابتداء مسوقا بالمركب الذي يتحقق معه علان معنويان فيخرج الاختلاف في
 آخره موجب في العوالم اجيب بان المراد باختلاف العوالم كما مر افعلا فزبدور
 وذلك لا يوجد فيما فرض لان مثل العامل المعنوي ليس الا رشح **قوله** قلت هذا حكم
 آخر حاصل ان حكم الشيء لا يلزم ان يكون لازما له ان قيل يجوز ان يفيد الاختلاف
 باحد الارضين وفي يكون لازما للمحرّب وان لم يكن تقديره بالظرف لازما له فليكن

حروف الكلام في الظاهر على ضرورة مع ان يكون كذا في الحقيقة ايضا غير لازم
 لجواز ان يتحقق غرض لم يتحقق معه عنوان في الحقيقة في الارضه فمفهوم من الحقيقة
 الاختلاف بالعوامل من لوازمه وان كان اعتبارا فعملية الاختلاف لهم
 يتعرض له قبل المراد بالاختلاف الاول مع بعض الاختلاف الذي يبداء
 حالة البناء هي وبالاختلاف الثاني الموجود في حقيقة الاختلاف الثاني
 وبالعوامل من جنس العامل فان اللام الداخلة في بعض الحروف ولا يتحقق بعد ذلك
 كلفه **قوله** فحاجة الامر ان يكون من قول الله ان قول الله ان
 الاختلاف في العنصر الا المبنى وانما تلكه في الوجود في العنصر ولا تكون
 قال ثم منها حكمه ولم يبق خاصية ولا يبق ان القول بأنه ليس من قول الله ان
 مبنى على ان لا يتحقق في الصورة المعروضة عوامل في شيء من الارضه ادلوا
 يتحقق فيها عوامل في الارضه كان خاصية شاملة لكل ما يوجد كذا ليست
 شاملة لكل وقت **قوله** ان حكمة او حرف كان العنصر عليه شجرة ابرار
 بأنه حكمة او حرف او ما سوا ذلك في حفظ احوال الهيولى ولا يبق بعد **قوله**
 اختلف احواله به اعتراض عليه بأن المتوهم غير جامع لان تقديره ما كان
 مستوفى ليس في الآخر اذا الآخر هو العنوان واجابوا عنه بان العنوان فيها
 كالمتوهم في العرف ولعلهم أرادوا به ان المتوهم به في الحقيقة لا وجرت فيه
 في بعض الاوقات جاز ان يلقى احوال ان يلقى عليه بالنظر الى هذه الحقيقة
 في حكم الآخر وان كان بالنظر الى كونه علامة للشيء والجمع ليس في حكم الآخر
 وانما تلكه في بعض الاوقات لانه قد يكون عبارة المتوهم وذلك في الحقيقة
 والجمع اعرفين بالامام لا يحتاج الى العلم والاعتقاد **قوله** انما اوصفه
 اما الاختلاف الآخر ان يكون ذاتا في الحول او يكون الى الف باكن واما

كوله صفة كذا في حقيقة زيد لا في الحقيقة لا سبب العلم والمحقق وكذا
 وصف كونه في حال وتبين سرته في الحقيقة لكنه في الحقيقة اذا كان العلم
 حقا واما كونه في الحالة فلا وان لم يستطع اذ كان الى السببية القريبة
 اعني بوجه البناء في الحقيقة فاما ما لم يستطع ان يلقى العلم
 لانه لم يستطع اذ لم يستطع العلم بالعلم في العلم في العلم في العلم
 المتوهم ولم يستطع العلم بالعلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 وبوجه العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 ليس كذلك ولا يبق ان قوله ليس آد لوجوب مفهوم الحق في جاز كان احسن
 لكن المص لم يجعله من قامة **قوله** ضربا بالسببية آد ان قبل مقتضى التعريف
 في العلة الثانية للاختلاف في السبب قريب له فليس العلة الثانية
 سببية الهيولى اجزاها وجزاها متحركة من قريب وبعد فهم لو ثبت سبب
 قريب سوى الاخر بوجه النقض به لا يقال لو كان المراد السبب القريب
 لزم ان لا يتحقق الاعراب في العلم الذي ركب ابتداء لانما يقول السبب القريب
 للشيء سبب العنصر علة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بين سببه ولا يبق
 انه لا يقتضي العلم السبب لا يقال فاجابة العنصر ان يقول بالاختلاف
 بدل لا يفتقر ان يقول لهم في حقيقة الفعل في المعرفات الزمان فلا فرق
 بين الصبيغين ان قبل يكون ان يجب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة
 في الحركة او الحرف فخصه بل العلم منه ومن الحول في الحول من
 السكون الى الحركة ومن الحول في عدم الدلالة الى الدلالة كلام الهيولى
 السمة ومن كونه علامة لامر الى كونه علامة لامر من كماله في الحقيقة واما
 في حقيقة ما قبل التركيب علامة للشيء والجمع بعد التركيب علامة لها

والعلامة ومن علامة كيان التثنية والجمع قلنا هذا جواب
 خبر مضي عند النص ويظهر من العبارة بيان التثنية من مرجع ضمير
 قوله **انه** اعرب الى الاختلاف يظهر فيه بعد كونه **معربا**
 في ذلك نحو ما علمنا وان تحول **افره** من الاعراب الى الكسرة وكذا
 في قوله **افره** كقولنا **افره** واسمها **افره** واسمها **افره** واسمها **افره**
 واما حركات قبل هذه الادوات ممت. القابلة وباء النسبة و
 علام من التثنية والجمع في رتبة مرجع الضمير **افره** لان حالته تلك
 الادوات ليست معربة وان است حركت فخرجت بقيد التثنية
قوله ليس مرجع انه معرب لوجوده قبل حاله بل قبل مطلق العام
 وكذا الحال في القصور المذكورة **قوله** ليس على المعاني جمع معنى ما ينفرد
 بالشيء في مقابل العين **قوله** معنى وضع الاعراب الى وضع الاعراب
 كالمعاني ليس على المعاني ويتضح به الحق في النفس الاسماء من غير مسئلة
 الى المعاني والعقوبة وذلك لما عرفت **قوله** في الامم في ليدل معقلا
 انه معطوف على اسم **قوله** فانه بعد ذلك نظر الى وضعه لا يختص
 ولا يتبع **قوله** ليدل الاختلاف فيه الى الاختلاف لو كان ذلك لا على ذلك
 كما ان لكان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتأخرين
 لا ما به الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وخبره التثنية **قوله** لان
 ان نسبة الالاء الى الاختلاف في ضرب من المسألة ووجه ذلك ان
 اختلاف المعاني الاول عليه بقوله المعنوية عليه ما كان مستندا الى
 الاعراب من حيث اختلافه نسبة اليه في النص اذ ان هذا المعنى
 على تعريف بعض المتأخرين لان الاختلاف ليس موجودا في المعاني وما به

يقابل

في قوله

الاختلاف موجودا وهو موجودا في بيان يجعل علامة الى الاختلاف هو ان
 من حركات او حروف المعنوية فان يلزم ان لا ينفرد الاعراب في تسميتهم لان ركب
 او لا **قوله** ان يقال ايضا ان الاعراب انما يوضع المعاني ويرى في الف
 والالتباس والموضع ويرى في الف بالذات هو ان كانت حركات او حروف
 الشئ في الرض الظاهر في اصطلاحهم الى الاعراب هو الاختلاف الما يجرى
 ان التثنية صفة وهو غير الاختلاف انما هو ولا ينفرد التثنية على الحركات
 وفيه نظر لان في المعرب شديدين اختلاف وحسبه وقديمتين ان
 الاختلاف لا يناسب بل لا يجمع الى يجعل احوالاً فبعين ان سببه احوال
 واما بعين فليس فيه الا عدم الاختلاف الى التثنية على حاله والحق ان
 لا حاجة فيه الى سبب تعقيبه بل يكفي عدم سبب الاختلاف فبعين
 ان يكون نفسه بناء وليس حركة والسكون في قوله سبب لعدم الاختلاف
 في يعلق البناء على الحركات وانما بل بين عدم الاختلاف وبين
 سبب الاختلاف من حيث هو كونك حاصل في الجملة وذلك كاف في
 جعلها متفقا بلين **قوله** معنى الفاعلية قال الشيخ الرض المعنوية
 كون التثنية معنوية وفضلة بلا واسطة حرف الجر وبواسطته **قوله** المعنوية
 على صيغة اسم الفاعل لا على صيغة مفعول كما توهم بعضهم فيكون
 الحق ان التثنية تافخا على سبب التثنية وذلك لان توصيف
 المعاني بهذا الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف يقتضي
 الاعراب والوصف الذي به اقتضا الاعراب هو كونها حركات او حروف
 اذ لا يكون احد من مظهر اعلية فان عين الكسرة وتوافقه ايضا الرواية
 ويرى ان ما ذكرناه ما قاله الشيخ الرض هو ان المعاني في الكلمة قد بطر

بعضها على بعض ولا يلاحظ من هذا قوله من اعظم دليله ومعرفة
احتاج الى زامونه والطارى الغير المتأخر لما يلزم ان يطلب
له اخف العلامات بل قد يغتفر له ضعف العلامة كما في الضعيف والكثير **قوله**
وقد تختلف له حرف في الغنى وقد يكون الكثير متصلا كما في بعض
البيد الدال على معنى في المضاف وان كان طرأ بين المعنى لان ما
للحكمة فان كان الطارى واحدا كان الفعل عشرة فيما تركب منه ومنه
يظهر فلا حاجة الى العلامة لانه لا يطلب له يثبت غيره وان كان العلامة
التي تليها او التليها فاللغة للحكمة ان يطلب له اخف علامة يمكن
منها ومنه ومثل هذا المعنى ان يكون فيهم فحوت على منه ابعاض
حروف هذه اللغة اخف الحروف وجعلت في بعض الهيكل الاخرى
وفي الافعال وحروف البناء على فحين مثل معنى الورور او كهيكل
فان اخذ الشئ مستورا وسفل عليه ومثله الطربان **قوله** في مقام الحروف
الشئ الاخذ او درست درست كرون جبري راو القوار والقوار
مثله وقد جعل عندهما قارا لتعلق المعاني بالهيكل على سبيل المثال
او جازا مرسل من التناوب **قوله** وانما جعل الاخرى في آخر الهيكل
ان جعل الاخرى الذي هو الاصل مما لا في الاخر او جعل مطلق الهيكل
في الاخرى في الحال في الهيكل في الاخرى بالتركيب او جعل الكل في هيكل
كما في الاخرى بالتركيب او جعل في باب الاخرى لا يقال على التفرقة الاخرى
لم يعلم موضع الاخرى بالتركيب لاننا نقول اذ انتم موضع الاصل
نقبت موضع غيره وهو جانب الشئ بقدر الامكان والآخر لم يقدم
الفرق وتاخر الاصل **قوله** والآخرى على صفة الى صفة الشئ وانما

وذلك بناء على ان الفاعلية وفقا بما ضعفات للمدلول وجعل الشئ
الرقى صفات للمدلول وهو كونه في او مفعلة فقال جعل الاخرى في الاخرى
لان الدال بعد الموضوع **قوله** قالوا شئت ان يكون الدال عليها ابصارا
متأخر اعم الدال عليه ان قيل ان الحركات الاخرى مع الاخرى وانما
الاخرى انما نفس الاخرى فتم بناء الدال عليها من الدال عليه لا يربط بال
المراد بيان حال الاخرى بالتركيب الذي هو الاصل وهو انما بان في النافذ
الدال لا النافذ ولا يشترط في تأخره الدال لانما نابعة للحرف لاننا نقول
تأخره الدال لانما لا يربط بالتركيب بل يربط بان المقصود بيان الاخرى
بالتركيب فاذكر وهي متأخرة بحسب الزمان من الحرف كما نصرت به الشيخ
الرقى وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فتم الحرف في الحقيقة
انسان بعده بما فصل بعض الواو وقس عليه اخوه فليكن انما جبر
الحرف كغيره من حروف الهيكل بمتوهم انما له لاجره واذا شئت فقل
حرف مد ويمكن ان يربط ايضا بان مراد النافذ من الدال بقدر الامكان
او النافذ على هذا الحرف الاخرى فان النافذ الاخرى في حكم النافذ في الهيكل
قوله ثلثة اشياء في ان مجموع قوله وضع ونصب وجه خبر واحد يوجب
الهيكل قوله انما فليكون العطف مع ما على الهيكل كما في قولك البيت
سقف وقدر ان **قوله** هذه الهيكل الثلاثة اعم اعلم ان الحركات الثلثة
يسمى صفة وفتحة وكسرة سواء كانت بناءية او غير بناءية او اية كانت
او غير اية بناءية فكلها اذا اطلقت بما لا يربط برادها الغير الاخرى
ويسمى ايضا رفعا ونسبا وجه اذا كانت اية او لا يختص مرادها
شمل الحروف الاخرى ايضا والبناءية بين الصفة والرفع مجموع وجه

وكذا بين الفهم والنصب وبين الكسرة والجره انما سميت الراكبات بذلك
 لانها لا تحصل الا بالرفع الثقلين وتبينه رخصتها في مكانها وحصول
 الركنية بفتح الفهم وشبهه نصبه فكان الرفع كان ساقطاً ففهمته الى
 اقته بفتح الهمزة وحصول الثانية بجره الفاعل الاسفل وفهمته وهو
 كسر الشئ اذا لم يكن له سقوط او يهوى الى فعل ثم يقع الهمز القطع
 وفي الهمز قطع الحركة ولهذا سمى جازماً والوقف والسكون يقع واحد
 والاول لا يختص بالاعراب والمجاوران بالبناء **قوله** ولا يطلق على الراكبات
 البناءية بهذا البصرين واما عند الكوفية فالكل في الكل **قوله** فارتفع في
 الراكبات البناءية على الراكبات الغير الاعرابية **قوله** فانه بالركنية كونه باله
 رفق **قوله** حقيقة او كما وذلك اذا كان الهمزة في هذا الوصف بسوق
 الرفع لكن قد يختلف عنه لعمدة المشابهة بالفضل ولا يخفى ان هذا الفهم
 هو الرفع والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية يكونان
 فيما شابههما بطريق الاستقارة بقدر لادليل عليه نعم الرفع والنصب
 بالمفعل والمفعول اصح ومن جعل البناءية فيها للمسيبة واراد المصطلح
 المنسوبة الى الفاعل فتدويره بحسب **قوله** راجع الى ما في الشرح ونحو
 الشرح اوجب من تدويره الى الفهم **قوله** حقيقة او كما وذلك فيما اذا
 كان الهمز فضله **قوله** الى علامة كون الشئ مضافاً اليه بقرينة اعتقاده
 للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشئ مضافاً واما لم يقبل
 حقيقة او كما لان الهمزة لا يوجب في المضاف واما نحو حبكت زيد فلان كان
 الجازماً لانه لم يمتدونه وكان الهمز زائداً كالتي تركتها ليس علامة **قوله**
 لان الرفع ثقلين والفاعل قليل لانه واحد جازم اتصال الرفع في الفاعل

ويؤيد كقولنا انه واحد ولو قيل ان الرفع ثقلين والفاعل حقيقة او كما قيل
 بحسب الاقسام لم يكن مبتدأ عليه وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف
 آه وكذا ان يقول لان الرفع اقوى الراكبات فتناسب **قوله** فاصح
 الثقلين للثقلين الى الفعل للثقلين المتعادلين ولهذا جعل الخفيف للكثير **قوله**
 والنصب خفيف وصغيره والفعال مضمضة فيقول المصنف للمصنف
قوله ولم يبق آه انما يخرج الرضاية الى علامة لان المضاف اليه مضمضة
 بواسطة الحرف فاربعه ياتى به مضمضة بواسطة الحرف اما كونه
 مضمضة فلا لانه اقل من القوة الى هي الفعل وليس ثمة واما كونه
 بواسطة فلان **قوله** عن القوة بواسطة الحرف بواسطة الحرف وطا كانت القوة
 اقل منه والحرف ماض في ذلك اخبركم انما مثل الحرف في ظاهره واما
 مثل الفعل في محله ولهذا جاز العطف على محله ويظهر نصبه اذا حرف
 الحرف يخرج الحرف في الموضوعين من كونه على الفضل ويبقى على المضاف
 اليه فلفظ الهمزة في ما صيف اليه الهمز بقدر الحرف كقوله زبر فان
 الفعل محذوف سبباً من الثاني في جوار المسئلة كمررت زبر
 وكان قياس المستثنى بالاول اذا كان خبر مفعول والمفعول بعد ايضا الحرف
 لانهما مفضل بواسطة الواو والا لكان لما كان الواو في الاصل للعطف
 وخبر مختص بالصدر القبليتين يعني الهمز والفعل وكان الا توضح في خبر
 الفعولة كما يستثنى المفعول لم يرد لهما في خبر مابعدهما مضموضا لكل ذلك
 مما سبقته من كلام الشيخ الرضوي **قوله** العامل ايجب الى بيانه اما
 لا يحتاج بيان حكم العرب بل يوجب ايضا اليه لان العامل مذكور
 في حكمه مراد في تعريفه ولما اخرج من الاعراب لانه سبب بعد المضاف

فتناسب

مسألة العامل

والاخر اس سبب قريب له واما المستقيم فذكر العمل الرابع على مفاهيم
 هذا الفن كما قاله فان اعرب ما والاعراب صورة والاولا على
 المعاني غاية في العمل فاعل وشاخره على المادة والصورة ظاهر واما
 تاجير وهو الغاية فلما ذكرنا في بيان الصورة بالاعراب
 هي صورة ما لا يثبت واما ارباب عامل الهم اذا كان المعاني المعنوية
 المختصة بالهم كما في سبب المية البصرية وينبغي ان يكون تعريف العام
 مطلقا بغيرهم ما وجب كون آخر الكلمة فعلا او هما على وجه مخصوص
 مما يقتضيه المقتضى اذا شئت التام بالهم وايضا المراد بالعام الهم
 العامل الذي له تأثير في الموضوع لا يرد النقص بالبناء في نحو كسبت
 زيد **قوله** ما به يقوم معنى المقتضى للاعراب بقدم الجار وجر والاعراب
 لا يخص اذا ما مضى له في التعريف ان قلت التوحيه غير مانع لصحته على
 كل من الاستدلال ما قام به المعنى المقتضى وكم كسب منها وعلى اركب من
 العامل واحد الامور المذكورة قلنا الباء للآلة وان لم يسمه الله بل
 يسمونه مؤنزا لا يقال فتوقف اثبات التعريف على البعز ليعلم ما
 يعودونه الله فيضوت العوض من مؤنن النوى ويصل ما قبل في عدوا
 المص من تعريف المبرور للمعرب لان العامل ما توجب في نوبته لانا
 نقول فتكون في ضبط المدون وحصر العوامل مؤنن السنج ولا يخفى
 انه لو قال العامل ما يقوم المعنى المقتضى للاعراب لكان ساجدا في الآيات
 الاول لانه نقص في الآلة اعلم ان العامل قريب من انه آلة وقيل قال
 انه علامة لما جازته المنكلم في اللفظ وينبغي عليه ما قالوه من ان رتبة
 العامل تقدم اما على الاول فلان الآلة مقدمة بالذات على ما هو

الآلة ومن حق المتقدم بالذات ان يقدم لفظا ليتوافق الوضع الطبع
 واما الثاني فخالق في العلامة من حيث هي علامة ان تقدم على ما
 هي علامة له يعرف او لا ثم يعرف ما هي علامة له ومن كونه خلاصة
 يظهر ايضا ما قيل من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا نقلا
 هو الآلة او علامة للاعراب في هذه التقديم وعليه لا على ارباب ما
 نقول بقدمه عليه لا يتصور بدون تقديمه على ارباب وما ثبت ذلك
 لزم ان يمتنع انعقاد العالمة والمقولة بين الشئتين بمعنى ان
 كلاهما تقدم على الآخر الا ان كانا مختلفين كما في كلمة الشوط والشوط
 فان كلا منهما عامل في الآخر نحو قوله لكانا ما توفوا اهل السما **قوله**
 فان آيا من حيث تقدمه معنى ان وافادته معنى الحقيقي في الفعلا صار
 عاملا فيه ومن حيث وقع الفعل عليه صار مقولا فيه تقدم وتأخر
 بحرمتين مختلفتين **قوله** لا يحصل فتر القوم بالحصول لا بالقيام
 بالغير كما يقتضيه اصل اللغة لاستيفائه من القيام الذي هو قيام
 للموضع فيجوز ذلك لان المعنى المقتضى ليس قابلا بالعام **قوله**
 ان معنى من المعاني المعنوية انما في المعنى به لان افضاه الاعراب
 ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعاني المعنوية كما ذكرنا
قوله اذ به حصل معنى المتعولية الى بالفعل الذي هو آية لان له
 سبعا الفعل قال الكوفية مجموع الفعل والفعل عامل في المفعول
 لانه صاير فضله بخير **قوله** وفي مرت بغير الباء عامل ان في لفظه
 واما في حكمه فالعامل هو الفعل وحده لا نصب به اذا كان حرف
 الباء مذكورا اما اذا لم يكن مذكورا فكان مذكورا في مرتبهم من قال ان المعنوية

عامل وعادة افعال حرف الواو معزلة الوقوع المتضاف موقوف ومنهم من قال
 ان المتضاف عامل لان الحرف صار نسبيا مستجابا ولا يكتسب المتضاف
 التعلق بقوله التخصيص من متضاف اليه واليه مال الشيخ الرضوي **قوله** فالغرض
 المتصرف لما ذكر الاحزاب وانواعه وكان كفاية في انواعه اقسام وتلك
 الاقسام مثال اراد ان يذكر عقوبة تلك الاقسام ومخاطباتها فان بالقائه
 لبيانها **قوله** الذي لم يكن مشقة ولا جوعا المفرد في العشر بور يطلق على ما
 يعاقب بالركب وعلى ما يعاقب بالجل وعلى ما يعاقب بالصفاء وعلى ما يعاقب
 بالشفقة والاطمئنان والارادة ههنا الاخير بقرينة العقوبة ان قيل لا بد من تقديره
 بكونه غير الله تعالى الستة واما الحق بالشفقة والتجديف لا بد من اخله في المعنى
 خارجة عن الحكم فلا يجب بانها غير داخله فيما حكم عليه بناء على ان
 العقوبة مرتجلة او ان الله تعالى وبعضه الحق بالشفقة بغير خارجة
 لان شمول الحكم يستلزم شمول جميع الافراد في جميع الاحوال لان
 مقام الضبط ثابته مع ان ذكر غير المتصرف في الاحزاب غير المتصرف
 مطلقا بل يجب عنه بانها غير داخله بواسطة ذكرها فيها بعد بيان
 احزابها ان قيل قد بين فيما بعد احزاب غير المتصرف فكان الواجب ايضا
 ان يكتفى بذلك فلا يلزم تقديره الاضمار معني اصرار اعتدائهم
 بان تلك الله تعالى محصورة وغير المتصرف لا يكاد يخفى فاجعل في الاحزاب
 عنه نبدأ بغير غلط في امور كثيرة والكفى في الاحزاب من المخصوص
 يادون شي اذ ليس الاعتناء بجأله كالاكتفاء بما لا يخفى مع ان مع
 الاختصار في العبارة مطلوب له **قوله** والحق المتصرف
 وانما لم يقبل فالغرض والحق المتصرف ان لا يقتصر في تعقيب ولائها

مطلب في المحقق

في قال

في ما ياتي

مطلب في المحقق

يلزم الفصل بين الصفقة وموقوفها بالعلم بصفقة له وهو العكس
 او ليقوم التعقيب كما قيل وهو بعيد جدا لان مقام الفرق بين
 المتصرف وغير المتصرف ياتي عن ذلك ولوله باب في موقوف التعقيب
 له باب في توضيح المثل كماله في المذكور فيكون من قبيل قوله تعالى
 سرت مرققا في مقابل قوله تعالى وصنت مرققا **قوله** في الكلام
 يمكن الواحد فيه سالما الاظهر ان يعقل الذي لم يكن ملحقا به بآخر
 واحد او واثون ولا الف وانا ينظر في ذلك من سيقون وغيره
 عنه ويظهر دخول فلك تحت فلك فيه **قوله** اجماعهم ان الاصل في
 ان يكون بالركب المفرد ولائها بعضا للحروف وفيه انما ليست
 ابعاضها الا توقيها ولو سلم فذلك يقتضي الاصلية بحسب
 الذات لا يكون علامته **قوله** والشفقة نصبا قال قدس سره في الحاشية
 بهذا التركيب من قبيل العطف على معولي عاملين مختلفين لكون
 المعول المقدم مجرورا جازة المص انتهى وذلك لان الشفقة تعطف
 على الشفقة والعامل فيها الباء والنصب عطف على رضا والعام فيه
 هو الاحزاب المحذور والقرينة عليه المقام لانه يصدر بيان اقسام
 الاحزاب ومخاطباتها ولك ان لا تقرر الاحزاب في نظم الكلام فان
 ملائمة كافيته في كونه عاملا ولك ايضا ان يجعل عاملا ما هو عام
 في النظر المستحق **قوله** ويجوز النصب على الحالية والمحصورية
 قال قدس سره في الحاشية على انه احزاب هذا القسمان بالضم
 حال كونهم مرفوعين او احزاب بالضم احزاب رفع وعلى هذا القياس
 نصبا وحرم انتهى فذا شرب جعل على معنى ملائمة الاحزاب سواء

المتصرف

بكونه
تقديره

كان في قالب المصدر والقفل وسواء قدر في نظم الكلام اولهم بجزر
ولا يخفى ان في هذه العبارة لا يفيد كون الواكالت الثلاث رخي
وجزا على تقدير الظرفية والبالغة لا المصدرية فان الواكالت الثلاث
الرفع والنعيب والجزر اذا كان ملتبس بالقيمة والفقر والبكرة
وكانت تلك الثلاثة من غير ملتبس العام الى الخاص افادت
ذلك **قوله** جمع الموشاة التام قوله منع غير المنصرف لا الخطاطمة
اقدم العلم هو بلسنة بالفعل وهو مصدر بيان اقدم
المعرب نحو ابراهيم والانه اكثر خلافا للاصل من منع الموشاة التام
اكثر من ان لا يعلل المعنيين الاولين لانه مقابل للماثل وناسب
لثاني باعتبار الجزاء الثاني وليكون ذكرا على ترتيب ذكرهما
مقابلين فالنفس في الثانية قوله التام موضح على انه صفة
يجمع الغرضين لا جزر وعلى انه صفة للموشاة فيكون المعنى الموشاة
الذي سلم من العيب اذا جمع وجازل توصيف المضاف الى ذي الالام
بغنى التام عند الجمهور لانها في درجة من التعريف عندهم اما على وجه
فغير تعريف المضاف كالتنسب بين المضاف اليه القفل ومقله
برل عنده **قوله** او هو ما يكون بالالف والسا سواء كان واحدا
مذكرا او مؤنثا كجملات جمع مبدل ومرتفعات جمع مرفوع و
سواء كان جمعا بحسب الحار او بحسب الاصل فدخل عرفات فيه
ولا يخفى ان تغيب ما ذكر سواء كان بحسب الف او بحسب
الجزر كما يدخل مثل سمات جزر في مثل سنين وفي لامية في اخر
الاول الى تقدير مضاف وهو صيغة او معطوف وهو على صيغة

مطر في الموشاة التام

لم يخفى في اخر ارجح الثاني ان التقدير المضاف **قوله** غير المنصرف
بالقيمة والقيمة اي اذا خلت وطبقه كان كذلك **قوله** فاحسب بجزر
الاسماء الستة اي المخصوصة بل يجوز ان يكون المضاف على شخص
ويراد به الحكم على نونه في صفة ان الاسماء الستة حكمها في
نوعه تلك الالاداة ان اللفظ اذا لم يجر في اللفظ يكون على
والعلم يصح تأويله بالصفة المستمرة مستمرة في جميع ان ياول اليك
اه بالصفة التي استمرت بها وهي كونها اسما مستمرة وفيه عام من غير
كون اللفظ هو صفة لنفسه **قوله** بالواو برحق لانه لا يجر في اللفظ
او اللفظية وهي حركة ما قبل حرف الواو قبل اللفظ الا ان
الوسط والعود الى الاصل وهو التقدير مع الف في **قوله**
اذم صوره ان ما يقع من واو فذا ذلك لان ذوا اللفظ **قوله**
بالحركات لانه يجر كسنة ولامه وجوب القيمة وزن فصيل وحرف
العدة المحلولة او باليجب سكونه لئلا ينسب الحركة **قوله** مضافا فيه غير
لنظم المتن حيث اخر قوله مضاف من قوله بالواو اه وذلك اما
لانه جعل قوله مضافا حاله المستمرة في الطرف وجعل الطرف عاملا
فيه فيكون العبارة محمولة على التقديم والتأخر والافعال في اللفظ
على العمل المعنوي فذا اقدم ما اخر اول ان في تغير النظم لكثرة
كالغاية او حسن الموضع او موافقة الاسلوب التام في غير
ذلك ولا يخفى ان قوله مضاف يجوز ان يكون حاله في قول الآخر
المعصوم من المقام او المعصوم في نظم الكلام **قوله** ولم يكلف في هذا
الشرط بالمقابل لئلا يتوهم تخصيصه ان خصوصية المضاف اليه

مطر في المنصرف

حكم

مطر في الموشاة التام

لست به

اخره

الحذف والزيادة والاضافة الى معنى الاضافة تامة بما جعلكم فتمت في
 غاية الحذف في جميع الالف واللام والواو والياء والهمزة والفتحة
 الحذف في الالف واللام والواو والياء والهمزة والفتحة
 وبنية الالف واللام والواو والياء والهمزة والفتحة
 في باب الالف واللام والواو والياء والهمزة والفتحة
 من علم الحروف في كمالها او كمالها فكل هو ان يسمي الحرف
 مع كونه في الحرفين الالف واللام والواو والياء والهمزة والفتحة
 كونها في حيزها من حيث هو بقدر كماله في حرفه لا يظهر ذلك المعنى
 خصوصاً في تلك الحالة **فقد** وكونه حرف صلا للالف واللام والواو
 فالجواب في كماله اختلج حروف اجنبية مع ان الالف واللام والواو
 منها كانت في حيزها من حيث هو بقدر كماله في حرفه لا يظهر ذلك المعنى
 اذن كما كانت الحروف في حيزها من حيث هو بقدر كماله في حرفه لا يظهر ذلك المعنى
 منها اعم في الالف واللام والواو والياء والهمزة والفتحة
 حذر ان الالف واللام والواو والياء والهمزة والفتحة
 على القوة والالف والياء في النصب والهمزة والفتحة في الضم
 الالف واللام والواو والياء والهمزة والفتحة
 وقال الحق ان الواو والالف والياء والهمزة والفتحة
 عينها في الالف واللام والواو والياء والهمزة والفتحة
 بقدر ما لم يغير من حيث هو بقدر كماله في حرفه لا يظهر ذلك المعنى
 ولا يبقى ذوا فكونت على حرف لقيام الالف واللام والواو والياء والهمزة والفتحة
 عليه باثباته في حيزها من حيث هو بقدر كماله في حرفه لا يظهر ذلك المعنى

الحذف والزيادة والاضافة الى معنى الالف واللام والواو والياء والهمزة والفتحة
 البنية من حروف المعاني **فقد** وهو كمالها من حيث هو بقدر كماله في حرفه لا يظهر ذلك المعنى
 كل في الحذف والزيادة والاضافة الى معنى الالف واللام والواو والياء والهمزة والفتحة
 في باب الالف واللام والواو والياء والهمزة والفتحة
 من علم الحروف في كمالها او كمالها فكل هو ان يسمي الحرف
 مع كونه في الحرفين الالف واللام والواو والياء والهمزة والفتحة
 كونها في حيزها من حيث هو بقدر كماله في حرفه لا يظهر ذلك المعنى
 خصوصاً في تلك الحالة **فقد** وكونه حرف صلا للالف واللام والواو
 فالجواب في كماله اختلج حروف اجنبية مع ان الالف واللام والواو
 منها كانت في حيزها من حيث هو بقدر كماله في حرفه لا يظهر ذلك المعنى
 اذن كما كانت الحروف في حيزها من حيث هو بقدر كماله في حرفه لا يظهر ذلك المعنى
 منها اعم في الالف واللام والواو والياء والهمزة والفتحة
 حذر ان الالف واللام والواو والياء والهمزة والفتحة
 على القوة والالف والياء في النصب والهمزة والفتحة في الضم
 الالف واللام والواو والياء والهمزة والفتحة
 وقال الحق ان الواو والالف والياء والهمزة والفتحة
 عينها في الالف واللام والواو والياء والهمزة والفتحة
 بقدر ما لم يغير من حيث هو بقدر كماله في حرفه لا يظهر ذلك المعنى
 ولا يبقى ذوا فكونت على حرف لقيام الالف واللام والواو والياء والهمزة والفتحة
 عليه باثباته في حيزها من حيث هو بقدر كماله في حرفه لا يظهر ذلك المعنى

الاضافة

انه اعظم فانه لا يجرى على الفتح اصلا **قوله** وانشان قال الشيخ انما
 كان عليه ان يؤكدهم وان اذلهم فسحق مؤداة فان زعم انه
 ثابت في التفسير او كانه كان مؤدرا ثم شئى لم يكن مثل ذلك في ثنا
 ثنائيان وذلك ان معنى ثنائى هو سيق طرف الحب وليس في الفتح
 الواحد معنى الفتح كما لم يكن ان يقال يعود انشان الفنى وهو يسحق
 المعنى ومعنى الفتح في ثنائى باطراف الحب اعنى الفتح في مجموع الجواب
 كل واحد من طرفيه **قوله** وهو التوجه ذو الائمة لفظه فلما يكون جمعا
 سائما لتوجه ان يكون مؤداة من لفظه وكذا اولات جمع ذات
 الائمة لفظها فلما يكون جمع اعوان السلم فينبغي ان يذكر مع جمع
 العوان السلام لفظها واما ذو فرج وجمع مؤنث سالم فلذلك
 بوجه ذو لفظها واما قوتهم اولو على خشرين لانه جمع ولا يبدل على
 عدد معين كما هو مقتضى **الفتح قوله** وهو علامة التشبيه والجمع قال
 الرضوى جعلت الالف علامة للتشبيه والواو الجمع المناسبة الالف
 طرفة لغة عدد اثنين والواو ثقيلة لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم معاد
 في جميع الفتح والجمع **قوله** في خفض با وضربوا وانما والتموا وجمعوا
 وكما كانوا **قوله** لانه تغير المرفوع للتشبيه في الفعل اولان كلانا
 الفتح والجمع منقسم لانه على احواله وسبق الاحراب الفتح
 الذي لانه علامة العدد فيجعله الف الفتح وواو الجمع على معنى الفتح
 فيها ولم يبق من حرف اللين وحى الى بالقيام مقام الحركة
 الالباء والواو والنصب في الفتح والجمع والباء او لا بها فقلت
 الف الفتح وواو الجمع في اجزائه فلم يبق للنصب حرف فاشبع

المجموعه

الجزء -

الجزء دون الرفع كونهما علامتي الفعلين بخلاف الرفع **فوقه** وقرئوا
بشيء ما قال الشيخ الرفع **فوقه** ففتح ما قبل الياء في الرفع ابعاء على حركة
الثانية قبل الخراب **فوقه** مع عدم إسقاط الواو اما الضمة قبل باء
الرفع فقبلت كسر اللام استغناء قبل الياء اباكمة لوابقيت والفتحة
الرفع بغيره وبطلان السعي لوقبت الياء **فوقه** ما قبلها ولو اجمع
ان بغير الحركة او في لغة اخرى فارتفع النصب للجمع **فوقه** بسبب
كسر ما قبلها والجمع ان حرف نونا معها بالاضافة وكسر الياء **فوقه**
كونه متذبذبا ساكنا في الاصل والاصل في حركات الساكن اذا مضى
اليه ان يكسر وفيه في الرفع للرفع فحصل الاحتذاء في الرفع **فوقه** الالف
وقفل الكسرة وفي الرفع بفعل الواو وفعل الالف واما الياء فغيرها
خطارية للاداء **فوقه** اللذين اسبغوا في الرفع الياء فبما يسبغ الياء
في ضمن ما سبق في تقسيم الاضداد الى اثنان لفظ او تقسيم
واما قال ذلك ليصح تقسيم **فوقه** التقدير في اللفظي المعروف كلام
العهد بما اراده في سبطين وليتصل لاحق الكلام سابقة **فوقه** بما يركب
قوله التقدير ا بيان محل القسمين في الرفع **فوقه** وما كان
التقدير في اللفظي سبب ضبط اشارة اليه **فوقه** والاك ان المناسبت
تأخره في اللفظي لان من حصى العلامة الظهور **فوقه** ان في الاسم
اعرب اشارة الى ان ما ليست مصدرة في قبل وذلك لا يحتاج
الى جعل في معنى اللام ان لم تقدر الوقت والى لزوم تقدير التقدير
وكاستغناء في الاصله ولفوات العلامة لما سبق من بيان حال الاداء
ولان في قوله واللفظي في جوارحه ليست بمعنى اللام والاك ان كان معنا

معرب التقديمات

ان الارباب العظيمة لا اجل ما هو معار لمقدور او المستقيم ولا يقبل
 فساد **قوله** الذي تعذر الارباب فيه فبقية جودت العباد والعباد
 المسترغاية الى الارباب وكلت ان تقول الذي تعذر اطرابه
 فحذف المضاف واقدم المضاف اليه مقامه ارفع الضمير فصار
 مرفوعا مستترا في الفعل **قوله** الذي في آخره الى في موضع آخره
 فلما يرمي الى الظرف وهو ظرف وكلت ان تقول ان اتم الام
 عام والالف فاص فلا يرمي الى **قوله** الف مقصورة بحيث
 بها لا تارة واحدة او لا تارة موصوفة من الحركة مطلقا والعقود
 والاول او في بديل معا بل في الوجود وعدم اختصاص المفعول
 بالالف الخفيفة في غلام **قوله** او محذوفة وهي في حكم الثابتة
 ولهذا لم يعرب ما قبل الالف **قوله** امر بهذا القسم وظهور معا
 مثل بالاول وترك الشيء **قوله** كعصا وغلان ضم مبتدأ محذوف
 والتقديم هو ما تعذر عصا واثاله وغلان وامثاله او صفة تعذر
 محذوف اي تعذر كعصا وعصا وغلان وان جملت الكاف
 لجمعية جاز ان يكون عصا وغلان بل لا من **قوله** ما تعذر او جاز
 له و **قوله** مطلقا على التقديم الاول حال من جودت للكافة **قوله**
 فيه ما ينفذ الكاف من معنى التثنية او ما ينفذ من الكلام من التعذر
 او تقديم الارباب او على التقديم الثاني حال مما اضيف اليه تعذر
 المحذوف او ظرف او مصدر لذلك المحذوف وانعقد كقوله في زمان
 مطلق او تعذر مطلقا وعلى التقديم الثالث حال من **قوله** كعصا وغلان
 والعامل فيه ما هو على الظرف الحقيقي او ظرف لذلك العامل **قوله** ان الف

في ميم غلام

ما دامت **قوله** كما في القسم المعرب بالركة لم يقل في القسم
 كما قيل ليعرض فيه جمع الكثير وجمع الموشاة بالسلم ولوقيل بالركة العظا
 المكان او في غيره مثل اتصال فان تعذر الارباب فيه قبل الاضافة اعلم
 ان كثر التثنية في جملته ان باب غلام في ميم لا اضافته الى المعنى وفان
 المص لان اللغاة موب و **قوله** الاضافة الى المعنى لا يوجب البناء الا بشرط
 سيد كرا **قوله** فانه لما استقل في قوله قبل دخول العامل لا
 العامل انما يرضى بهم بعد ثبوته في نفسه وهو صفة مضاف الى البناء
 فان الاضافة اليها متقدمة على العامل وهي مستكنة لكثرة ما قبلها
 فانزيب اليه يفرغ على المتقدمة اليه ثبوتية التي تعذر من قوله غلام على التثنية
 وتوضيح ان كسرة الملاية متقدمة على كسرة الارباب لمراتب التقديم على
 العامل المتقدم على المعنى المتقدم على الارباب فلما يجوز ان يكون
 هي ان قلت لم لا يجوز زوال الاول بوض الثانية قلنا لا وجه
 لزوالها لبقا بسبب ما مع ان الاصل بقا الشيء على ما كان وان الغاية
 بكسرة الملاية خصوصاً اذا لم يفت جانب الارباب بالكسرة بل اوز
 تقديمه ان قلت لم لا يجوز ان يجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل
 كما في التثنية والجمع قد اجيب عنه بأنه يرمي في تواردها من منصفين
 اصطلاحا على ان يمسح على عندهم تواردها من المستقلين
 اصطلاحا على ان لا يفتي كحقها فيما نحن فيه دون صورتي
 التثنية والجمع لان محل علامتها على الارباب مستند الى العامل وهو
 مؤثر اصطلاحا وقلها على معنى التثنية والجمع مستند الى قصد التثنية
 وهو مؤثر حقيقي **قوله** في جالبي الرفع والجر يعني ان قوله رفعاً وجرأ

فان قيل الربح من الصرف
انما ينشأ من زيادة
في القيمة لا من
زيادة في الكمية

المصرف هو الذي يخرج من الصرف وهو المفضل والزيادة في القيمة هي التي
لا ينشأ له على زيادة من الارباب التي هي خلافته وهي التثوين او من
الانصاف من زيادة الثمن ولا يقال له الا ما كان وما عجز عن
تلك الزيادة حتى يخرج من الصرف **قوله** ان سهم موجب جعل ما هو صوفة
لا موصولة لان حق الجزا ان يكون نكرة وليتأخر يلزم تعريف وتكميل
لان الجزا لا ينسب التعريف من المضاف اليه وفيه ان المراد بغير التعريف
معناه التوقيف وهو معروف بمحصل لم يلزم فيه معنى التعريف وله
ان يقول انه لهذا الحق انما نكرة لان الظاهر انهم جنس لا علم جنس
لانهم يعلم ضرورتهم ولا ضرورة معرفتها والعقول بانه خبر مقدم بخلاف
المتنوع الشايع من تقدم المعروف وجعل موضوعا والقاعدة المحفوظة
ايضا من ان سبق العلم بالشيء بسبق جعل موضوعا وقدر في العلم
بغير مصرف **قوله** علمتان فاعل الطرف او مبتداء قوله خبره والشيء
صفة فالعلة في النقة عارض غير طبع بسبق كماله غير طبيعية وفي
اصطلاح النية ليست بمعنى اوجب بل بمعنى ما ينبغي ان يتدارك كماله
عن حصول امر يناسبه وذلك الامر انما ينسب يسمى بالثمن في قوله
يكون اصطلاح العلم على كل واحد مما ذكرنا لكن من كلام المصنف في الاربعة
يدل على اصطلاح السبب على كل من البيع حقيقة وبني ذلك على ان
صاحب المفضل ينشئ السبب في تعريف خبره منصرف حيث قال في قوله
سببان ولم يقل بسبب ولا يخفى ان هذا هو جار في العتق
ايضا فليكن اصطلاح العلم على كل واحد حقيقة **قوله** ولا يخفى ان
اقا قال ذلك ليتأجل بطل ما يفرض التعريف يتوحد وهذا منصرفين مع صرف

التعريف عليه ما وجد في اللام او اضيف كالاخر واجرم فانه منصرف
مع صرف التعريف عليه وانما يرفع المفضل به لا لانه من المفضل بل لانه
انقباضا عما عارضها وقد وجد عارض فيها ذكره في الاولين فلان سكنوا
لا يرفع عارض احد السبعين وانما في الاخرين ظر زيادة انقباضها
بهم ان قلت يوجب انقباض ما دخل الكسر والتثوين للضرورة او
للتناسب لصديق التعريف عليه انه منصرف عنه بقوله ويجوز معرفة
وعلم ان ايضا على المثلث لصدق التعريف عليه مع انقباضه لدخول
الكسر والتثوين عليه اجيب في الاول بما سبق في تحقيق قوله ويجوز
معرفة وفي الثاني بان يمنع وجود السبعين المستحقين شرابها
كما قاله العلامة من ان هذه النية ليست مخصصة للتأنيث لولا ان
الجمعة ولا يقال للقدوم التأني لان التأني الظاهرة مانعة من تقدير اخرى
وان يقول ان تثوين النكاحية غير شذوذة عنه ولا الكثرة الغير كتحققه بالجزء
او ان يحذف الكثرة والتثوين كما ذهب اليه بعضهم **قوله** من منع منية ثوبه
وهي تدل اه فلا حاجة الى تثوين العتقين بكونها مانعة من صرف
حتى يلزم ثوب الشيء بما سواه واخصر فيه اسمها ان **قوله** من علم منع
او منع على الاول او قول قوله او واحدة منها وانما اول العتق
قوله موانع الصرف **قوله** الى العمل التسع فجمع ما في هذين البيتين
وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم فكذلك البيت سقف وجدران قال
فكرهه في الحقيقة اقول موانع العتق تسع كلمة اجتمعت ثنتان منها في
للعرف تصويب اثره في هذه الابيات لا في سعيه لاجل النكاح وانما
لم يذكر او لم يذكر يكون له معنى من التعريف لان التعريف المستفاد منه

فلان وجوب العلم او انصافه
يعارض التسبيع او انصافه
لزيادة الانقباض لهما بالاسم
سبح

وما ادل اخصر
قوله سبح

غير جامع لعدم صدق عليه ما فيه عليه تقوم مقامها البسيط من التكلف بان
 يقال المراد اجتماع السنين حقيقة او حكما **قوله** بل في الحقيقة تجوز
 بين الزمان والبرجوداشكالة وذلك لان ثبوت العلمية للجمع
 ليس متأخر من ثبوتها لماسبق وكذا الى ان في التركيب
 والبنون فيه ما بهله اذ العلمية تجوز اليك والبنون منصوب
 على انه حال او صفة موصوف في وصف منصوب بتقدير ان لان
 التثنية لما ذكرت مصطفة ^{مطلقا} الجين الى تعيين امر او يجوز ان يكون
 مفعولا على انه صفة للتثنية لان الكلام للوجدان ذهني زيدت على فظة
 على الوزن يدل عليه تنكير البشارة او يدل على موصوف الى ثبوت
 زائدة او ضممتا في حرف الى هي زائدة والجملة معترضة **قوله** اذ ان
 ويمنع التثنية الضرف وذلك لان قوله عدل انه تعداد للمواضع لانه خبر
 في حرف الى تلك التثنية ههنا او بدل في نسخ او بيان لها فالعامة هو ان
 المقصود من المقام من غير تقديره في نظم الكلام قبل يجوز ان يكون عاملا
 التوثيق المستفاد من الكلام كما قبل في قوله تعالى والارض جميعا فضيعة
 وقوله الف فاعل الظرف الجملة حال من صاحب الى الالماء فيكون في
 الاحوال المعروفة او من ضمير المستتر في زائدة فيكون في الاحوال المتعارفة
 اوصفة **قوله** ولو جعل الالف فاعل الظرف الفرق ثبت بين ما
 كان اذا جعل ظرفا لزيادة او لنقص الزيادة اذ في الاول يفهم زيادة
 وتقدم زياة الاول على الثانية وعلى الثاني لا يفهم الا تقدم الاول
 بحسب الوضع على الثانية **قوله** يعني ان ذكر العلية اقر التوثيق بالاثبات
 فاعلمه فهم اعتباره اذ في ثبوت من قبل المصدر على صاحبه ومن الحقيقة فان باب

التفصيل

التفصيل من التثنية وفيه انه اذا كان مفردا في التثنية المفعول لا التثنية
 الفعل **قوله** او الفعل بان كل واحدة الاظهر ان يقال كل قوله معناه
 في نفس كل واحد من التثنية وفي قوله مع ان اطلاق العلية على كل من التثنية حقيقة
 عند انقضاء بناء على كل كونه **قوله** وقال بعضهم ان كان لعله اراد بالاثبات
 اما التثنية والتركيب اما التثنية الى الفعل في الفعل الى التثنية في قوله
 الفعل مع التثنية كما علم او وقع التثنية في التثنية ولا يخفى انما لا يتنا ولا نحو
 او كل على بل نحو اعلم ايضا واما التركيب ففي البواقي وقد يختلف في
 اعتبار التركيب هناك كذا لا يحسنه فلا فائدة في ابراره **قوله** قال بعضهم
 اذ عشر هذا التثنية مع تراعات الاصل في قوله اذا اسمي به ثم ذكر وشبه
 الف التثنية المفعولة وهو كل الف ليست التثنية فزيدت في آخر
 التثنية وجعل ذلك التثنية على سواء كانت لالائي كما رضى ولا يقبلون لان
 بالعلمية فتعبر عن التثنية كالف التثنية واما الى الف المدودة فلم يلحق
 العلمية بالف التثنية المدودة وان كانت متمنعة من التثنية وعلل البعض
 لم يعبر بها لان تراعات الاصل مندرجة في اعتبار الوصف الاصل ومنع
 صرف الثاني لم يثبت عنه وان كان القياس يقتضيه لانه يثبت بالف
 التثنية في الالف والتثنية الزائدة بين **قوله** اشارة الى قضى التثنية
 يعني ان التثنية التقطت معبر وان كان مع التثنية الحقيقي الذي لا يعبر
 بها **قوله** التثنية الفعل مع بها جامة فلا يقال جابت طلحة وكذا المعنونة
 لان في قوله العلامه **قوله** حيث سمعنا على علقين اءا فاذ ذلك لان
 الحكم المتعارف الى العلية حقيقة لا الى حافيه العلة ورجع التثنية وجود
 احد الامر من العلقين وما يقوم مقامها صراف من التثنية الى التثنية

تأنيث الفعل

حكم غير المتصرف

قوله ان الكسر حكاية شئ انما ذكر الكسر ههنا مع ان اشتقاقها عن علم يتولد
 غير المنصرف بالعلم والفتحة لانه اراد اوضح بين الحكمين فانه اقرب ضبط
 ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المتن وقيل المذكور الثاني علمين وهو نش
 لا اذا اعرابا بواب انما ذهب اليه بعضهم **قوله** لان لكل لغة فرعية
 اعلم ان الفرعية لا تختص بفرعية هو خوف التوهم عليه بل يشتملها ويخرجها
 كفرعية المرجوح للارجح وانما لا يخرجها لما ذكره كونهم جميعا في ذلك لكن
 لم يفرقوا ما دولهم يعلم وجه **قوله** فاذا وقع فيهم علقان اية هو لم يتبع بفرعية
 واحدة لان الشبهة بالفرعية بغيرها ولا قوة اذ الفرعية ليست من خصائص
 الفعل القاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في الياء
 بسبب هذه العلة حتى فلم تتبع واحدة الا اذا قامت مقام اثنين
قوله فيشبه الفعل اعلم ان اصل الياء الاعراب واصل الفعل العلم والبناء
 فاذا شابه الفعل في مقام معناه كما في ههنا الا فعل يبنى ويعطى ثا واذا
 شابه في تركيب الحرف والاصلية وفي جر معناه كما سمى الفاعل يعطى علم
 ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء وبهذا يعرف ان الضم في سطر الياء
 شابه به بوجه بعيد كونه فرعاً يبنى بهذه الالف بضعف في موضع الفعل
 في البناء ولا يعطى بها مثل الفعل في قوله من المعنى الفعلي لم يتركز بها علامة
 الاعراب وهو الشئون ثم يتولد الكسر او يتركز ان **قوله** فتح منه الامور
 اية وفي تقديم الكسر على الشئون اشارة الى ذلك او منع الشئون اولاً
 ثم اتي الكسر وقرئ المص الاخرين في الايضاح وقال الشيخ الوضوح
 ان الثاني لعود الكسر بغير ورة عود الشئون وقد صرح بغير ورة عود
 وانما اتي الكسر الشئون لان الشئون يحذف لا يمنع الضعف ايضا كما

انما
 وفيه يجوز ان يقال شئ
 بضعف عن عود الشئون
 يعود الكسر ايضا منهم

في الوقف والياء والاضافة فارادوا النقص من اول الامر على انه لم يسقط
 الاشارة الفعلية في صورة الكسر التي لا ينفصل الفعل **قوله** انما
 يتولد لان الكسر كما تم الشئون يعني ان في موضع يولد الشئون يدخل
 الكسر فاذا انشأ الشئون لم يتركز انشأ الكسر ايضا لانه يولد
 وانما قال في موضع عوض اذ لو انشأ الشئون مع العوض وهو اللام والاضافة
 لم ينشأ الكسر لان وجود العوض وجود المعوض عنه **قوله** لان العلة فرعية
 المعول عنه لان الالف على حاله والوصف فرعية هو وصف **قوله** ومعناه
 معناه على ما يفهم **قوله** لانك تقول فاني لم فاعية فهو فرع له لفظا ولما غلب المذكر
 على المؤنث كانت فرعاً في معنى هكذا قالوا فاعية حيث لان التانيث طار على
 فاعية مطلقا لانه فاعية في حيث هو بحر والياء وهكذا هو بهذا لاذك فانه
 المشرك بين المذكر والمؤنث ومعناه في الفاعية ههنا من غير تفرق
 للتذكير والتانيث **قوله** لانك تقول رجل ثم الرجل يعني ان التانيث طار
 على التذكير غالباً بما يوضع جديداً بآخرة فهو فرع لفظا ولما كان ما قوله
 بآخرة لانه بقاء كان التانيث فرعاً للتذكير معنى **قوله** والالف والشئون
 المتأخران فرعاً ما زيدتا عليه من غير ان العطف لهما في التانيث
 على ودة في النقص الثاني، وكونها ما زيدت معاً وكون اول الحرفين
 في كل مرة والثانية فرعاً شبيهة في العلة ولا يخفى انه لا بد من اثبات الفرعية
 بين التانيث والمشتبه به **قوله** لان اصل كل لغة اية بغير فرعية ضم لاخرية
 القسم الاخر الذي في اوله اصل التوانيث الرابع **قوله** ويجوز ضرورة الضرورة
 ولا يجوز حكمه وذلك لان الضرورة في الاشياء الاصول ولا يتركز الا
 في اصولها ولها جاز قصر المودة في التمدون من مقتضياتها نادراً

وجوز ان يكونون وبعض البصريين العكس في ضرورة الخط العائنة **قوله** الى لا يمنع
 ان يكون منبراد بالافكان الخاض وهو سلب الضرورة من الطريقين وعلية اد
 به الامكان العائم وهو سلب الضرورة من الجانب المقابل ولا يجوز اعادة
 المعنى الاول لوجوب الفرق في الضرورة بل هو لانه الحق الثاني ولا يقيد ب
 الوجود فلما افتره بقوله الى لا يمنع **قوله** الى جعفر في حكم المتصرف فانه لا يشبه
 عليه فانه في قوله في حكم العدم وهذا التوجيه والتوجيه الاتي الترفع ما ذكر في
 عدم ما يقيد الترفع والقول بانه وافق الشرع في الحكم بالانصراف والافهم
 في الترفع كما يشبهه بعد هذا **قوله** فلكونه صحت على ان انصب ريتين اب
 حال فوسل في الى شبهه هذا البيت في فانه فاطمة رضي الله عنها في مرتبة
 النبي علم واولاها على من شئت مرتبة الحد ان لا يشتم على الزمان خواليا
 في حاشيتنا جمع خالصة بولي خوش استمر مرتبة بتخفيف البسكفة فاك برده
 سناش كردن وكريستن يقال رتبة فونه ايضا المرتبة فاك الذي فانه
 واصح ما الذي والى شئ وقوله في شئت مرتبة الحد ان لا يشتم على الزمان
 واستداده انما العائنة **قوله** وكونه اعدا كرفمان لانه يكون الكفر في ان
 و يكون البلاء مستغفيرة والفتح في كونه مضوبا بنوع الخاض وهو
 اللاتم وانما عني الضرورة لظهور امر **قوله** قلنا الا حرة خالصة
 بالضرورة ماعودة الشدة بضرورة **قوله** لان رعاية النسب بين كرامة امر
 مهم في السج وغيره ولهذا يقال نعماني الشئ وادني والاصل امراني خذ
 لم ينبر امراني وقال الله تعالى والفرغم ثل بسرو يال سبي لموا فقه على
قوله للنسب المتصرف الذي يملكه كونه خالصة في ابرار الضرورة في التنوين
 فانه صرف لينا نسب وانما الآية فانها كما يقول في تعجبنا فقه وحياتها

قوله صرف لينا نسب
 الذي يملكه كونه خالصة

وانما اذا قرأ بالالف فليس فيها شئ بل هو ان يكون الالف بدلا
 من التنوين بل ان يكون لهما في مكان في قوله انما المتعلق ما علم ان غير
 انصحيح في نفسه قد ينضم اليه فيصير ضمير فصحا فان سلا سلا في نفسه
 غير فصيح وانما الا حسنة وجعل فصلي وكذا يبدو الخافي لم تكن قوله كما
 بعبرة والالف لغة الشبعة بعدى روى ان بعض العلماء قال كان
 اكتب يا قار ان الربك صار ينضم اليه في يا قار فقال الكتاب بكسر
 يا قار ما لكس ارفع فامره بامره او لا واداره ان التناصب في
قوله مثال يجوز في غير المتصرف والافكان الانسب الاكتفاء بسلا سلا
قوله وما يقوم مقامها الثاني تقديبه على الحكم لانه بيان ما يراه في
 حرفة المتصرف **قوله** اوصيهما اجمع البالغ اصبغة منتهى الجموع الى اطلع
 الذي يجمع الى ان ينشئ الا وزن يجمع بين جمع العكس اعلم ان النية
 اضلوا في سبب قوة قهرهم في ذهب الى ان قيامه مقام السنين كونه
 مرا به جمع الكثير والعرض ذهب الى انها التكرار الجموعة حقيقة او كما
 كما ذكره في سكرته والاكثرة وادها هو انما كونه لا ينظر له في الاثارة
 وانما شان في شاذ وانما كونه في الاصل فيه فهم ماضل الباء وانما نحو
 هو ان لا يقبله من قريش فتنويع الجمع وانما نحو كان وشامي في التنوين
 الى البين والشم خالفا فيهما نحو من الحدي ياتي النسبة فهذا الوزن
 عارض لم يفتد به لانه سبب ياتي النسبة والالف الذي هو بوزن الالف
 و بال النسبة عارضة لا يعتد بها في الوزن وكذا انما في بفتح الباء في التنوين
 الى منهم بمعنى تراهة وحي بدق الجهرى انه منسوب الى تراهة لكن حذف
 الحدي ياتي النسبة وانما لم يرد بال النسبة عارضة في نحو وانما جمع عارضة

لما يطلق في
 فيج

في انما المغيرات المتبادرة كالخروج والاعتقالات والمنسوبات (الشارة)
 واما القياس كما تبين في ما سبق فقبيل انه ليس خادما في صورته اذ
 لا مخرج له في بعض الخروف على بعض في الوزن فانه امر اعتباري
 واما كونها وتبين كونها العيون فقبيل انه لم يخرج في كونها تاما او
 بنسبة على صيغة الاعداد اكثر من استحقاق الصيغة الفخرية والفظ
 اذ يطلق الصرف الى الكلام والاختصاص الى الاختصاص على تقدير
 كون تقديره غير محتمل **قوله** بل انما يقع القوس والفتحة ابتداء
 على القوس وانسب ولهذا ايضا فان البها يقال بغيرها ولو كانا خارجا
 عن القوس وانسب وانسب شيئا اليها **قوله** واعلم انما تعلم فقلنا
 كان وجهه ان النية في تتبعهم اولاً الى اضراب الكلمة وبنائها فاذا
 نظر الى اضراب ثلث واخواته وجدوا اضراب اضراب منع الصرف
 وكما علموا بالنتيجة ان منع الصرف لا يكون الا بغيرتين حقيقيتين او كما
 فتشوا اخر حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة موصية العينية
 او الوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية اخرى و
 لم يصلح للاعتبار الا العمل فاجزوه ثم فتشوا في حال الاصل ففي
 بعض الامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت اصل اقتضا العمل
 والعمل عنه وفي بعضها وجدوا دليلا اخر فالتفت الى العمل
 الحقيقي الى العمل المنسوب اليه ما هو محقق اليه ثانيا في الجامع و
 الاول الى العمل المنسوب اليه ما هو مقدر ليس ثابتا في الخارج
 فانهم لم يعملوا بالتحقيق والتقدير **قوله** اه المشهور ان انعم العمل
 اليها ليس باعتبار الاصل بل باعتبار ان عمل بعض الامثلة ثابت بغير

يمنع الصرف وعمل بعضنا ثابت بغير منع الصرف ولعل وجهه ان اشته
 الاصل مقدر اللفظ لا مخرج محقق فاذا ثبت ان منع الصرف يمنع الصرف ان
 اصل ثلث ثلثة ثلثة ثلث ان ثلث فرقة وليس فرعية لكون الاصل
 الا باعتبار العود على نفسه ثبت العمل بدليل منع الصرف ان قلنا
 فليكن يصح قوله الثاني فليكن عليه الا منع الصرف قلنا اي وجهه ان
 الدليل المتوفر المثبت اول العمل في نظر النية والاعتبار ثم ليس الا منع
 الصرف او ضرورة محتمل واما ثبوت العمل فيها الا ضرورة محتمل
 فيالعرض **قوله** فعل هذا قوله حقيقة وصف حال للتعليق واما انه
 ثلثه فخرج تحقيقه الى فروعنا محققا كرجل سوي يخرج رجل مسن
 فيكون وصفه بالحقن وصف حال نفسه وكذا معنى قوله **قوله** فليكن
 كثلث ومنك صفة بعد صفة فخرجوا وجوه محتملة الى ذلك الخوة
 فخرج ثلث **قوله** والاصل انه اذا كان اه لتوافي الدوال المولود
 بهذا الحصر مما قال الشيخ الرضوي وهو ان الدليل على ذلك اننا وجدنا
 ثلث وثلثة ثلثة بمعنى وفاء بينهما تقسيم ذي اجزاء على هذا العود
 اعين لفظ المقوم عليه في غير لفظ العود في كلام العرب مكررا
 نحو قرأت الكتاب جزاء جزاء فكان القياس في باب العود ايضا
 كذا كذا مثلا بالاستعارة والى قاله في المتن في بالاعتم الاغلب
 فيما وجد ثلث بغير مكرر لفظ حكم بان اصل لفظ مكرر ولم يات لفظ
 مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقبيل انه اصل **قوله** الارباع اراد بلا
 تعيين الحد والآ قالوا لم يردوا بدل **قوله** وفيما واما انما
 وعثر خلاف والنسوبات جرتها قال الشيخ الرضوي جاءه فيقال في عشرة

بالحكمة وعلى كلا التقديرين لا يظهر وجه التعديل الثاني في قولهم لعدم احتياج
 الترتيب والاختلاف اليه وعدم منع الصرف في البداهة **قوله** لا بد من ترتيب
 الترتيبين والصرف من غير ما ذهب اليه الخليل في الترتيب والاختلاف والاول
 ان يقال ان الاختلاف اليه لا يوقف الا في جواز الترتيب ولا يكون
 جوازهما **قوله** او اضافة اخرى فليكن في المقادير التي هي متساوية كان
 مصداق الثاني تكرار الاول او لا نعم بشرط ان يكون تابعا
 للاول ولذا قال الشيخ الرضائي بطل تلك العبارة او قلها ما لا يضاف
 اليه شي من ذلك اضافة عليه نحو عمالة او سائر ما لا يضاف **قوله** وفيما
 قبله من القول ان كانت صفة اه عليه الاكثرون واكثر من عليه
 بان جعله انما يجمع على فعل اذا كان مذكورة مجموعا على فعل ايضا
 والجمع مجموع على الجمع **قوله** وان كانت سمي ان يجمع على
 فعله بالتكسيرة او فعلاوات بالتشديد وعليه ابو علي ويروى عليه
 ان جمعا لو كان سمي كان الجمع ايضا كذلك فجمع على الجمع في مثل
 اذا جمع هذا الجمع الى الوصف او العلم وله ان يقول انه علم نفس
قوله والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالفتحة في باب التاكيد
 سمي اليه ذهب المصنف واكثر من عليه بانه لو كان صفة فانه ان يكون
 من باب التكرار او من باب الفضل فان كان الاول لم يجمع جمع
 الجمع على الجمع لان جمعه باعتبار الاصل على فعله في باب التاكيد
 السمي انما عمل كاسور وان كان الثاني لم يكن مؤنثا في جمعه
 بل يجب ان يكون مؤنثا جمعه كفضيعة واجاب عنه الشيخ الرضائي
 بانه سمي التفضيل في الاصل فجمع في باب الكتاب الجمع انما يجمع

في قولهم في كل شئ علم فجمع في باب التاكيد في قولهم العلم التفضيل
 فهو كما هو مفضل في كل شئ علم فجمع في باب التاكيد في قولهم العلم التفضيل
 كما يجمع في باب التاكيد في كل شئ علم فجمع في باب التاكيد في قولهم العلم التفضيل
 وفيه شك في انه مفضل في كل شئ علم فجمع في باب التاكيد في قولهم العلم التفضيل
 وعلى ما ذكرناه من تفسيره في باب التاكيد في قولهم العلم التفضيل
 لا بد من الترتيب في الاصل في كل شئ علم فجمع في باب التاكيد في قولهم العلم التفضيل
 في باب التاكيد في كل شئ علم فجمع في باب التاكيد في قولهم العلم التفضيل
 الشذوذ البسيط في كل شئ علم فجمع في باب التاكيد في قولهم العلم التفضيل
 على خلاف قاعدة الجمع في كل شئ علم فجمع في باب التاكيد في قولهم العلم التفضيل
 اعدول لاسبيل الى الاول اذ الجمع ليس الا بعد الواحد **قوله** والاول
 الثاني ان ليس للمعدول قاعدة يلزم من مخالفتها الشذوذ **قوله** او يفرق
 كما قال الشيخ الرضائي ما حصل راجع الى ان فعل ثلثة اقسم بهم خبر
 غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلما عمل فيه مفعولا كان او جمعا كثر
 وخفف واما الثاني فان كان جمع فاعمل فيه الآخر وجمع وان كان
 صفة متعاقبة فاعمل في الاول بالاختصاص بالذات صحيح فجمع في متعاقبة فجمع
 هذا ذهب في الارض فاعمل فيه واما ان تختص به نحو يافق وفيه في
 التكرار كقولهم في التفتيش فاعمل فيه فجمع به العمل عند الحاجة في التوسعة
 بها يترك للاختصاص وهو فاعمل فيه فجمع به العمل عند الحاجة في التوسعة
 بالاختصاص في التفتيش فاعمل فيه فجمع به العمل عند الحاجة في التوسعة
 في التفتيش فاعمل فيه فجمع به العمل عند الحاجة في التوسعة
 فاعمل فيه فجمع به العمل عند الحاجة في التوسعة

منصرف فأكادو إلى جنته وأغافلكم بالعدل فيكم فكم فعل الخاطيء المصطلح
غير منصرف جاعل المصطلح المصطلح المصطلح المصطلح المصطلح المصطلح المصطلح
وعدم فتم قبل العلمية فهو معقول في قائم علم جمل وإذا فضل المصطلح
شرطه ان قلت فبني على هذا المصطلح ومنه يكون
قبل العلمية مع عار ومن قبل العلمية بعض المصطلح لما سمعنا من المصطلح
حكمنا بانها معول والم فاعل ولم حكم بانها معول ان مع فعل المصطلح
انتهى ان قلت الشرط الاول بان في مائة وليس ستم من ان معول
عند في العدل المقدم في خبر ثابت فله قوله هذا في معنى اذا كان المعول
عنه فاعل المصطلح وهو في الف مائة المعول من ان المعول عند فاعل
علمنا والمظاهر ان الحق هو هذا **قوله** فانه في العدل على نعم بعض
الغاية **قوله** فانه في العدل لتخصيص سبب البناء ان لينضم الى مائة
لنزال وزنا مائة سبب لعدا لافضل البناء وذلك لان خبره ان سبب
الاول لا موجب البناء والآن لبن كلام وسحاب والمناخنا بنا بنا ليعلم
المراد لازم سبب البناء اذكر المراد مع المصطلح المصطلح
المستحقة ولان المراد بقوله فكم مكره والمفعل مستحقي
الغنى والبناء افترق من الاعراب **قوله** ولله افعال ذكر باب فاعلم
عمرنا ليست في علمه فاعلم ذكر سبب اذ فيه اشارة الى ان تقدير
العدل في خبر المنصرف فكم يكون الحق على الاقوات **قوله** فكم يكون
فيه وهو غير المنصرف **قوله** الوصف لا ينسب تفسيره ففان
وهو كون المصطلح والآخره به لا بالاول لانه هو السبب لغير المصطلح
على ذات منه لم تتواتر اليت بعض الصفات التي اقرت معها وفيه نظر

مطلب
الوصف

لا

لأن الأوصاف المتخوفة من صفات معينة المدونات معينة لا تنزل على ذلك
مجرد مثل نزل على تلك الدونات الحقيقة فإن العياض المتخوفة من العياض
التي هو كثره الله يدل على ذات معينة متصفة بالقدرة مع أنه وصف
سئل لا وجه مصدق لا وزن ولا وزن يدل على دور متصفة بالقدرة مع أنه
وصف وهو هذا كان غير يفسر بالوصفة ووزن الفعل الذي كان في
المكبر فإن التصفية لا يخل بالوزن فيما أوله الترتيب والوزن لا يخل في
بطل كونه لهم بالآلية ذات موهبة لم تتفق الآتي بعض الصفات المتخوفة
معها وجها قبل ذلك البعض ان قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف
يصح منع حكمه بالعدلية والتأنيث فلما هذا في باب توسع منهم حيث
لم يفرقوا بين المصغر والمكبر **قوله** سواء كانت هذه الولاية **الوجهية** على
النعم قوله وشرطه **قوله** لا تعرضي له نصيبه فانه موضع السؤال فكأنه
لم يثبت والتسبب السراخ لاصل وهو معنى الصرف لا يكون إلا اذا كان
الشيء فالشيء الوضعي لم يثبت في الآتي دليل قاطع على عدم اعتبار
الوضعي الوضعي والاستدلال بانصراف الراجح مرفوع لجواز ان يكون
انصرافا لا تنافا بشرط وزن الفعل لبقوله الله وما يقال من ان الله
في أربعة لم يثبت طارئة على الراجح كما هي طارئة على بل لأن أربعة للمكبر
وإنما للمكبر حيث مقدم محتم في البرهنة في المؤنث ليس شئ لانه اذا
جاز ان لا يثبت بالوزن لا يثبت في غير سبب عروض ناهية
الوزن فكيف بعدد بالوزن العارض في الراجح مع كونه في الاصطلاح
بشرط اعتبار الوزن قال السيد قسرة وليس ايضا بشئ ما قبل
ان العارض بقوله ناهية التثنية وهذه التاء لم يثبت للمثنية بل

للذكر كبر للأن فوكت أربعة رجال وربعين باختيار الجاهل منهنج والتميز
 مخروم من اختصاصها بالجاهل والذكور وبغيرها فالانقلاب إلى
 صفاتها في الوقف وعدم انصرف قولهم أربعة نصفها ثمانية وقال
 المصنف الثاني العادة هي الدلالة قياسا والباء في أربعة ليست
 كذلك **قوله** شرطه أن يكون الأول أن يقول أيضا وإن لا يعلم منه
 اعتبار المتبادر من حكمه فكانت له لانه يعلم فيمن يقول قدس مرة في
 إلى شيعة وأما كان الوضع اه اصل العرف الدلالات المعبرة عنها
 لتفرع الدلالات الثلاث المعبرة في باب الأفادة والاستفادة عليه
 كان الوضع اصل الال اصل ما يستعمله شيء وإذا كان الوضع أصلا
 والدلالات فرعها نسبة الدلالة اليه تبقى بنوعهم أن شمال الأصل على
 الفرج كاشمال الظرف على الخطوف وكنت أن تعرف مصاف والمقرب
 في زمان الأصل **قوله** خلا فقره الفاء للتفريق **قوله** وقع الغلبة إلى معنى
 الغلبة التسمية انقصاص الدال على معنى الوضع ببعض أفرادها ومعنى الغلبة
 مطلقا انقصاص الدال على معنى بعض أفرادها فذهب الشيخ الرضوي
 إلى أن غلبة التسمية على الوصفية بشرط بقاء المعنى الوصفي فإذا لم
 يبق اللفظ الدال على المعنى الوصفي لم يبق محضا وإن خرب في كونه وصفا
 لفظا لعدم صحة إجماعه على خبر ذلك الفرد وهو ظاهر ولا حاجة للاختبار
 في المضموم قال السيد قدس سره ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم الاشتراط
 لعدم يقينية الحسية والغير بالصفة وفيه الإشكال على الإطلاق في الغيبة
 للغة قال في القراء أسود مارك سياه وارضم مارك سياه وقالوا
 إلى آدم هم لعقيد في الغيبة في الدلالة فلا ولا أن يقال أنه كصعد

أن لا يتفرع
 بقى الله

تعيين الدلالات ولا مدخل في ذلك لم يقيد بما يصح **قوله** فذلك الفاء للتمييز فبما
 على ترشيح العلم والدائم المتغير فيصير تحت العلم فكل شيء أحدهما علم
 الآخر في ذلك مثارة إلى ما ذكره بنوع الصالحين المرتبة فليس على الآخر
 لأن الأصل الأول يصح عطف المتن على صرف وقوم ذلك أن يجمل في
 العطف في العطف في علمه متفرعا على مجموع الصالحين وبما أن ذلك فرج
 إلى أصل علمه من المقام وأما قوله وصف فهو وصف على صرف بلا اشكال
قوله صرح تحت العرف إلى الكمال لانه صفة في **قوله** وامتنع أسود و
 رطم الخطر أسودا وامتنع أسودا العرف **قوله** منع أفعى مارك سياه
قوله شفق في الجدل علم تافن رسن **قوله** للظاهر قالوا هو الشفق
 وهو ظاهر الضم فالعلم قبل مرة بصول على كل شيء قال في العلم في أصل
 تام من أن كور يقال بوزن **قوله** شفق في الحال قال نقطة
 سياه كبرادام باشروشنان وضيان جماعة لا في الأصل ولا
 في الحال أما الأول فظاهر أنه لم يثبت وأما الثاني فلأن العلم
 لم يقصده تلك الالفاظ الأنواع في خصوصية في غير مكانة ص
 وقول وحال وإن كانت في الغيبة متعصفا بتلك الأوصاف
قوله الثاني بالباء هي ثانيا زانية في آخرهم مفتوحا ما فيها ينقلب
 في الوقف بما فيها تحت ليست للثاني لانتفاء العبد من الآخر
 فظنا بل هي من بدل من الأيام فلا سمى حاجت مذكر صرف ولو سمى
 بملوك كانت كرهذا قال السيد قدس سره يحكم أنها مصروفة
 على قياس ما ذكره العلامة في حركات فانها مصروفة معناه لأن
 التاء المحذوفة فيها ليست معنية للثاني فلا يعبر في موضع العرف

فكلما هو على حقه اوفى بالحق في الحرف الاخر في الزيادة على التثنية مساو
 مسددا لان موضع التاء في كلامهم يحذف التثنية وشبهه ان كانت
 بمعنى التثنية في قوة التام واصحابنا يثبتون ان كانت بمعنى وحظ
 في قوة العين واصحابنا يثبتون ان المتوقف يجوز ان يكون
 احصاف ان المتوقف هو قوة وان يعبر عنه التثنية الى ان قوة ج حيث
 انما هو قوة **قوله** ان يكون علمية قبل ثم يشرط علمية لان المراد
 بالمعنى التوقيف وهو ليس علمي ان قلت يجوز ان يكون علمية ما فيه
 التوقيف كما لو ادعى قوله التثنية بالشرط العلمية علمية ما فيه
 التي ثبت قلنا هناك لام ابدال عن احصاف اليه وليس هناك لام
 ان قلت لم لم يأت بالآدم حقا حتى يكون احصافه لزوم التكرار
 لفظا فليزم التكرار في شرطه اليه قلنا لا زيادة قوله **قوله**
 بان يكون حاصلة في ضمنه الاظهر ان يقال حاله فيه حصول الصفة
 في موضوعها ولا يخفى ان المتوقف الذي يشرط ثابته بالعلمية لا يحقق
 له الا تحقق العلمية بخلاف البواني فان تحققها معار لتحقق العلمية
قوله يجعل غير متصرف منصوبا وفي حكم احصاف **قوله** فلم يبق الا
 التوقيف العلمي هذا معنى على ان السبب الاول في الجمع والاضافة
 الاصلية لا التوقيف بالاضافة المحذرة او التام المحذرة كما ذهب اليه
 جمع **قوله** وانما جعل المعنى سببا فيه فهو الجواب في قوله وما فيه علمية
 مؤثرة على اصطلاح غيره او على الجواب في الاستدارة العام في ان معنى
 ان تكون تأثيره متوقف مشروطا بتحقيقه في ضمن العلمية او بنسبته في
 العلم راجع الى ان المتوقف هو العلمية وانما الاختلاف في التبع فليس فيه

يجوز ولا تكلم باصطلاح **قوله** لان في فرعية المتوقف للتكميل اظهر
 لان في الفرعية يقابل التكميل والمتوقف يذكر في مقابل التكميل لان
 العلمية **قوله** وهي كون اللفظ تاما وضعه غير العرب لان **قوله** كان
 في يومهم ضرس بمعنى الجذبة في لغة الروم **قوله** سمع به احد رواة
 القول يسمي به نافع من رواة **قوله** وانما جعلت شرطه كحقيق
 الاشارة ما عدا المرض وهو ان اليه في الاعمى يقتضيه ان لا يفتقر
 فيها كلام العرب ويجوز ان كلامهم يقتضيه ان يكتفى كلامهم
 فادرا وقعت فيه اولام العلمية وهي منافية للتام والاضافة
 فاشتملها جاز ان يقع معها ما عدا ايضا افع التثنية رعاية
 لحق اليه حين امكنت فبمع الكسر التثنية على هو عادة وبقي
 الاسم قابل لاسم بغير فقرات كلامهم على يقتضيه وقوله لا تفرق ان
 ان الظاهر يزدحم حكم احصاف وعليه فيجب الاعراب ويا النسبة
 وكيفية ما شتم فيه يحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو
 ج جيل واذن بيان ذكر كان وادر بان كان واما اذ لم يقع الا
 الاعمى في كلام العرب اولام مع العلمية قبل التام والاضافة اذ لا
 مانع فيقبل التثنية البضام الكسري بغير سائر المقدمات **قوله**
 وذلك الاوسط ذهب بسببه واذكر النجاة الى ان الشرط الثاني
 الزيادة على التثنية ولا اعتبار بكون الاوسط لان التثنية خفيف
 ووضع الكلام الجزم على الظاهر فكان الثنائي ليس منه **قوله** وهذا اختيارنا
 انفس ذهب الخشني الى ان نوحا كرهه وكان ليس اليه على الثاني
 المعنوي او غيره ونظم منع ما وجوز ولا يخفى انما فاعله ما ذكره الش

قد سجد قال الشيخ الرض ما ذهب اليه في كسب العلم من غير
 شتر في معنى كلامهم **قوله** لانه امر معروف ليس له علامة لعقلية
قوله وشتر قبل يجوز ان يقال استباح صرفها لما وبها بالبقعة وجبانه
 لا يستحق الامور ولا يخرج اليه الضم الموثق والمفارقة فيه محال فلو
 مثل بلك اسم ال نوح النبي عليه السلام لكان اسلم **قوله** لانه في
 التقية ايجوز ان يقال لان غرضه التقيه على ما هو الحق على ما وقع
 فيه النزاع من نوح وشتر وقذف انصرف نوح على اعتناك صرف
 شتر لان انصرف نوح مخالف لما حصل من الكتاب ان المنقصر
 دون عدم انصرف شتر ولان انصرف نوح جلي مما لا يتحقق ان
 يتابع فيه خلاف اعتناك صرف شتر فانه ليس بهذه المثابة **قوله**
 اطلع ان الجمعية او جمعية اجمع او جمع من حيث التجمع ويجوز ان يكون الام
 في الجمع للمعدن اجمع لقوم مقام سبيلان لفظا لقبير الغنية في قوله
 شرطه ما ذكره في قوله هو سره **قوله** ليعينه من في مصدر في مشتق
 الى ان العلم ان الصيغة ينزوي بجمع التكسير نحو ان تلك الصيغة من
 حيث انها في كماله للتكسيرة فلا يلزم النقص بها بل انما خصوصه
 غير قابل للتكسيرة فان وزن فعال قابل للتكسيرة ولا يجوز ان يكون **قوله**
 وبعد الف حرفان او بها مكسور او ثلثة او لم بها مكسور فلام والنقص
 بجوازها وكالات **قوله** لانها بعثت في بعض الصوتين من غير ان
 صيغة جمع جمع وهو قبلها للعلامة المستفادة من قوله **قوله** ليكون
 مصنوعة في قول التغيير لانه في جمع ان يرفع اصلا هو الصرف **قوله**
 بغير ما والهاء للماضية والجمع النفي والحق بلام لا يجوز في ذلك كنت

بغير ما فان الحق كنت بلام لا لعل لا لكان كنت بما بغايم الحال وهو
 في اللفظ استطراد او صفة لقوله صيغة **قوله** معقلية من بلام الغاية او في
 اليقين يكون قوله بغير ما معناه حال الوقف على الثاني يكون معقدا
 بلكانه **قوله** جمع قديمه لا فائدة كما قيل لان فاعلا اذا كان صيغة الجمع
 على ما اصل في حال كونه سره في كسبته الفاعل الحاد في حال السبق والحق
 فاعله بين اللغز ويتم بلام اللغز هو جواد انزوي الى ان في موزون وبقا
 للغزس في الجمع **قوله** لانه لو كانت مع ما كانت علامة المحركات
 ان قبل الن في لانه لكن لا اثر في تقدير الاوان كما في وزن الفعل
 على ان الن في وزن فعاله موضوعه مع الكلمة لعدم سبقها لثابت
 ووزان في تقديره لان الن انما يكون لانه في فعاله اذا كانت المنقصة
 كما شاع في جمع الن لانها بلام في النية النسبة بخلاف ما اذا كانت للماجي
 كما ارب في جمع جوب وبان في عدم استعماله بلام لا يقتضيه الوضع مع
 الن **قوله** والاحاطة الى اجمع نحو ما في بلامه والنسبة كما قبل
 مع الن في بلامه في قوله كوكبي مع ان في منصرف فانه معد محض لا يصح
 الا مقابلة احد ومع خلاف قرأته فانه جمع محض لا يصح الا مقابلة اجمع
 مع **قوله** جمع فرين او فران هو معرب **قوله** وانما قرأته فنصرف قبل
 لينتسب اليه للمقتضيل لعدم التقيد ولا كسبته في سبق كلام آخر الا
 ان يقال يتقدم سبق الالحال وانما لم يقا في نفسه لان المنصرف صار
 في جملة اخبار كسبته او ان المراد نحو قرأته او ان المراد اللفظ وهذا
 هو الظاهر لان في هذا يكون غير منصرف بالعلمية والثابت فكيف
 يقع تنوينه لانه في قول تنوينه للتسمية والتمثلية التسمية مع انه يجوز

ان لا يكون منونا **قول** وحفظا على الصبح ليس منصوبا على لا
لنصوب بفتح الهم لم يجلو بفتح الجيم او قد لم ولا يجلو بفتح الجيم
في تلك الحالة لم هو منصوب على حالة حال في قوله في غير تصرف
وجاز ان يقدّم مفعول ما اضيف اليه في الاكاف بفتح الهم في قوله
في قوة لا و قد فيه جاز في لانه قد مفعول المذوق في ياء لا في
ما عطف على المذوق لا فيكون النفي ولا في الجمل ما فيه من الهم في الاستعارة
نضره مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لانه متعلق بصفه حال العلمية
التكميلية وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر في قوله و يبين ان
يكون الجملة اعترافية لا حالية فلو الكلام في ذلك **قوله** لم المجموع الالهية
الطوعية وان كانت مضافة للعلمية كالوصف لكن اعتبارها ليس مع
اعتبار العلمية **قوله** لم اعتبار المتقارن في حكم واحد **قوله** قال
الطوعية بغير منافية للعلمية **قوله** لم استحيض اشخاص رجال فلم يأت بشيء
لان نوع الهم منافيا للعلمية لازم **قوله** الطوعية كمال الهم المعاني
للعلمية لازم **قوله** الوصفية نعم يجوز ان يبقى شئ في قوله في معنى
المجموع في الكلام كما يجوز ان يبقى شئ في قوله الوصفية فيه كما اذا
سميت شيئا اخر **قوله** بالامر قال قدس سره في الحاشية في الجمع
الاشي والضعفان هو المذكور الضلعان في جمع كرهان ونحوه **قوله**
انفي قال في الصراح حضار كنفار وضيع كنفار وضعفان يكسوا
كنفار وضيعا ناه و هذا ايضا بعينه الصريح في هذا **قوله** في
قوله والا كان بعد التكميل منصوبا على الفاعلة منوعة **قوله** ان يكون مثل
امر على اذا لم قال قدس سره في الحاشية في هذا على الضبع انه علم

الجنس

[illegible]

زيادة انقصان بالفعل حتى يظهر في نسبة زيادة الانقصان اما بالانقصان
 بالفعل او بالعلية فكذلك زيادة تلك الحروف في نسبة الفعل في نسبة الانقصان
 المنصرف في غير ذلك لا يطرأ في جميع الافعال ووزن الكلام كسبب السبب
 بالفعل او يكون في نفس خصته في بعضه الباقية لعلهم جه ان
 السبق الاول او في بالثبوت والظلال الى او يمنع ان يكون النسبة
 بين النسبتين عموم من وجه لا في كل ما في شئ واحد وانما في بعضه
 ويشترط في كل شئ معلوما واما كسبب الحروف في شئ واحد فهو عدو
 وانقصان الفعل **قوله** اما اول وزن الفعل اه لما كان معلوما ووزنه
 الفعل كونه الاسم على وزن الفعل حتى يرجع الفعل الى الوزن والموزون
 كما هو المعنى **قوله** صرف اه على الاول لفظه في لان الصفة تنسب
 الى موصوفها في شئ واحد وكذا على الثاني لان النسبة بين قوله اول
 وبين حرف الزايد لعموم من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص في
 بالعكس اول لان المراد في موضع اوله **قوله** في حروف الذين لو لم يكن
 الحرف لم يضر كالحرف في اوراق ماضيا وارق امر وكذا لو وقف
 في الوزن مع بقا الزايد سواء كان بالتحريف كسج او بالغلب كاسل
 او بالادغام كاشد او بالرد الى ما قبل كان كما اذا سميت في شئ واحد
 العين او اللام لاجل الجرم او الوقف فانك تزد الحروف لان
 المستقط للجرم او الوقف اجازي جراه لا يكون في انفسهم فنقول في
 يعكز من ام يقار واخش اسمين جاء لم يقول واخش **قوله** غير قابل الى
 حال كونه حال من ضمير اوله وانما لم يجعل شرطه للفتى الاول لانه
 لا انقصانه بالفعل لا يقيد اليه اصلا **قوله** ولو قال يعكز لم يكن

اراد يعكز بالفتا بحسب التوضيح فلا بد من التقضي بحدود انقصان مؤنثه
 ان يكون على صلا **قوله** في موضع انقصان امر وانصرف يعكز في تمام وجود
 ما لا يطرأ على المثال ولا يطرأ على المثال ولا يطرأ على المثال بالسبب
 لان ما لا يطرأ على المثال لا يطرأ على المثال لا يطرأ على المثال بالسبب
 امر وانصرف يعكز ولا يطرأ ان هذا الانقصان سبب الحكم المذكور
قوله بالثبوت في المحضة او مع شرطية بسبب آخر ولم يبق بالشرطية
 المحضة لان بالشرطية المحضة على الامر وخطا في حيث قالوا في شئ واحد
 كالحكمة الاسم الذي فيه الالف والنون ليس الا الحقيقي السببية فيه
 وهو انشائه بالالف الثانية المحدودة **قوله** بواحد من الجملة الى
 غيرهم صالح لان يراى بواحد من الجملة **قوله** فانه اريد به المسمى به
 واللام يصرح بوضوحه لانه كذا **قوله** لما بين ان يراى بواحد من الجملة
قوله كسنت - بما في ذلك كسنت الاول ان كسنت بواحد من كسنت منه
 بكسنت الاول فلم يزد من كسنت كسنت منه امر واحد بل اعطف
 لان الاول كسنت منه المطلق والثاني كسنت منه المقيد ونظر ذلك
 ما جاء في توضيح طرفين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد بل اعطف
 ولو جاء قول العدل ووزن الفعل معطوف على قوله ما هي شرطية كانه
 اظلالا لا وجوبه في حقه اشارة الى العلم والحكمة في الفعل اختلاف تاثير
 العلم في العلم والمعطوف عليه ومزايا الكسب **قوله** كما في غير
 ولا في التقى التي على ان العلمية مؤثرة في العلم في اسم لم يوضع الا
 على كبر ومع ذلك العلم سواء كان الاسم في منصرف قبل العلمية كما في
 او لا كاصح ويزيد في اختلاف في تاثير ما مع العلم في اسم كان في منصرف

ان الوجود للفظي بازا وجوده المعنوي فكذلك هو ان يكون في عالم المظهر
ما يقدر في عالم المعاني اولاً ليكون فيه في باطن العظمي هو ما في
الضدين واما وجود واحد بالشيء سواء كان الظاهر في الحقيقة
اولاً وان قلنا في باطن الظن لان الضدين قد يولد في الوجود
كما كيد في الحقيقة الموثقة في الخارج وذلك في الحقيقة
شبيهة بحال زوم اذ فيهما في الضهور على ما في امر كفي
بما في الحقيقة في التحقيق **قوله** ان باب في الحقيقة في ان اللام
للحقيقة ان بصورة الكسرية انما اراد بالكسر صورة الكسر بطريق
الكسرة لان الكسر لا ياتي من القاب البناء على البصر بيان
يطلق على الحالة الاعرابية كما قال الظن ان يقول بالكسر لوم اضعاف
بالبناء **قوله** اعني اللام او الاضافة دون سائر احوال كالفائدة
والمفعولية قبل وجه ذلك انما في ثلث لاول الكسرة بخلاف البواني
قوله وجب ضعفه اذ قبل في وجه عدم سقوط الكسرة ان التوثيق
كالقالب لوجوده فلفظ هو اللام او الاضافة او انه في حرف لا يخرج
الحرف بل الاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في حواجز
بيست الله معاقبة المتقربين المقدر **قوله** ان العلية مذكور باللام
والاضافة فيه ان اللام يتابع العلية اذا كان العلم في الاصل مذكور
او صفته كما في الفصل **قوله** كالصفاة في قولهم في الحقيقة
الصفاة في الحقيقة في قولهم في ثلثة قوائم وانما في الراجح على ما في
ناظره الصفاة **قوله** ان الحرف في الدال عليه الموصوفات في الراجح على ما في
لا على فوه في هذا التعبير يكون في الحقيقة في الحقيقة على السابغ وهو

عقل في حروف

اما حروف وقبض الاسماء **قوله** كسب كذا في الضم او مفعولاً على ما في
مبتدأ في وقت الحرف في حروف اليميناء ابتداء والتقدير الموصوفات
او هي الموصوفات واللام كاستدراك الانواع ويحكم على التقدير الاول
الوجود انما في حروف السابغ **قوله** ان والوجه رفع ونصب وجه
تأويل **قوله** لان التوثيق انما يكون للمماثلة في حروف الضم راجع الى كل واحد
الحروف في حروف الموصوفات **قوله** ان في حروفه ونزله عليه بالنظر في حروفه
اعني ما في حروف المبتدأ هو حروف في حروفه لم يرفع له لم يأت بشيء
الا ان يقال ان اللام اطلقت مع الجمعية وانما صيغة الجمع كقوله
ان تقدير الانواع او يقال ان الكلام في بيان اللفظ **قوله** على علم
الفاعلية لم يرفع علم الرفع لان الحرف في حروفه ليس الا باعتبار ما في حروفه
فانما في حروفه في حروفه صيغة في حروفه في حروفه وان نزل
عن ذلك فلا يشترط في ابرام الدور لانه في حروفه في حروفه الى اتصاله الرفع
في الفاعلية في حروفه زيادة الابعاض المتأخر في حروفه **قوله** والمراد
بشتمال الاسم على ان يكون موصوفاً باللام كما هو موصوف برأيه الحروف
والحركات الاعرابية وان لم يكن واحداً فلكل شئ من الاعمى مستقلاً
وبنحوه في الرفع **قوله** ويجوز ان يقال ان اضيف الموصوف كصفة المعلوم
للمشبهة في الموصوف ماله شبهة في الفاعلية كونه مطالب بها ملازمة
الكلمة في حروفه في حروفه ملازمة المظهر على المظهر والمراد بالاسم هو
هذه الملازمة **قوله** اوقع الرفع على انه في حروفه في حروفه في حروفه ان الرفع
الحرف هو في حروفه في حروفه في حروفه في حروفه في حروفه في حروفه في حروفه
للفاعلية في حروفه في حروفه في حروفه في حروفه في حروفه في حروفه في حروفه

او لا اعتبار برفع ما هو في حيزه من العلم ان يكون في حيزه
 مخرجها او انهم من ان يكون الاستعمال له هو ما يتبعه في حيزه من العلم ان يكون في حيزه
 وكيف يخص الرفع لعل الباعث على التخصيص عدم ظهوره في حيزه
 الكلام على علم الفاعلية او جعل الكلام للمعدي في حيزه انما
 من انهم فروع فان الكلام لم يوصف بالبناء لانه ليس بفاعل في حيزه
 قوله ومنه المجهول او هو اسم التعميم ويجوز ان يكون راجعا الى امر فاعلا
 لضرب من الفاعل او يوافق قوله ومنه المجهول لانه لا يوجب جملة
 الفاعلية ولانه لا يوجب برونه المسمو فيه انه قد يكون كقولك ما
 ضرب واكرم الامانة وتوهم بذلك ان راى في موضع بناء نادورا
 لا ينسج بالعام وفيه انه قد نسخ كقوله تعالى كفى بالله وبرحمة
 نادورا بطرد وكوف لا يبر **قوله** اي هي اصل اجمل كاشا لا على ما
 موضوع لكسا **قوله** ولان عاملة اقوى لانه موجود محموس على
 عاملة اعتبارا فانه على مفعول وقوة المؤن يفتقر قوة لانه فاعلا على كونه
 اقوى في المبتدأ ولا يعارضه فاذا ذكر في المبتدأ لانه لا يقيد قوة رفعه بل يقيد
 فضيلة **قوله** لانه باق ولان ما عودا يصح ان يرد اليه تايم المرفوعة
 كما ان الفاعل لا يستقر اسم اصل فيه لقيامه بتمام كماله **قوله** ولا يبر
 بكل جاد ولانه يكلم عليه فغيره فله استبعاد وهو فضيلة كماله **قوله** ان
 بالمشقة حقيقة او كما كان ان مصدر العمل في قوة ان مع الفاعل
 اسند اليه الاسناد من حيث السنية فاقصة كانت او ناقصة كانت
 او شيائية مبنية كانت او منفية محقة كانت او مرفوعة **قوله** بقرينة
 ذكر التوابع بعد ما لا يخفى بعد ما لا يخفى **قوله** او شبهه او للتوابع

لا للملك لانه لا يشك في كونه **قوله** المصنف يشك في العلم او في الولا لانه على
 الحديث ولا يخفى في علم الظرف لانه فاعلا عاملة حقيقة **قوله** وقوله جملة
 فاعلية يتقدم بقرينة الضمير فيه راجع الى احد الابرار بن المسعودي لفظه **قوله**
 لان الاسناد الى المصنف في الاسناد اليه في الحقيقة لانه مفعول الاسناد ولو اريد
 المصنف في حيزه الولا لانه المفعول للمكان ذكر قوله قدم لرفع توهم الوفا
 واليه حال المصنف في المصنف **قوله** والمبرور يتقدم عليه وجوبا لان الفرد الكامل
قوله المبرور وجوب تقدمه بقرينة انه يصدر من بعض فروع في النواع
 المرفوعة ويجب ان يكون المرفوع واجزاؤه من المرفوع والمرتبة
 ليس من تقدمه الفاعل ان يفيض من الحكم في تقدمه بقرينة قام بتعيين محل
 الفاعلية وان الخي طرب في انتظار ما وفي تقدمه قام على بقرينة ان الفاعل
 وانتظار محققا فلو قدم بقرينة قام لا تغلب الفرض فاعلا الكو في جوار
 تقدمه واستدراك باننا لوجلهما بقرينة قام فاعلا وجلهما الكلام محمولا على
 التقدم والتاثير لم ينج الى الاضمار وتغير قبل الوجود وهو انما انت
 المرفوع ولهذا قالوا ليس في المرافضة ان المصنف ولا يبر عليه نصيب
 كنه لم يصنع لان الفعل لا يقع عليه وكذا حكم احواله **قوله** الاسناد او انما
 اشبه في العلم فاعلية متعلقة بقرينة المصنف او صفته لمصدره قبل
 كنه ان يكون في العلم بقرينة ولا يخفى في العلم لان الفعل لا يكون على طريقة القيام
 الاسناد يكون كذا **قوله** على طريقة قيام الفعل الا قيام مدلوله يقال قلت
 هذا العلم على ذلك **قوله** على طريقة وطريقته وشكله **قوله** وطريقته
 فانه ان يكون على صفة العلم من ان يكون علامته او لا وان ذلك لانه
 القيام بقرينة فوجود الامر واستغناء ذلك الامر في التقدم منه ليس الا بصفة

الاول في تجزئة ذلك وليس بالمعنى المذكور في موضع كلامه في باب التلخيص
 قبل تجزئة الاصناف المذكورة في باب التلخيص في قوله والجميع الحفظ في علمه
 غير متناه وقيل تجزئته للضرورة الاول لم يظهر اما حرف اللام في قوله
 جازوا الفكره وهو صحيح وفيه ان الكتاب التلخيصي هو في ان كتاب
 المختص مع ان مثل ما ذكر جاز بن لان حرف الحذف يحذف اليه بلا حيز
 غير جائز واظهاره بعض التكرار وقولنا ان في حال التلخيص يقتضيه
 الاول في الاسم الظاهر لم يظهر كونه في قوله في قوله في قوله
 دعائيه والمرد بالكلام العايات اما شرار النفس او يقتصر في قوله
 في الحكيمه عند الكلب يقول عواصا في قوله وقولنا في قوله
 وقعت على سبيل التقدير بان الدعاء قد اجاب قوله لفظا ان انق
 لفظ الاعراب قوله في ضمن الاثله فان احضار العود متضمن لاصطفا
 فيه خصوصاً اذ لم يكن الغرض مطلقاً بخصوصه في قوله في قوله
 والمفعول المقدم ذكره في ضمن الاثله وفي ضمن ذكره لفظ الذي هو التلخيص
 لا انتقال الذين في اصله المتعلقين الى الآخر فلا يردع ان التلخيص هو التلخيص
 شائع قوله في قوله في قوله فان الغرض فيه انتقال علمه التلخيص
 بالفعل ومنه القرائن الملتصقة بالاعراب الظاهر في تابع لاجلها وانصاف
 ضمير الثاني بالاول في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 اه ان هو الا الواقعة بينهما في صورة التقديم واللاحق الذي حكم به بتقديم
 ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الابهام ولو لم يتوسط وقدم العلم
 على المضمون لم يلزم التصل بين اذلة الاستنباط المعتمد وذلك غير جائز
 التلخيص الغرض اليه مشروط بتوسط الابهام في قوله في قوله في قوله

عز الالهي

[illegible]

المناسب الى الفعل لم يقع لم يقع لان المتعلق بحكمه بالفعل الثالث
 علمت لان الثاني منه ايضا لم يقع في الاستقبال مقام الفاعل **المفعول الثاني**
 بفعل الثالث المتعلق بغيره جواز وقوعه موقع الفاعل وقالوا الممتنع في ان يكون
 المستند الى امر مستند اليه بشئ آخر نعم لا يجوز ان يكون مستندا اليه لذلك
قوله المفعول له والمفعول معه كذلك لم يكتف به بطلان الفاعل على مفعول
 اختصاره للفتية على معنى ادعاء ان الامتناع في المفعول الثاني في الثالث
 اتم في الامتناع في مابين المفعولين وان التقى الكل فيه وذلك لوضوح
 الدليل فكونه فيه بالغة في رتبة جواز قيام مقام الفاعل بل لا
 يتم باللام ايضا لا يقع لانه ليس مفعولا في الفعل فلا يشبهه الفاعل فلا
 يقوم مقامه وكذا المفعول معه **قوله** لان النصب فيه مشروط بالعلمية الدالة
 على تفكير اللام على العلمية لا يقال ينبغي ان لا يقع الظرف مقام الفاعل لان
 النصب فيه مشروط بالظرفية لانا نقول بما يخلص الشارح بالظرفية بنفس
 المحظوظ نعم يجوز ان يناقش بوجوه الشارح الغرضية بالعلمية وقيل ان المفعول
 له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب له ولا يصح السؤال بلم قبل تمام حكمه
 ثم اعترض بان لا يوجب امتناع ضرب للثاني والقول بان المنصوب
 جواب له دون جواز حكمه **قوله** بان يقول ايضا انه ليس جوابا لسؤال
 شانه الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمول المفعول لا يجوز
 فتح قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع عامله يعجز ان يذكر جواب
 السؤال في العلمية فاذا قيل ان لم يضر في ذلك ضرب وضرب للثاني ويشبه
قوله بغير خلاف للمكوئين وبعض المتأخرين فاتهم ذهبوا الى انه لو
 استعمل بالاقتران الشاذة في قوله تعالى لو انزل عليه القرآن بالنصب

وقرأة التي يجوز ان يكون فيها ما كان في الجسود وقرأة عاصم كذلك وكذلك
 ينبغي ان يكون على اختيار المفسر **قوله** في نصبه بالفاعل من قبله بغير
 له فكونه مستند اليه حقيقة في ذاته لا يفرق بين اولها وبين الثانية حقيقة مع
 انكناها وفيه ان معنى قوله لهم لا يصح ان يجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام
 اذا دأب على الحقيقة والجاز في علم على معنى الحقيقة فتعين لان الكلام
 بالحقيقة معنيين مع امكان الكلام بالجاز في العلم ان يقال ان الامتناع
 انما هو في العلم بالجاز في العلم مع امكان ما هو له ان قلت
 بان علمية ينسب الى الزمان والامكان والعصير والمفعول بالوسيلة
 قلت النسبة الى الاخر ظاهرة واما النسبة الى الاولين فانه هذا
 الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الى ما هو في الفعل وقابل الزمان
 الاول لان ثلثين للافعال وهي مؤثرة فلهذا يفرق بين جازها كما كان
 شبيهين بغير العلم واما النسبة الى المصدر فلا شأنه بالفعل ولذلك
 لان قوله سيرة بغير سيرة في قوة فعل سيرة **قوله** اذا لا يفرق فيه
 واما الفاعل في الفارقة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها ولو لا يقع
 الزمان والمكان المجهول مقام الفاعل لولا ان الفعل عليه فعل هذا وجب
 لتقدير قوله فاني سواها بسند **قوله** شبيهة بالمفاهيم بلا وسيلة وثان
 فيها بذلك لان الظرف وان كان معه في مفعول فيه عند المتكلم ولا يظهر
 في القول بالمشبهة **قوله** وان لم يكن قابلا لم يمتنع في الوقوع والوقوع سواء
 لكان انظر واطلر يعني ان البواقي سواء في جواز وقوعه موقع الفاعل و
 الامتناع في وقوعه موقعه فيه ان حال البواقي قد علمت على تقدير وجوده
 وانما الجواز حاله على تقدير عدمه فيمنع جازها على تقدير وجوده مستتر

مع انه اراد الصريح بذكره على ان البواقي على تقدير جزمه يقتضيت سواء كان
 ايراد الصريح بذكره قال ان المفعول به اذا وجد في الجملة لم يوجب في الجملة ايراد
 وجوه **قوله** الى جميع ما سوي المفعول به والزمان المهيمن والمكان المهيمن
 والمقدور المتغير والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة
 متعينا لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول بقليل صورة ايجز لما كانت متماثلة
 لخال الفاعل اشبه الرفع منعه محققه ان يكون في رتبة المفعول ملازمه **قوله**
 سواء في جواز وقوع موضع الفاعل لا يخفى ان هذا الصبر ما ينسب في الله اليه
 بل كشيء به يعني انه لو لم يرد الاستفهام في الشامل لجوز وقوعه في موضع الفاعل واعتنا
 وقوعه في موضع الفاعل على ما يلزم ان لا يكون له ترتيب اجزاء قوله وان لم يكن في
قوله لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول في
 باب الحالت او في ثمة ثابتة لانه وان كان مفعولا للاعلام كان فاعلا
 للعلم **قوله** واما عن عدمه ان قلت يجوز رفع الالباس بلزوم محتمل
 الثاني في ذكره قلت خوف الالباس باذه لان الفاعل وان دل على انه
 مفعول ثان لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اوليا وهو اوضح
 بان يقوم مقام فاعل المكان ان يقع الميزة والكشفية وكثيرا ما جاز في خوف
 اللبس **قوله** ومنه المبتدأ وحطفت على تحلة ثمة الفاعل **قوله** او في جملة ما خرج
 بيان لما حصل على لان من المتبعين وحيث ان يربح التبعين بتقديره **قوله**
 الى من جملة افراد **قوله** على ما هو الاصل فيما ان في باب المبتدأ والخبر هو
 ان يكون المبتدأ مسند الى الله وانه اذا كان مسندا فانه يصير مبتدأ ايضا
 اليه للضرورة ولهذا لم يكن قائم في اقامته اليه زيد مبتدأ لانهم ان يكون خبر
 لزيد وليس لهذا القسم من المبتدأ خبر لانه مع وقوعه كلام تام كالفعل في

ومنه المبتدأ والخبر

فاعل فاعله من التقديم في مسند اليه كما يتكلمه كثير من النحاة **قوله** وكثيرا ما كان في
 الفاعل المفعول به وهو هنا خبر الاسم عن العوالم اللفظية لكسار ان اسناده الى
 سببه او اسناده الى الله **قوله** موهبة فاعله ان بصيغة الفاعل الدالة على الخصم
 فاعله هو المحدثين المسبقين مع ان الخصم مسند في مقام انقضاء العوالم
 اجماله وانعكاسه على اللفظ لا يقتضي بعض الاحد وبذلك صورة الصريح على صورة
 الانعكاس اول انه اراد الصريح بالخصم ليكون ردا على من زعم ان اسم الفاعل مبتدأ
 وفيه نظر لان صيغة الفاعل بغير صفة المبتدأ لا تصح مسند اليه ولو سلم ذلك
 فمن لم يكن بالخصم لان المسند اليه اذا اوقف بالاسم بغير صفة على المسند ولو سلم
 ان لا يصح خصم فنقول ان اسم الفاعل مبتدأ عند الحكم فكيف يقع الخصم على زعم المحدثين
 الا ان يقال ان ايراد صفة مبتدأ الذي يقتضي عليه ومن الواجب ان يحل عليه بفتح
 التعريف **قوله** الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما يقتضيه مقابل للصفة
 لجواز ان يكون هذا القسم من المبتدأ صفة **قوله** او تقديره او ثما وذلك فيما
 يقع باسم موضوع **قوله** نحو وان تضمنوا فيكم وسواء عليهم اانزلهنهم ام لم
 تنزلهم **قوله** الخ فاعله انما هو لفظ الخبر مع ان يقتضيه سبق وجود الامكان
 الوجود والاحتمال فاعله من منزلة الوجود كقولك ضيق ضم البئر **قوله** اللفظية في ضم
 نسبة الخبر الى الكل **قوله** الى الذي لم يوجب فيه ان العبرة وان كانت
 ظاهرة في سلب العوالم لكن المراد عوالم السلب اما باعتبار ان اللام في
 اطلقت معنى التجميعه فصار اخص منقيا او باعتبار ان سلب العوالم
 وان اعم من سلب السلب لكن المراد هو هذا البئر في مقام واما القوابل ان
 العبرة ان تخلص على العبدل فادعوم السلب فيرطوا انما كذا النقيض
 بقوله اصلا ردا على من زعم ان المباد بالعوالم اللفظية في كسار المبتدأ

وفتح كتاب ال واخوانه بفتح التوفيق بقوله كسبك زبد وادب ال
 الزبد لا ينقضي من العوام البهنية الى خصوص النواحي **قوله** وكانه راو
 او وذلك لان الظاهر المعنى لفظا مؤنثه ومع وكما ان نقول ايضه ان كون
 الزبد كالمعروف وان الخبر اعم من ان يكون حقيقيا او ظاهريا ان قلت
 ان لا يجوز العطف على اسم ان بناء على كونه مفعول علم بالمتولد فكما علم
 جواز ذلك بمنتهى فهم ان اسم كان مبتدأ ولا يجب بان لا يجوز في جملة
 فكلمات كحرف الزائدة فابتنى التوكيد اما اوله فلا حول في جزمه
 واما ثانيا فلا يفرق في جزم عادة الشبهة لجواز العطف على اسم لا ان في
 الجنس بواحدة مع الجملة ولا يجب جواب عنه بان العطف ليس على فعل
 اسم لا على جملة المركب من لا واسم لان القضية لا معدولة الموضع
قوله وثاني ضمني المبتدأ فربما به الى ان المبتدأ مشترك معنوي لان
 لفظ المبتدأ مشترك لفظي كما ذهب الشيخ في رفع والارسل استعمل
 اللفظ المشترك في معنيين **قوله** او الصفة لفظه او الالف اتصال حقيقة
 قال لا يمنع الخلو دون الجمع لم يثبت معنى لان امثاله التامع القسامين بين و
 امتناع ارتفاعها فلو ثبت كان بالافتراء اعترض عليه بان التوفيق
 ينقضي بفهم في اقامه ابوه زبد لصديق التوفيق عليه مع انه ليس مبتدأ
 كما ذكرناه واجيب عنه لتقدير الصفة ايضه يكون غير ما لم يكن صاعيا للمكونه مبتدأ
 مره ولا يلحق ان التوفيق لا يدل على ذلك **قوله** او جارية في ما كونه فانه
 مشوب الى عيش **قوله** الواقعة بعرف النقي او الف الكسوف **قوله**
 عرفت حرف والالف يكونه انصر وشم فغير فيه فاما عرفت بهل عرفت
 كلمات الكسوف **قوله** وكما قد ذكر الالف للاتصال ولا يلحق ان منفر

هذا الاعتبار لا يسبب التوفيق **قوله** كراهه واين ومع وكيف وكه وان
 التعليل برب وما ذكرناه ظاهر واما التفسير بالبيع بان يقول من فاعله ابوه لان
 فاعله صفة صاعية لا يكون ضمرا لان البيع ان يكون مبتدأ فاعله التعليل بقوله
 ومنه ضارب زبد على ان مفعول ضارب وقس عليه **قوله** او ما بهل عرفت
 بتقديره المحطوف او من يجب عدم الحجاز ولك ان ترب بالظاهر معناه
 الدعوى ان البارز **قوله** لهم شنبه على لغة مشهورة **قوله** كونه الصفة جاز
 قيل لم يثبتوا في التيسر المتبادر بالعلم في مثل اقام زبد واجتنبوا في التيسر
 المبتدأ بالعلم في مثل عرفت فاعله لم يكونه فاعله المبتدأ فاجيب بان جواز
 الوجه بهي ليس الاضمار كان كراهه الوجهين كما لا حاصل كما نحن فيه فان في تعليل
 زبد في اقام زبد فاعله لا حاصل وهو جازي المبتدأ مسطور في جعله مبتدأ
 لا حاصل آخر وهو بقرينة النظم الطبعي للمبتدأ والالتباس المذكور لا فاعله اذا كان
 احد الوجهين موافقا للحاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من غير ما نحن
 فيورث التشويش والالتباس **قوله** اما هو الاسم الجرد ولك ان نقول
 ان هو اسم وقع كراهه لانه ذكر اسم مفعول فاعله التوفيق على ضرب
 في ضرب زبد لانه ليس مفعولا بالبيع المذكور وهذا الوجه مسلم من تقدير الاسم
 لان المراد به ان كان الاسم حقيقة في عهده بعض الاخبار وهو ما اذا كان
 مركبا او لفظا او بعبارة كذا في ضرب وضرب ومنه ان كان الاسم حقيقة او
 حكما في عهده فقال المذكور وجملة ايضه مع انه صرح بخلافه وذلك لصحة التفسير
 بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يوجب التفسير بالاسم مع بقاء
 بعبارة فان ربطه بضرب الزبد ليس بغير هو هو وربط الاسم الذي اقيم مقامه
 الى زبد بغير هو هو نعم بغير هو هو **قوله** الا ان يرا بالاسم الحكمي لفظ يعترف

هذا هو المتن في المتن
 في المتن في المتن
 في المتن في المتن

ويصح التعبير عنه باسم فلا يصح على الضرب في ضرب زيد كقولنا لا يضرب فلان
 يضرب في يضرب زيد **قوله** ان عاين السناد وهو يشهد بان الية المتعارفة
 بالابتاع المصور للسناد لانه بنفسه متعلق بالسند فلا حاجة الى الية
 ولك ان تقول امراد السند ان اعتبارا بقرينة انها كقوله متلازمة
 كما اشار اليه بذكرها مع في العنوان **قوله** ان جعل الية بمعنى في قال بكونه
 في التسمية وكان الية في تغيير العبارة التي لا تشبه بالسند الية المذكورة
 في تعريف اعتبارا ووجه يظهر لقوله به فائدة والا لا حاجة الى الية التي هي قوله
 عدم الاحتياج الى الية **قوله** وعلى التقديرين يخرج من القسم الثاني من المتعارف
 كما يخرج به يضرب في يضرب زيد لكن فيه ان ضارب في زيد ضارب ابوه
 يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لانه اعتبارا مع انه في الهم الان يقال ان يخرج
 هو مجموع اسم الفاعل و فاعله لاسم الفاعل ووجه لكفه لانه يكون الجموع
 قابلا للاعراب احوال الاعراب على الجرح القابل للاعراب او يقال امراد
 بالسناد الى اعتبارا اعم من ان يكون سندا الى اعتبارا نفسه كما في زيد
 جسم او الى ضميره او الى متعلقه وقيل نظر لان ضاربا لم يسند الى شيء
 لان السناد هو النسبة القائمة وتسمية ضارب الى فاعله ليست ثابتة
 ولانه يصحوق على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب في زيد يضرب ويغير
 في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارية لزيد **قوله** ان يجر بوالاسم ان قيل
 الجرح بعد فعل فلا يؤتى خلافا لان بضرب الاعتبار يكون الاسم في صدر الكلام
 كتحقيقه او تقديره للسناد والية او سناد الى الشيء قلنا العوارض في كلام العرب
 علامات لتأثير الحكم لا تؤثر في الوجود ان يكون ملاءمة مع الية
 ما جعله او في امر اعتباري فلا يصح ان يكون مؤثرا **قوله** ليسند الى شيء كما في القسم

الثاني من المتعارف وانما حال ذلك يخرج الجرح من الية لانه لا يكون للمعد في الية
 لما في المتن **قوله** ويحذف بطله لانه على السناد **قوله** وقال اخوه في متن السناد
 ومنك قولان احوال كقوله في المتن لم يعتبر **قوله** لانه المتعارف ذات وكثير
 حال من الجرح لانه على السناد والتقص بكونه المنقطع زيد ان يجر هذا الية لانه
 في الية فبين ان يكون اصله التقديم اجيب بان التقديم حكم في الجملة
 العقلية لكونه عاملا في الحكم عليه ومعرفة الية لم يجر مرتبة الجرح وانما اعتبر
 الامر اللطيف في الامر المعنون لان الامر اللطيف ظاهر والاعتبار بالظاهر ووجه
 المطر عليه وبان الفعل يحتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فادوات في
 الجملة الحكمية مرتبة فيما بينه ناقص بالكل **قوله** ومنه يشر بطريق الاستحالة
 الى الحكم السابق فان الحكم النور يخرج منه شيء شبيه بالمكان **قوله** فانه
 في داره انما لم يقل في داره رجل الا جرحا ان ينافس في اصالة التقديم لوجوب
 تأخره اعلم انهم حكموا في جرحه في داره قديم زيد منه بعضهم لان ما اتصف
 اليه اعتبارا ليس له التقديم وجوز ان اخش لان المصطف اليه شدة
 الانضال بالمتعارف عليه حكم اعتبارا وقوله في كفاية دوز وكسب **قوله** وقوله
 المتعارف انما لم يقدم عليه لوضع لزوم تقديم المتعارف على الجرح وعكسه مع ان
 الخفاء سبب للاصل الذي مرده انما بل لا يتم الا ان الشارح بينه وبين الاصل
 الاخر بين وجه تعريف المتعارف واخر الجرح كقولنا من اعظمه قد في قوله
 قد يكون اعتبارا وفي قوله والجرح قد يكون جملة وبما يلزم تقديم ما بيني انقضاء
 على المبنى عليه كما يظهر عند التفصيل **قوله** والمطلوب الهم العقل بان
 بالحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام اجس مهم دون الحكم على
 اذا كانت مستفادة الحكم من ظاهر **قوله** بوجه ما قلناه في اوصافه لما كان

التخصيص مخصص في امثال الاسئلة المذكورة كان لا ينبغي ان يقول ان التخصيص
 ينفذ ويعبر عنه من اهلان لفظه ما بين في عزم اللغظة **يقول** **شتر** كذا
 احتمال او شتر ينفذ وجبت وصف بل هو من التخصيص بالصفة التخصيص
 الفون بالصفة **يقول** **و** ان التخصيص النوعي كما في المثال المذكور في
 كونه معني منافسة لانه لو كان معني لزم صحة الابتداء بانسان لصحة الابتداء
 منفصلة وهو حيوان ناطق واعم منه يعني **يقول** **صاحب** الله الا ان يفرق
 بين التخصيص الدافع لكثرة اكن باللفظ والتخصيص النوعي للمفهوم في
 نفسه ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة في الوجود قلنا
 من باب التخصيص بالعموم الا لا يشترط ما من هذا الحكم فالعموم فيه اظهر
 من عموم غيره فجزا اذا افعال خروج المودول عنه ان قلت لو لم
 بوصف العبد بالمؤمن لم يقع الابتداء لعموم صحة الحكم قلنا فرقا بين صحة
 الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سقيم و
 الابتداء صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في الدار ان قلت فترد
 فان العموم في كل رجل جاء من غير كل وعموم المثال المفروض انما جاء
 من قبيل الصفة لانه الكلمة الموصوفة بعم قلت الصفة جازت لتفريق
 المعنى لا للتفريق **يقول** **فان** المتكلم بهذا الكلام يعلم فيه ان التخصيص
 عند متكلم لانه يعلم كون احد احواله والآراء والاضغاض المصوب بالاعتقاد
 عند احوال طلب وفيه انه ان هذا التخصيص متفق في مثل ارجل في الدار
 فينتفي ان يقع الابتداء به مع انه صحيح **يقول** **فيقول** **و** تخصيص بعضه
 صمد بالتخصيص بهذا التعميم بقطع الاحتمالات او تعميمها فلا يرد ما قيل
 من ان لا تخصيص لان التخصيص ان يكون لبعض في اجلة سببا ليس

سائر امثال **يقول** **فانه** لا يقدراه خلاصة هذا الوجه فيما اذا جاز واريد
 بالكمرة الطبيعية فانه لا يقدرون بل انهم يريدون **يقول** **فانه** لا يقدرون بل انهم يريدون
 فيه نوع الوجود لان الطبيعة العنصرية يقتضي التخصيص على الطبيعة الجارية
 فبهم الحكم فترد من اولان فترد من جنس اذا فضل في فرد او غير صفوة
 علم ان التخصيص بينهما معتقد الا لوراج في الجنس فبهم الكل اولان
 العبارة عالم بدل التخصيص فلهذا كان المناسب ان يرد الجميع جزا من
 الشرح بل انهم كما قالوا في لام الاستغناء في مقام الخطا **يقول** **فانه** لا يقدرون
 كلفي ما فيه من التكلف لان فعل منزلة ما في تخصيصه **يقول** **فانه** لا يقدرون
 اظهر ان الكلام شول على التقدير والتأخير كما قالوا في **يقول** **فانه** لا يقدرون
 وما يخص به الفاعل فترد من غير معنى تخصيص الفاعل فترد من الحكم ان الفاعل
 يصير في حكم هو في حاله ان الوجود لا ينفرد من اصعاد الكلام اذا كان
 الحكم عليه موزع فلا ينفذ الغرض من الكلام كذلك لا ينفذ الاصفاء اذا كان
 الحكم مقدم فلا ينفذ الكلمة بالا مقام فيكونه خيرا اما بالنسبة الى التكلف واما بالنسبة
 اليه **يقول** **فانه** لا يقدرون وصف يجوز ان يكون من التخصيص بالصفة ولك ان تقول
 من السكون التخصيص فلا جاز في التقدير **يقول** **فانه** لا يقدرون ما اذا قيل قائم
 راجح فان قائم يحتمل ان يكون مبتدأ ولذلك فحق بالظرف وفيه جث اذا قائم
 لا يحتمل ان يكون شيئا من قسمي المبتدأ وكان يقول التخصيص بالظرف سعة
يقول **فانه** لا يقدرون النسبة الى التكلم فيه ان هذا لا ينفذ في كل دعاء اذ ليس معنى ولم يكن
 ويلي كذا لان الوجود لا ينفذ ولا ينفذ لعم الفارقة بعينه اذ لا يمكن كذا القول
 بالتميز بالوجود **يقول** **فانه** لا يقدرون لاسم الحسب في السبب فيكون التقدير
 دعاء بالشرك بعد فالأول ان يقال فكيف سلام لرعاية اهلهم من مصدر منصوب

اجزاء ما فيها واخرى جزا ان زعمت ان السامع يطلب العلم يكون مصفا
 للاخرى يجعلها **١٠** ولا فائدة ولو درست فربما معينة للمراد ثم يجب
 المتقدم مثل ابو يوسف ابو يوسف اذا مقتضيه شبه الثاني بالاول ومنه
 الغاب الاقاييم القاييم **١١** او شئت وبيد فيكون لا يريد ان الثاني في
 التعريف والتخصيص كان غنيا عن قوله او كما قاله فاما ان كان مقتضى به لزيد
 الوجه في الثاني في درجة التعريف وقيل ان مثل هذا الوجه غير مرتب
 عليه بشئونه في الثاني في التخصيص فالاول ان يقال ان مقتضى به لقوله
 التخصيص **١٢** او كان اجراء فيه ان اجزاء لا يكون فاعلم ان مقتضى به وجه قوله
 ووضع بان امره لغير صورة كما جعل ابن في ابن زيدا فاما باعتبار الصورة
 ثم قال فلا يلزم نحو ما زيدا لان اجزاء صورة وفيه انه لا حاجة الى التفتة
 له للاجزاء من نحو زيدا قائم الوجه انه اجزاء عنه في شره فالاول ان
 يقال ان اجزاء الفعلية تنحصر لكل باسم جارية المتقدم ان قلت ينبغي ان يقول
 ايضا او كان اجزاء بعد الاو معنا بالحو ما زيدا الا قائم لوجوب تقدم اعتبار
 ذلك المعيار مشتمل على حاله صدر الكلام كشماله على الشيء او معلوم حاله
 بالمعيار على سابق لتكرار العلم بالما بعد الا او معناه **١٣** او بالبدل
 من لم يقل لوجوب التقدم في مثل الزيد ان قام لهم يلتفت الى الالتماس
 بالبدل او الفاعل بناء على ان السامع لا يحل عليه كسرها من غود التعميم
 قبل الذكر مرجوح او خلافا للاصل **١٤** واذا التفتن في اجزاء التفتن او التفتن
 مستغلة لا يجب التقدم بتعلقه بخلاف زيدا كعب في العبارة قال
 تضمن **١٥** ولم يقل اشتمل **١٦** كما استقام قبل المحو ليعتبر اجزاء
 في الاستقام **١٧** لمقصود في تحلية العلم ان مقتضى صدر الكلام بكيفية

ان يقع صدر جملة من اجزاء بحيث لا يتقدم عليه من ركني تلك الجملة
 ولا تاحص من اجزاء من الحكم المخوف لمعنا **١٨** وسائر ما يحدث من معنى الثاني
 في الجملة التي بدلتها فلا يقال ان مقتضى به اضربه واما جواز ذلك ان يقتضيه
 مقتضى به فلان هو مقتضى لا يؤثر في صفة مقتضى به **١٩** بعد جملة مقتضى به
 حكمه باعتناء مقتضى به للمعروض مقتضى به الثاني على نفسه فان اجزاء في المثال المذكور
 على التمرة عليه رسم ذلك المحدث **٢٠** في اعتبارها بنفسه اما اذا كان في صفة
 فلا يجب التقدم نحو على التمرة مثلا زيدا جواز تأخر جاز بان يتوسط بين لفظ
 ووصفه جواز الفصل من الصفة والموصوف **٢١** مثل قلني اجزاء بالكل انما
 لم يجعل اجزاء الفعل المقدر والتعلق من باب تعلق المحول بمعامل لعدم اطرافه
 في مثل كلام رجل مثله اذا جعلت مثله مبتداء **٢٢** او جاز ان بشرط ان
 لا يكون ان يعود نحو انا انك خارج خلا صدوقه لا يجب في تقدم اجزاء
 الالتماس لان جملة القائمة التي يقع بين انا وخابرا **٢٣** اذ في تأخير خوف
 ليس دون تقدم فانه في يتعين لان يكون جزاء ان المقتضاه مع جزاء
 اذ لا يجوز ان يكون مما في جزاء ان المكسورة مع لصورتها ولا ما في جزاء
 المقتضاه مع لانه موصولة ولا يجوز تقدم ما في جزاء هو الموصول عليه فتعين
 ان يكون جزاء اما لان المقتضاه مع كسرها وجزاء او لان المكسورة مع ما والثاني
 باطل لانه جملة تامة في قوله يجوز فتعين الاول **٢٤** بالمكسورة لجواز ان
 يكون المكسورة بعد اجزاء التجرى او ظرفا **٢٥** لا يمكن ان يؤول الى الغنة
 في جواز التجرى على سبيل المثال لان صدر الكلام يقع ان المكسورة **٢٦** او
 في الكتابة لم يبعد رفع ليس الكتابة بالكتابة بالتقدم بغير بعد بالزيادة نحو
 نحو **٢٧** وقد يبعد لفظه قد للتقدير والتحقيق **٢٨** وذلك لعدم ان يجب

البتة ولا خلاف ان ما يشترط فيه ان التعريف بلام اجتناب يكون للمعروف
 بهم الاشارة فلو سلم انه كالعرف بلام اجتناب اذا استبرأ الى اجتناب فقول
 انه لا ينفصل عن اجتناب مطلقا ولو سلم فقول الكلام قول على التعبد فكانه قال
 كالاسم الموصول وانما ان التعريف بمعرفة فاسم العقب ينفصل عن التعبد
 فالجواب الحق ان الكلام ينفصل المبتدأ يقع ان شرط ان لا يكون ذلك المنفصل
 بوسطه كمثل الشرط لما سبق حكمه او ان قوله ذلك استبرأ الى اجتناب
 الذين تضمن معنى الشرط وتفرع على تضمنه صحة دخول الفاء ولا يخفى ان مواد
 النقص ليست مفترضة في ذلك تامل بظاهر قال بغير او ما في قوله كاشي الفاعل
 والمفعول الواقعين صلة للام الموصولة **قوله** في حكم الاسم الموصول المذكور
 الاسم الموصوف به لانهما في حكم اللفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف
 اليه قال او الفكرة الموصوفة بها ينبغي ان يقول به لان العائد الى المعطوف
 والمعطوف عليه باو يفرغ من الذي ياتي به في الغالب في صلة الموصول ضعيفة
 الاستقبال وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال ايضا وهو في نادرا وفي الدار يستأ
 لفظه او لغيره وبذلك يتميز بين العبارتين **قوله** فقولنا ان الموت هو الذي لا يورث
 منه فانه ملائمتكم ان هذا الموصول ليس عاما اذ لا يورث ان كل موت يورث منه
 ينفككم اذ رتب موت فرد منه الشخص فالافات كالموت باللفظ فانه لا يورث
 وصحة دخول الفاء لانه على العموم اذ به مشتبه باسماء الشرط في العموم والالزام
 فيكون الفاء لازمة او يكون خبرا فاما في الشرح البصري لا يجب العموم في الموصول
 كما في اسماء الشرط المذكورة وجب في الفاعل ففهم الاغلب فيه العموم لان محله
 دخول عليه والان دخول الفاء بملاحظة مثبته المبتدأ فكذلك الشرط ومقتضاها
 الضمير ومقتضاها امتناع دخول النون مطلقا عليه وانما جاز دخول النون

لأنها تقي معنى الكلام **قوله** والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وهذا معنى على العقار
 الرطب بين الشرط والجزاء فلا يرد عليه ان الشرط قد يكون انشا **قوله** لأن
 لا يخرج في الكلام من الجزاء لانه وان يكون يرتق ان ليس جندا مانع آخر **قوله** فقول
 بعضهم ان الفاعل انما هو موصوف به لانه في النص انه قال في الاطلاق منع سبويه
 من دخول الفاء في خبر ان بعد فترزة النقل والفقهاء اما النقل في خبر سبويه
 في كتابه بعد قوله لا الذين ينفصلون او الهم بقوله فان الموت واما الفقرة فيبعد
 منه وقوعه في مخالفة الواضحات **قوله** فوالله ما فرقتمكم فاليكم القول بالمو والفتح
 في شئ واحد ومن ذلك ان **قوله** انتم انتم الملام للموت لا لاجل لانه لا ينفصل
 وداع والدواعي المذكورة في علم البلاغة **قوله** وقد يجب دفعه قبل لا يجب دفعه اصلا
 لانه من اصل في الكلام وهو المولدة اهل الجمل فقولنا حذف خبر ان اهل الجمل هو
 والقول بان الخصوص بالمخرج او الذم خبره مما لا يعتمد **قوله** ليعلم انه حاصل الكلام
 انه لما قبله في المعنى لكنه قطع عنه وجعل اخره في مخالفة العرب ما قبله لان في الافتتان
 وتغير المألوف زيادة متبينة والفاظ لا تنفع للاصطفا اليه وذلك لما يكون لشدة
 الالتفات وشدة الاعتناء لمخرج او ذم او ترميعه بزيادة اعتبار كانه اراد ان
 انما رتب بين الصفات بالمخرج او الذم والزم ولولا ذلك اعتدوا اليه بفتح في صورة
 الوصفية فلم يتبين انه في الاصل وصفا ثم **قوله** في قول المستبرأ اليه قبل الاستبرأ
 ما هو تدوينه وبذلك كودين وكلاهما مستخدم **قوله** الهمال ما هو نون منه شبهه وبعده
قوله لان الحقة اه لا تعين الهمال باليشارة **قوله** ولعلنا يوجههم اه بنيت او
 ارس وذلك لان الاصل في العفوات الوقوف **قوله** جوت اه الفاء للمعطف فلما على
 صريح الخبر في مخالفتها كذا وقيل جواب الشرط ولعله اراد ان لا لزوم ما بعد
 لما قبله ان مخالفتها السبع لازمة لمخرج وقيل لازمة وقيل لانه لا يجوز حذف **قوله** على

الخشب الصحيح انما قال ذلك لان فيه خلافا قبل ان يظفر مكان فيه السبع
 وجبه انه لا يظفر في مثل فاذا السبع باليب وجعله بدلا لعنف وانما قدره
 لان الزمان لا يقع جزاء الحقيقة وقبل ظرف زمان لما يقدره وعامله في خوف
 ان معجارت وقت وجود السبع وجبه انه يلزم اخراج الاداء الظرفية
 لانه مفعول به في الحقائق الدائم لان يقال ان فاعله ينزل منزلة اللام ولو
 قيل ان الظرف يرمضف الى الجملة في الوجه الآخر والعامل فاعله
 لم يلزم اخراج عن الظرفية لانه يقال معناه معجرات وجود السبع
 زمان آخر فيجوز فيها التزم يقال الزمنة الشيء ان قبل ملارضة **قوله** ان
 تركيب الاظرف بحسب اللفظ ان يقال ان في خبر اللام فلو جملة خبر
 العاين بحسب الظاهر لان الغيبة في موضعه وغيره راجع الى خبر واقفا فلو بحسب
 الظاهر لان الذين منساق من خبره ان يكون واقفا في التركيب فيبلغ عنه الغيبة
قوله وذلك في اربعة ابواب لا يقال هناك قسم آخر وهو اذا كان خبر
 ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الخوف لانا نقول ان خبر بحسب الظاهر
 بحسب الحقيقة ليس الا الظرف والمقدور ليس الا الزعامة امر لفظي يتقبل
 هو من باب حرف خبر والزام غيره مسددة **قوله** فلا يجب صفة
 لعدم دلالة لولا عليه ويقيد بالقرينة محاذية جاز حذف بلا وجوب **قوله** في
 الشواهد الاراء خور مذكور في **قوله** بدلا عن مذهب البصريين قال لو
 عندهم كلمة غير ملتزمة فيمكن ان يترى واليه ذهب الك في لانا لولا
 لو كانت مركبة من لولا المستأنفة ولان المستأنفة لم يجب فيه حذف الفعل الواقع
 بعد بالاداء في مفسره كما هو شأن الافعال الواقعة بعد ادوات شرط
 ووجب التكرار لان لفظة لولا تدخل على الماضى في غير الدعاء وجواب

القسم الامر في الاغلب **قوله** وقال الزم لولا ان الرافعة لا تنصا صرنا
 بالاسماء كبر العوازل ولا يفتق قصوره منسوبة الى الفاعل اه قال الشيخ الرضى
 بدل من باب مضاف الى الفاعل والمفعول والى الفاعل او المفعول **قوله**
 ويعنه قال مفرقة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية والاسم يجب
 معها الواو على الاصح **قوله** واكثر شر في السويج ملتوبا بالسن قال في سر
 في الحقيقة ان السويج يعاينه نصا **قوله** واضطرب ما يكون الامر قائما
 واضطرب كونه الامر قائما لا اضطرب اوقات كونه وان كان الشايخ يقدّم
 الزمان مع ما ان مصدره بمقاولان هذه اعتبارا يجب ان يكون مصدرا
 او مقارنة عنه نعم لورفع قائم على خبره جاز هذا التقدير اليه كما صرح به الشيخ
 الرضى حيث قال يجوز رفع الحال السلافة مسددة الخوض في فعل المضاف الى
 عام المصدرية او الوصولية بكان او يكون لا في المصدر الصريح فلا يقال ضربت
 زيد قائم وذلك لان نسبة الاضطرب المذكور في اول الكلام والجازيوس
 بالجازيوس جازان بقدر ان مضاف الى بالسويج تقدير الزمان معها وشيخ
 الكاشغري في الاظرف جازا في ناره صايحم وبقوله اضطرب ما يكون الامر يوم
قوله فذهب البصريون الى تقديره ضربت زيدا حاصل اذا كان قائما
 لان الاضمار عن ضرب زيد يكونه معذرا ببقائه لا يكون الاعوذ حصول الضم
 ووجه زيد وانما لم يكف بتقديره حاصل بغير زيد بتقديره كان لان قائما يكونه
 في حاله يوم المصدر فان كان عاملا المصدر بعينه مذهب الكوفيين في
 بطلانه وان كان عاملا حاصل الزم اختلاف عام الى عام صا حله بهم في
 التزموا الا لا اذا قدر كان لم يلزم معنى ذلك لان قائما حال من ضمير هو الذي
 الى زيد بغيره خبره وتكون في لزوم الاما قد ثبت على هذا **قوله** نعم

حذف اذا مع شرطه يسمى موقولا بشرطه وان كانت اذا ظرفية لراية
 معنى الشرط واذا جازية كانت كذا في قوله تعالى واذا عبدتمهم لا تعبدوا وفيه
 تكرارات كثيرة قال في كل سره في الجملة وهي حذف اذا مع الجملة المضاف
 اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العوض عن ظاهره ان كان الناصب
 وهو فاعل الحال مقام الظرف انتهى اما عدلوا عنه لان من هو
 المنصوب لم يسمع مع كثرة الامة ولو كان في السمع لم يبق مرة
 لان الواو في الجملة الاسمية الواقعة موضع هذا المنصوب لازمة ولو
 كانت جازية لم يلزم الواو لان دخول الواو في الاعمال الناقصة ليس
 الاشارة بالمال وذلك لا يقتضي اللزوم **قوله** وتغيير المبتدأ المقصود
 عوده اتفاقا وذلك لان اسم الجنس محوف اذا استغنى ولم يبق
 كخصمه ببعض ما يقع عليه فهو الظاهر في الاستغناء وهو اللزوم
قوله وذهب الاخصس يرد عليه انه يلزم حذف المصدر مع بقائه
 وذلك يمنع عندهم لانه قوة ان الحصول مع الفعل والجزء حذف
 الحصول مع بعض صلته **قوله** ان ضربت زيدا ضربا الى ما ضربت اياه الا
 الضرب المقتضى **قوله** الى ان هو اعتبار لا ضربه في القسم الثاني في
 الاعتبار **قوله** لكونه بمعنى الفعل ويؤيد امتناع تأكيد بكل وافتعال وانما
 نحو صيغة اذا مع ما ضرب زيدا لا بما لا يخفى الى استيفاد اخصر
 هو التقدير بغير ظاهر **قوله** وتماثل كل مبتدأ او قال الشيخ الرضي الظاهر
 الحذف في مثله لا واجب قال الكوفيون ان الواو مع ما بعد ما
 لانها بمعنى مع ولو انشئ بمع كان جازا فكذا هو بمعناه وفيه ان المعطوف
 لا يبع ان يكون جازا ولا يجوز ان يقال منقول عن الواو لان مع اذا في

جازا لا يسخي الرفع لفظا من رفعه الى ما بعده لا يكون منصوبا **قوله** وكل
 وضعته قال في كل سره في الجملة الضعيفة في اللغة العقار التي هي الارض
 والنفخ والتماع وغيره كذا في موضع اخر الصيغة اعني الضعيفة كذا
 في قوله كذا في قوله ان قلت لا يجوز رفع الضعيفة الى كل لفظ هو
 اعم ولا يلزم ان لا يرفع فيقولوا قلنا انما هو في الضعيفة الى كل لفظ هو
 راجع بضعته ذلك الوجه في قوله التقديم كل رجل يقول هو
 على ان يكون بضعته معطوفة على ضمير الجواب في قوله سدا خبر وفيه انه
 يلزم ثلثة امور حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب في ضعيفة فانه
 ثبت انما ورد وعدم الاندراج في القاعدة المذكورة لان ضعيفة معطوفة
 على اعتبارها ويمكن ان يجاب اما في الاول فبان حذف المؤكد مع المذكور
 جازيا واما في الثاني فبان المفعول معه لا بد منه فعمل غير المدلول عليه لا بد
 واما في الثالث فبان ايراد المعطوف على اعتبار نظر الى الصورة **قوله** ان
 كل رجل يقول مع ضعيفة كما نقول زيد قائم وعمر وانا لم يقل كل رجل
 وبضعته ونان كما هو الظاهر لان الخبر في جملة بعد المعطوف وليس
 بعد المعطوف لفظ فبسر آخر ولا يجوز ان يجعل المعطوف سادا
 مسر آخر لانه في لغة المبتدأ قيل لهذا الخبر جيتان حيثه كونه خبرا عن زيد
 وحيثه كونه خبرا عن بضعته فهو حيثه ان خبره زيد جاز ان يقال بضعته
 سادة خبره يعني بيانه حيثه واحدة **قوله** ورايه كل مبتدأ يكون
 مقبولا في القسم فان بعبته لول على اثنين الخبر فيهما مائة الف
 لا فعل كذا لا يجب حذف خبره **قوله** نحو لمك لا فعل كذا قد سبق لمك
 في قسم السؤال نحو لمك لا فعل **قوله** ان من المعروف ان اشارة الى ان قوله

خبر ان واخواته مبتدأ في ظرف خبر بقرينة مسبقه فقولنا المسند ابتداء
 كلام ويجوز ان يكون المسند خبر او قوله بوصفه الفعل وانما لم يذكر
 في الاصل خبرا مبتدأ فلم يقصص ما هو مستحق ان يثبت به
 اسم الخبر الا ان كان له ما يثبت به والظاهر ان التقارب كما بين الاخوات
قوله لا يلائم ابتداء ما ذهب اليه الكونون لصديق تلك العوامل عن
 عاملين **قوله** لا يلائم ما ثبت ولان اقتضاب الخبر يبين على السواء
 فالاول ان يعمل خبرها **قوله** بعد دخول احد هذه الحروف زاد لفظ احد
 لتصدق التعريف على كل من ادخل الحروف ان قلت الحروف ان كان مجموع
 اخبار تلك الحروف فلا خلاف في عدم صدقه عليها لانه ليست بعد دخول
 بعدا وان كان كلامه خبر ان واخواته فلا يصدق على مجموع اخبار اخواته
 انما بعد دخول احد علقنا العوفا حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بتقدير
 اخصاف ان خبر باب ان واخواته ويجوز **قوله** واخواته مجازا عن هذا المعنى
 وانما لم يجرى على كلامه على توزيع لتضمن نفيها كل واحد لان المقام
 مقام التوكيد وان المناسب للتوزيع اخبار ان واخواته بصيغة
 الجمع **قوله** لا يلائم ان خبرها لفظا ومعنى اما لفظا فلانها وما يقع فلا
 معانيها انما هي ان توكيد الحكم مثلا بسحب الى الحكم به وعليه وعلى
 كل تقدير لا ينقض التعريف **قوله** بمثل يقوم خبر المبتدأ الذي بعد ان المكفوف
 بما بعده ان الحقيقة المعقاة **قوله** مع بداهة يجوز ان يقال زيد اضره و
 لا يجوز ان يقال ان زيد اضره **قوله** ولا يجوز ان يقال ان ابن زيد ا
 لان الاستقراء ينافي التحقيق **قوله** الا في تقديم حكاية العبارة ان يقال
 الا في التقديم لان الاستثناء وجه الشبه ووجه الشبه ان يكون

مشركا بين الشبه والشبه والقول يرجع القبح الى انتكاحهم بعد قول
 والاصل ان تقدم كلمة قوله والاصل اني الا ان يكون الخبر ظرفا
 يستثنى نوع والتقدير الا في كل حال من الاحوال الا اذا كان ظرفا ويجوز
 ان يكون استثناء من وجه الكلام والاصل ان اخبار هذه الحروف كالف
 خبر استثناء في جواب التقديم في الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا وذلك
 لتوهمهم وذلك لان كل حدث لا بد ان يكون في زمان او مكان فصارت
 الظرف مع الشيء كالقرب للخصيص بدو في حيث لا يدخل غيره من
 الاجنبي والجزئي والجزء والجزء له المناسبة الظرف اذ كل ظرف في التقديم
 خارج وجزء **قوله** جزئيا لشيء اجنس اذا دخلت على النكرة وانما قلت ان
 لا يلائم ان في افادة المعالجة وان لمعالجة الاثبات فيكون من باب
 حمل النطبة على النظر اوله لا يقتضيه ان يكون من باب حمل النقيض على
 التقيض **قوله** انما عدل قال حص ليس يمثّل الخيا بل ارجل طرف صنا
 لان ظرف في الظرفية اسم لان جزئيا ظرف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون
 ظاهرا في ما يمثّل في مثال لا يحل طرف الا ان لان اخصاف المنفي بلا
 لا بوصف الا المتصوب واعترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم
 واما الاخر فون فقدوز والرفع حملا على الجملة كما في نوايع الكلام ان **قوله**
 على ما هو الظاهر ان ذلك يجوز ان ينافيه صفة حملا على الجملة كما ذهب
 اليه جماعة **قوله** لان الظرف لا ينفيد بالظرف وكونه من احوال بدون سماجة
قوله لئلا يلزم الكذب وانما يلزم الكذب لان المجموع خبر واحد حقيقة
 كقولك لا يلحق هذا البني بسود والاصل اني كونه غلام رجل جامعا
 للظرافة وكونه في الدار ان قلت جعل الخبر من هذا القسم ليس الا اذا

اجنب
 لا يلائم
 محض

امكنع الاقتصار على التام والاشتمال لا يقتضاهما على احد هما قلنا احدهما
 الاقتصار على الاول كاف في ذلك **قوله** لا بد ان المتعلق عليه لان المتعلق بمتعلق
 مقتضى ولا يمكن ان يكون مقتضى مقتضى على امر شام ولا ان المتعلق برفع
 الوجود وعلى المتعلق المستقضى لا يقع الوجود ولا يقع الوجود على
 الطرف الوجود او غير **قوله** ان لا يظهر من خبره ان لا يقع الوجود على
 ان هذا التعلق والحق انه يجب اثباته اتفاقا لا بد من فهم قرينة واما هذا
 فاقبست قرينة مقتضى بين علم يجب المحذف وغدا حتى لا يكون محذوف ولا
 الاصح هو الاول فيقولوا انه فيكون لا من جهة الافعال وقرينة النص
 بان اسم الفعل لم يكن على مظهر هذه الصفة ولا حتى انما نصب الاسم بعد
 بدل اليه خلاف هذا القول **قوله** واما بنوعيه اه وذلك لدخولها على
 القسيتين اسم الفعل **قوله** ان على ليس المفهوم من المثال او من قوله
 ليس لان تشبيههما ليس تشويكونهما على طين مثلا ولصحة اجراء
 حكم عليهما وكذا ان نقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب لعل ليس
قوله فليد او على خلاف القياس **قوله** على مورد السماع قالوا وهو الضمير
قوله من صدره غير ان قال قائل سره في تشبيهه الصور الاعراض فلا بد ان
 الزوال والضمير في خبره ان الحرب ان من اعرض عن غير ان الحرب فلا روال
 غير **قوله** ان لا يجرى الى لقاب ان يقول حسب ان لا يثبت لغيره
 لكن لم لا يجوز ان يكون بمرح مبتدأ لا يقال بمرح عدم تخصيص المبتدأ
 النكرة ولا حاجة للاسم الى التخصيص فانه كما لم يثبت لا يجوز ان
 يقتضيه بتقديم خبر فان لنا ان نقدر خبر مقتضى او بالفعول نحو ما احضر
 نكت ولا يخفى ان الحق على العوم قال الشيخ الرضي النكرة في سياق خبر

وهو حيث العوم على الظاهر كما كانت مع الاو او ليس او منع الاستفهام
 او التام وكذا انما يصرف عن الاستفهام بالقرينة فيقول لا رسل بل رسل
 بهذا اذ لم يثبت اسم ما اذا انصب وانفتح فانه نص في العوم ولا
 لغوا في المارسل بل رسل ولا يجوز ان يكون لغيره احسن قال الشيخ الرضي الظاهر
 في لا لا يقع على ليس الا في اشتراط انصاف ولم يوجبه كلامهم في لا منصوبا
 كونه لا يقع ان يقال لا في خبره لغيره لغيره فيكون في الرفع مع ترك
 الفكر لا يمكن لغيره الفكر انما يجب مع الفصل بينهما وبين معيول او مع
 الموقوفة **قوله** في الموقوفة يعلم المفعولية بخلافه كونه الاسم مفعولا ان ثبت ان
 علامة له فلا يستلزم شرط التعريف بل ثبت بمرتب **قوله** او كانا في
 المشبه بالمفعول فان المشبه بيني بلحي به ومن عواده **قوله** لغيره اطلاق صفة
 بالمفعول عليه ان لغيره اطلاق المفعول بالصفة المفعول كما دل عليه لفظ الصفة
 وذهب اليه جمهور النحاة لقابل ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا
 لغيره المفعول المذكور لكان مفعولا اما ليس ذلك الفعل او لغيره وبخبره على الاول
 نسبة بين الفعل والمفعول والنسبة لا يكون بغير احد المتشبهين وعلى الثاني
 ان المقصود في يكون خلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا حقيقة وان ذلك
 الفعل مصدر فيكون مفعولا لفعل آخر وهكذا في خبره التمس وان فاعل الفعل المذكور
 في خبره في الاشتغال بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات نعتا وطال الغلام صلوا
 في انما ان يقال انه ليس مفعولا بحسب اللغة فاما قال القراء به هو مفعول بحسب
 الاصطلاح وهو كما قرأنا بقوله لقاب ان لم يستند اليه ذلك الفعل وتعلق به فعلق
 خصوصه واما وصفه بكونه مطلقا فليس به على القيود التي يقتضيها خبره ولا يخفى
 انه لا يظهر وجه النسبة ولا التقيد بالقيود فالاول ان يقال انما انما في الخبر لا في الخبر

في الموقوفة

او معنوي ومن هذا القبيل قول الجرس المذكيرو دعوة الحق الى دعاء اليه لانه
دعاء الى الصلوة وفيه ايضا ان يقال انما هو من الله تعالى وهو تعالى
في الكلام التام سبب ان وذل الله ان اعرف في الخبر انما قال الشيخ
الرضي الجلة منقذ في هذا القسم وما قاله عليه السلام في معنى العلم وتسمى
بهذه التسمية في المتأخرين **لان** انما يكون ضربا في ضرب من الضرب
لان الله المؤكده في الضرب المؤد اعني الفعل وفي سببها يكون مضمون
اجملة **الجملة** ما وقع مضمون جملة لان الجملة غير الحزب في ما اذا وقع
مضمون في ذلك فمحملة في نحو القهقري فان الرجوع في الجملة القهقري في غيره وهو
مضمون **مقدور** من حق الجي اذا ثبت في الجور ان يكون في جملة الامر
يخفى كحقيقة وكان على العاقل فالحقيقة 2 اثبات كونه على العاقل ووقع كونه
شك فانه في محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب في محتملاته ويجوز ان
يكون صفة لمصدر في ظرف ان قولنا انما قاله الشيخ الرضي انما في جميع
الامثلة الموردة للمؤكدة لغو انما يصح في القول او في معنى القول فالجملة تعال
ذلك عيسى بن مريم قول الحق وكذا لا فعلية البتة انما قطعت في الفعل **وتسمى**
به قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم به مرة اخرى فيكون مقطوعا
او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيه النظر وكذا قولهم افعلة البتة لم
جزم بان نقوله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان
اللام خبر في الاصل للمصدر ان القطعة المعلومة ان لا ترد في قولنا فنقول انما
الاصلة في مثل هذا المصدر ان الجملة المنقذة بقولنا انما اقلت بيان للنفي
فالقول الناصب مدلول الجملة المنقذة لان التكميل اذا تكلم جملة في قولنا
قال ويسمى من هذا ايضا من المتأخرين **وقيل** ويجزم اليه ذهب المص ورتب

بغوات حسن التقابل لان اللوم في تأكيد النفس للتعلم لا للاجل للبرهان
الاول بعينه ففقد الظاهر ويجوز الاجل كما قال جرس سره وعلى هذا **اصله**
التب لا يثبت في الحقيقة لانها مقودة في لبتك **تخوف** القهقري كل ذلك ليقرب
الحديث بالسوية من التسمية فينصرف بالسمع المأثورة بمنتهى ويكون
فعل اصلي ليعا هو فوجد اضعف الى الضمير فقلت الله باركك في كل شيء
لدينا ما به مضاعفا الى المظهر **المفعول** قال انما تسمى به لانه وقع
الفعل به او تخلف به ذلك ان نقول ان الله امر الفاعل به والتصديق به وقيل
لان الله سبب لموجود الفعل لان الجملة سبب وجود الفعل **ولم يذكر** ان اللام
لكن ان نقول ان الحاجة اليه لانهم لم يروا صفات احد لولا ان الله ببقية على
رواها كما ذكره في مناقشة لان اسماء الاسماء مضافا فذكر كونه مفعولا به ليس
ووضع الفعل عليه من صفات مدلولاته انما ببقية من صفات مدلولاته
التخصيص والمراد بوضع فعل الفاعل عليه تعلقه به نقبا او شائبا وهو
معلقه اولا في نوع الحال والتخيير والمستثنى قال المص المراد بوضع فعل الفاعل
عليه تعلقه بما لا يعقل الابه ولا يخفى ان خروج الشئ ظاهرا لا يقال ينقض
استيفاء المعروف **استمر** كزبد وجرولان نسبة الاشياء اليها سنادا والاشياء
لا يسمى تعلقا وليس له ان لا يخفى بغير الفاعل وهو فاعل حقيقة وان لم يتم
فاعل الفعل او ما قبله فصار رب زبد وجرولان فليس هو فاعل مقصود جهته فاعلية
به مقصود جهته مفعولية بمعنى تعلقه بفعل به حيث الوضع **ولا يقولون**
في غير مرتبة براه لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه
مفعول مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكذا انما
في المطلق وقصص في ذلك الشيخ الرضي **وقيل** فان المفعول مطلقا على فعله

ففيه ثمة قول في غير ما ذكره من غير ما ذكره بل في قوله من ذلك القيد يمكن في هذه
 اضافة تامة قول فلا بد من ان يكون القول في غير ما ذكره من ذلك القيد يمكن في هذه
 المغفول به وكذا سائر ما ذكره من المغفول به من ان كان في غير ما ذكره من ذلك القيد يمكن في هذه
 في الاصل للمغفول به من ان كان في غير ما ذكره من ذلك القيد يمكن في هذه
 فيما اذا كان في غير ما ذكره من ذلك القيد يمكن في هذه
 كان كقولهم في غير ما ذكره من ذلك القيد يمكن في هذه
 محو كذا بالفتون لان المقدم وبطل في ظاهر الامر على ان الفعل في غير ما ذكره من ذلك القيد يمكن في هذه
 القول موزون لكونه في غير ما ذكره من ذلك القيد يمكن في هذه
 ان في قوله لا بد من ان يكون في غير ما ذكره من ذلك القيد يمكن في هذه
 في قوله في غير ما ذكره من ذلك القيد يمكن في هذه
 الزنه وكذا في قوله في غير ما ذكره من ذلك القيد يمكن في هذه
 قال امره ونفخ الوداع والمغفول به من ان كان في غير ما ذكره من ذلك القيد يمكن في هذه
 مع وعنه ما قصده به وسأله عنه قوله واقصده واخبركم اني ما انهم نعم
 فيه الغيبة على تقدير الفعل انك اذا استحييت عن شيء لم تجز بما لا يشره عنه
 به هو بل يوعر به انما في قوله لا بد من ان يكون في غير ما ذكره من ذلك القيد يمكن في هذه
 وليست هذه ضابطة لوجوب الخوف لحوار ذكر الفعل معها وانما يجب
 اذا ارتكبت الفعل في جميع الاستقامات نحو حبك في انك ان حبك ما فعلت
 من هذا الامر واجبت في انك ووراك اوسع لك ان يخافوا في قوله لا بد من ان يكون في غير ما ذكره من ذلك القيد يمكن في هذه
 لك ومن هذا القيد عند الزجر في انك امره فاصدق وسطا وحقيق به
 فلا ولعله سمع ذكر قوله اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الخوف في الآية
 الكريمة في ظاهره وطاية التوسيع ما قاله العلامة العتيق لانه في قوله من ذلك القيد يمكن في هذه

لها حيث انما قيل في الاستعمال والاصح بالقياس الى ما طلب دعوى وبرهانه
 الاعتبار لا يجوز ذكره فعلا لكن الظاهر ان المقدم هذه الحاشية لا يستدعي حذف امر
 في غير ما ذكره من ذلك القيد يمكن في هذه
 يكون صفة فكان لا بد ان يكون امره لا يميل الشخص في مقابله الاجانب
 جمع الاجانب فيمكن قلت انت انت اهلك واقاربك وطقت الوطني
 كوفين به قاله كذا في الحاشية السهل نقضه بجم والجران ما غلط منه
 الارض بوجهه او بقلبه فيه انه يخرج بالقد قبل نداءه في غير ما ذكره من ذلك القيد يمكن في هذه
 له صلح النواهي على ان القول بانه في غير ما ذكره من ذلك القيد يمكن في هذه
 بالتمية في غير ما ذكره من ذلك القيد يمكن في هذه
 يستعمل الاجابة قول مثل يا سماء ويا جبال اه لك ان تقول ان نداءه بولا
 من باب التخييل التخييل هو ما لم له صلح النواهي في غير ما ذكره من ذلك القيد يمكن في هذه
 النواهي السريعة امتثال الامر قول قال المغفول به انك قال بعضهم اه
 هو اجروا وبقرته قولهم في المراء لا يتعدوا الا انك كاتهم من ظهرهم باليت
 بقوتهم حيا فكروا موثقا لا لا يتعدوا الا لا يعتد ولا يهلك قوله قالوا
 ادخاله مع ان فيه ضم نشر في من باب ادعوا الناس ان لان اجلة النواهي
 ان شأنا في قوله دعوت لان الاغلب في الافعال الا ان شأنا في غير ما ذكره من ذلك القيد يمكن في هذه
 يلحق بالمغفول به واخره من غير ما ذكره من ذلك القيد يمكن في هذه
 كما قال بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون زبر مطلوب باقباله بل يخرج عنه
 طلب اقباله واولئك ان بان يكون حاله في غير ما ذكره من ذلك القيد يمكن في هذه
 المقدر في غير ما ذكره من ذلك القيد يمكن في هذه
 نحو يا ربنا اذننا دينه في حال القيام في غير ما ذكره من ذلك القيد يمكن في هذه

المغفول

[illegible]

في العلم الثاني لان علمه سانية بالمال فيقول الجليل عليه المصنف لا
يوجب ضرورة فكيف يوجب انما هو واجب بان علمه سانية في غاية
الضعف وبما يقول الامام صدر بعد انما هو قرار الشهد وهو ما وافقنا
في الاور وفي بيان العلم يعني مع يوجب وان الاور هذا في مقابلة الاضافة
لا في مقابلة التركيب ولا بعد ان يجب بان حرف الفوائد والامام اذا لم يكن
كانت العلمية للامام لغيره كما في تناقض الفعلين **واجب بان لا**
بان قوله مثل ما بعد الله انه بنتمه الفاعلة وقول يجب علم الامم المهدية
بان خليل واما المصنف قال خليل لان الامام بدل من الزيادة في اخر المصنف
فلا يحتاج ان تلك الزيادة كزيادة المنسوب والواو او الف **ما** طالعي
جوابه انه ان لم يعبر عنه على موصوف تعذر لم يعبر عنه وان اعتبر لم
يكن مضارعا للمضاف لانه موصوف بغير التكميل لان يفرق بين
المنسوب المذكور والمقدر لكن يبقى شيء وهو ان طالعي جليل اجاز ان يكون
معرفه ولهذا الوصف بالمعرفة فكيف يعبر ان يكون موصوفه بكم اللهم الا
ان يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يتعمق فصار **قوله**
وهذا التوقيت ينصب رجلا ان يقال بان جليل بالنصب حال كونه رجلا لغير
معين لا لاجل كونه رجلا لغير معين **ومثل ما** حسن وجهه ظرفا قال فيكون
في كونهه وانما يتناهى بقوله ظرفا لكونه نصفا لكونه نكرة لم يقصد به معين
بانه لو قصد به معين يقال بان حسن وجهه الظرف انتهى اعلم ان شيعة
المضاف اذا قصد به معين وجب تعريف وصفه اذا كان متعقبا بالظرف
او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال بان جليل بالظرف فيكون **ما** فكذا
وذلك لانه لو وصف الشيء بالمعرفة لم يوصف بالذات وان كان كذلك فاما انما

والأبناء على الصلح وجاز الفصل بينهما في السيرة لأنه لا تكرار الأول لمصلحة
 وحركته بل لا يغير صوابه في كانه الأول فكانه لا فصل إلا من أنكره فيقول
 ان زيدا ما يم مع أمنا في الفصل بين ان ذكرهما بالانظر والله قال
 ولا للملزم ان ينادى به ان حرف خبر لا يدخل الا في الاسم **قوله** وذلك
 فذهب سيبويه والخليل ومضاف الى من حذف لئلا يلزم التقويم
 والتأخر **والفصل** لأنه اما ما منع مضاف بالاضافة كما ذهب إليه
 سيبويه وما كيد لفظي والتأكيد اللفظي في الأغلب فكيف حكم الأول
 وحركته حركه اعرابيه كانت او سانية حكما ان الأول محذوف التنوين
 بالاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف **قوله** او مانع مضاف بالانفصال
 في هذا مذهب البكر والسمرقاني **قوله** بانهم نهم نملوا لا بالكم قال الجوهري
 في أباكم هو معوج ومعناه انك عاجز شجيح لا يحتاج الى من ينصرك ويقوم
 بامررك وقال الأزهري هو شتم لا شتم ثوقه الا ليست بامره **قوله**
 فتح الباء وهو الاصل كما هو المشهور **قوله** وسكونها وهو الاكثر التقاء
 بالكرة وقد يفهم وذلك في الاسم الغالب عليه بالاضافة الى الباء كقولهم فلان
 منه الفراءة الشاذة رب احكم بضم الباء **قوله** وقيل الفاء في الحقيقة
 ولا مقدار الصوت ورفعه هنا سبب للمعاد قبل هذه لفظة طي في نهم يملكون
 الباء الواقعة بعد الكرة الفاء يقال في نبي فربيون فاء وفي تارة وناسية
 ناصاه وجاراه **قوله** وقد جاء شذاه قال الشيخ الرضي اما في ما بيني واللام
 يا بئنا فليس شذاه شذاه غلام لا اجتماع بينين **قوله** وكمونته الحثان
 يعني ان الباء في قوله وبالباء والظرفية معطوفة على آههم العولية
 الواقعة خبرا وقوله وقفا ما حال او ظرف ولكن ان انفرد فعلا معطوف

على الفعلية ان يوقف بالباء وقفا قال وبالباء وقفا قال الشيخ الرضي اذا
 وقفت على باعلا ما قبلها وقفا ببيان الألف واذا وقفت على غلام
 بسكونه الباء وصل ما وقفت عليه بسكونه الباء ويجوز حذفها
 ما قبلها كما يوقف على ما حذف باوة وصل ما وذلك على ما ذهب إليه
 على الفصح بمسكان الضاد واذا وقفت على باعلا من بفتح الباء وصل
 جاز المسكان وجاز انما في ما السكت مع الباء الضغ **قوله** بابتداء الباء
 انما لانها من سبستان في آخرتها ثم ادان في آخر الكلام ولما كانت التاء
 بدالة الباء بغير حصة من الحركات طولت التاء كقوله يوقف عليها بالباء
 عوض عن رابعة بخلاف بنت لان تاء ما عوض عن اصل ان قلت كيف
 جاز الحذف تاء التانيث المذكر اجيب بان التاء في باب التانيث على
 التثنية مع ان التاء في المذكر غير نحو في ذكره شاذة ذكر **قوله** فكيف
 الباء يعني ان الكرة حركه مناسبة للحرف البديل منه فيكون في البكر ثنية
 في القول منه وقد جاء الغم وعلية فان يا بابت بالضم **قوله** لاجرا به فري
 الحرف في قوله لا اسم في آخره تاء التانيث كحوشنة **قوله** وبالالف عطف على
 محذوف ان توبع الفاء وبالف **قوله** فانه غير جاز فرفع الرفع في قوله
 بها التانيث في قوله فاني فاني فاني **قوله** الا واقع يعني ان الجواز وقول
 في نسخة الكلام هذا القيد يبادر اليه الذهن ويؤيده مقابلة الجواز
 للضرورة ولكن ان القيد في الجواز شاعرا للضرورة وانما وقع ترقيم
 المعاد في السيرة لكون المقصود في الغراء هو المعاد في المقصود بسرعة الفراء
 منه انما هو انتم مع ضرورة التنبس لان الانسان في حال غواية اكثر
 انبعاثا لاسمه منه في غير حالة الغراء **قوله** الا لضرورة مشوبة الى انه مفعول له

ساجدين له كقولك علمت زيدا علمته كائنا **قوله** كل اسم اقيم لفظه كالباء
 الافراد **قوله** يعرفه فاعلم ان في فعل العطف وزيد انت فاعلم ان
 لشبه الفعل مما بعده عليه ما فيه الاسم كقوله زيدا ضارب وزيد
 ضارب العوان او بعده كما يقال الضكور ومثل زيد ضارب يعرفه على ان يكون
 غير مبتدأ وضارب في **قوله** مستغنى صفة لا هو الامر من لفظه او لفظ
 في الامر من على سبب التنازع **قوله** متعلق بالمتعلق لصرف معنى التنازع
 او لان المتعلق على الاعراض **قوله** او متعلق بغيره في هذا النوع بغير
 بالانقسام الضمير وتعلقه بالغير بان يكون الضمير بغيره ما يتصور ذلك
 بوجوده من ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير سواء كان ذلك المتعلق
 مفعولا بالاصالة للمفعول وشبهه كوزيد اضرب غلامه او بالبنوة كوزيد
 ضربت عمرا او غلامه ومنه ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا لقام
 الضمير او موصوفا كوزيد البنت عمرا الذي يضر به او رجلا يضر به **قوله**
 لو سلبت التسلط به كاشتن به رجلا **قوله** او مضافه ليس في اكثر من
 باليس في شئ من كنهه وانما يحى غيره ليدخل فيه الانتزاع الاية ويمكن ان
 يعنى تسلطه بعينه او ملازمه فلا حاجة في دخول الالف في **قوله** ويقدر الفعل
 اه وخرج ايضا اسم بعده فعل او شبه فعل لا يصح عمل فيما قبله وذلك بان يكون
 اسم فعل او مصدر او صفة مشبهة او مصدر انما له صدر الكلام كان واقعا
 ولام الابتداء وما ومن وان لم يوصف النفي وان لم وان ولا وان كان
 صلة او صفة او مضافا اليه او واقعا مفعولا او مفعولا بنون التاكيد او ضمرا
 الى ضمير متصل راجع عليه كوزيد اظنه منطلقا او معطوفا او واقعا بعد
 السببية وهي واقعة موقعا اما اذا كانت لازمة او غير واقعة موقعا فيجوز

هذين ما بعده نحو قوله تعالى واما بنوه وبنك فحوت فان العطف اما يكن من
 شئ فحوت بنوه ركب ففعل ما في خبر اجزا اسطرطا وجعل خبر اجزا جزاء وصفا
 ان ذكر على عام اجزا بعد عام الشرط هذا كله مما يستفاد من كلام الشيخ
 الفاضل وهو ان كانت وهو ان زيدا في زيد اضرب غلامه يخرج عنه او ليس خرج
 الاستغناء عن فعل الضمير ما فاعلم ان الضمير يلزم ما في قوله ان اضرب
 لهم يقع على زيد لا يقال قد وقع على ما في علم الصورة لا ينفرد بذلك فبعض
 منكم كقولك في الزمير اللهم الان بغضه في الضمير في التسلط في يكون غير
 التسلط طرعا في قوله ما مال هذا الضمير سابقا في هذا الحال قال الشيخ الزمير
قوله ما تزداد مسائلة لان الزاد افاد يكون في الحروف **قوله** المتعدي
 ولو كان خطا كما اذا كانت سماء منصوبات لمقررات كوزيد افاد فاعلم
 صفة التماسه انما است افاد ضربت غلامه **قوله** ولا يتصور الابتداء بتسلط
 الفعل التماسه بالنوع كوزيد الشيخ الرضى في هذا القسم بتقديم نفس الفعل
 مع تقديم متعلقه فتقول في زيدا ضربت غلامه ان التقديم صغر متعلق زيدا
 غلامه فيكون الفعل الظاهر بغيره المقدم المقدم وجوز ايضا في ما عدا الصورة
 الاولى تقديم قوله لا يست **قوله** وينصب بفعل بغيره ما بعده بالضمير
 كما ذهب اليه بعضهم لا يعني ان ما عدا الصورة الاولى يجوز ان بعد الاسم
 المحذوف ما يصح بنكته بان يقال انما سادة مسد افعله صالحا لان ينصب
 في قوله افع جاؤرت وامنث ولا يست اما الصورة الاولى فيضمير كذا
 اذا لم يجر تعلق مفعول بالتب بمتعول محذوف مفعولين بالاصالة فتعلقه بغيره
 بظن من التعليل بان يكون احدهما بلا لزم الاتفاق فان كان الثاني بلا لزم الاول
 لزم التعلق بالفعل بالبدل قبل تعلقه بالبدل لم ينع لم ينع الفصل بينهما بالجملة

وان كان الاول بلا ملاحظة في لم يقدم الشئ على المنبوع في لزوم
 الفصل بينهما في الجملة في مواقع بغير في ذي النظر انه من قبيل الامتناع على شريطة
 وان لم يكن فيه في الواقع **قال** ويجوز ان يقع ابتداء سلامة في كل وقت
 عام بلا ابتداء بغيرهم ان ارفع فعل كان ماضية اذا نصب فعل ونسب
 الى وجه اختيار الرفع **قال** ان قرينة سترج خلاف الرفع اراذلة في تقوية جانب
 النصب سواء كانت مع وجوب واختيار على الرفع او مضافا الى ذلك وقيل
 بالمرح ان القرينة المحيطة بالنصب موجودة في رتبة مرتبة ولان استقار
 القرينة المطلقة يستلزم وجوب الرفع لا اختياره لعدم لو جعلت تغيير
 قولنا في موضع قرينة فكانه راجع الى اختيار الرفع لم ينجح الى هذا التفسير وقيل
 بعد **قال** لسانه في الخوف يعني الذي يخالف الاصل ان قلت على تقدير
 الرفع اليه يلزم خلاف الاصل وهو كونه في الجمله فلما ثبت انه كذلك لم يفرغ
 الجملة في ايهون من حذو ما فيه من حرف المسند والمضد اليه وفيه انه يلزم
 في خروج من غير ضرورة من هذه الصابطة وانما راجع في الصابطة اليه بغير
 كما قال الشيخ ارضي قرينة الرفع التي يجمع قرينة النصب وكونه في موضع
 شيان فقط على ما ذكره واذا لم يفتا **قال** مع غير الطلب ثم يفرغ مع الخرج
 انه اختص للاشارة الى انقضاء ما وجب اختيار النصب والاولى ان يقول
 ابغى مع عطف الجملة اليه بعد على خلفية او مع كونها جوابا جملة مستهتمة
 فعلية كونه اما بغير فقد اكرمت في جواب اكرمت لان القرينة التي تقوى
 جانب النصب هي التماسب والتطابق المذكوران **قال** كالاراء والركا
 والدعاء حتى الطلب بالاثام اذا كانت مع جواب الاستقراء فلا يمكن من
 هذا الباب لاستناع التسليم على الاسم **قال** فان الرفع يفضي الى ان الجملة

الطلبية فلما يكون اسمه لا يقتضي الطلب بالفعل الاثر الى اقتضاء **قال** وف
 الطلب بالفعل كونه الاستقراء والوضي والخصيص ولا يعارضه السلامة في
 الحرف لغة وهو في كلامهم **قال** المراد بوزن الاسم او المراد بوزن الاسم
 في هذه المواضع لورود النصب **قال** ينسب عطف قبل ولو كان قبل
 على جملة فعلية حقيقة او كذا كونه من قبل ضارب بمر او هذا بفعل خارج
 اسم الفاعل الشبهة بالفعل في حكمه وسبب سببه على الجملة الفعلية **قال** النجاسة
 كواحد من اسم وجوه ولا يصح كونه فعل العجب بوجه **قال** في الوض لا خفا
 بالامانة والظاهر ان الجملة الثانية في المثال المرفوض اعراضه لا عطفه والا
 لزوم عطف الجزية على الاثنية **قال** ولا يقدرون ان يرفعوا في موضع بغير معول
 لما يجب **قال** لانه بخلاف الرفع في اسم الاستقراء اذا كان هو الاسم المحدود
 بعده كونه من رتبة اضربت كان حكمه حكم بدل كما صرح به الشيخ ارضي فلو قال
 او بعد كونه استقراء كان في موضع لوقال او مع الاستقراء لهم بغير ما ذكره
قال فلا يفي فيه تقدير الفعل والسرف ذلك على ما ذكره وان لم يطالب
 للفعل فاداء المخرج **قال** تسكت عنه كما في هذا من خارج واذا وجدت فعلا
 توكيدت النجاسة القوية فلا يرضى بالاشارة لغة ولهذا فيجوز بدل رتبة في واذا
 الشرطية كما ذهب اليه سيبويه والاحتشاح خلافا للكوفيين فاهم ذهبوا الى
 ان كونه حكم اذن في وقوع الجملة في بعده خلافا للمبرم فانه ينسب الى ان حكمه
 حكمه مني الشرطية في لزوم دخوله على الفعلية **قال** الولاية على الجملة
 كذا فاصرة على الفاداة لا ليس مدخولا على خطر الوجود بل قطع في الحصول
 وحسنه دون صحتها فان حكمه مني **قال** اذ منى مواقع الفعل فيه انه
 لا يثبت المدعى يجوز تقديره في رافع فيقال في اذ رتبة بعبه اذ قبل رتبة

الجملة

بقصده عليه ويمكن ان يقال اللو لمطابقة المقصر للمقصر فيه فثبت ذلك
قوله وعرفه بلس حفظ على قوله في الامر ان يفظ الخوف للمقصر بين
 كقوله العيس من وجهه فان الاول انما يكون عند جوي الاصل لا عند
 واجب والثاني في غير جوي البعض وفيه خلاف في حق فيه وذلك
 لان اللفظ اذا اراد ان يكون جزءا وصفه كان الاصل ان كل علم يقصر
 لما فيه من الثانية القادة وهو خلاف المقصود قال الشيخ ما صلا كرجع الى
 ان لا فرق بين كون جزءا وكونه صفة لان المراد بالشيء المخلوق لا مطلقا
 لانه مبتدأ والحق في التعداد وفيه خلاف في المراد بالشيء المخلوق وهو خلقه
 صفة كان الحق مخلوقا بالقدر وفيه نظر لانا لا نعلم تناول الشيء للمعدوم
 لا اختصاصا به بالوجود كما ذهب اليه اهل السنة ولين سلم تناوله
 للمعوم جاز ان يخص بالوجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين لا بد من اختصاص
 الموجود بما سوى الواجب ولين سلم تخصيصه بالمخلوق فلازم ان يخص
 كل مخلوق بمخلوقه بالقدر بل الحق كل مخلوق بمخلوقه لانا بالقدر ولا يشترط
 في ان المخلوق اعلم من المخلوق لانا بحسب الواقع او بحسب المعلوم غير محتمل
 فلو جعل خلقه صفة لم يحصل المقصود **قال** ويستوي الامر في الاختار
قوله قلنا هي المعارضة لقراب المعطوف عليه في السلامة من حذف العامل
 معارضة بالقرب لاجال عدم حذف العامل من حذف اللفظ لانا نقول ليس كذلك
 المثال في باب حذف العامل من باب الاختصار على بعض التعر كسب
 اعني ادعلك بان الجواب لا بد من غير اذا كان جملة معترضة من هذا المعنى
 وقد تبع سبب في ذلك ليس بالابتداء بل جملة اسمية المصدر فعلى
 الخبر والمعطوف عليه او جوبا **قوله** قلنا يتوابع اعتبارا من غير اذا جعل

انك لا تفرق لانا انما انما الفعل ووجهه او غيره كاستدراكه الى المستند الذي هو
 على حكم المعلق كما قيل في خبره في كانت الكبرى بفضولة باقية في انفسها العزل
 هو القصر **قوله** بعد حرف الشريطة في كونه انما انما كونه في الشريطة **قوله**
 ولانا لا نستدبر جواز التحليل فيرخص **قوله** لكونه في دفعه على الفعل قال
 الشيخ الرضي لا شك ان الخصم والحق والاشهاد والشرط والحق
 معان تدل على الفعل وكان للخصم اختصاص به وبالفعل الا ان بعض
 يعقب على ذلك الاصل في خوف التخصيص وبعضه انخصت بالاشهاد فثبت
 وقوعه وقصره استغلت في القيلين مع اولوية بالاشهاد لانهما المستقيم
 وما ولا الدين وبعضه اختلف في اختصاصه كالا للعرض وكذا ان للشرط
 فان امر يقع في ان امر اهلك يجوز عفو الاقتض ان يكون مبتدأ **قوله** قلنا
 وان صدق عليه اذ قال الشيخ الرضي ما صلا ان ليس الفعل الواقع بعده
 مستندا لانه بغيره لان دفع الاشغال عنه بالضمير الاشغال عنه نصبه الغيم
 والضمير عنان في حق اهل وجوبه نصبه باعتبار سببه وذهب الى مصدر مذكور
 عليه ثم قد يكون الحق في باب الذباب به ضعيف لعدم اختصاص المدلول
 عليه بالحق فيجب ان يكون المصدر الثاني من باب الفعل مخصوصا
قوله فيكونه تقريبه زيد بلا بسبب الذباب به الاظهر ان يقال بلا بسبب زيدا
 الذباب فيكون في هذا المثال ملازمة الصفة للموصوف وفي الثاني ملازمة
 مقبولة الصفة للموصوف **قوله** مع الحاشا وما استدل به قال الشيخ الرضي الذي
 قد عاينه شرط الضمير يقع في عامل موقع الاسم المستغنى به من انفسه
 الا ان في ان في واقع موقع اشراك المعز مقام الغيم من اشراك المقصر
 وزيدا في ان زيد بغيره واقع في ضربت المعز موقع الضمير في ضربت المقصر

وان التقدير في ان زبانه لم يعم الا هو ان كان زبانه لم يعم الا هو الا ان كان
 انفي بالآ وكذا في ان زبانه لم يعم الا بآه ان يعم بجزءه لم يعم بآه
 آه ولا يعم في ان شئته بآه بلا بس ولا يعم بآه بس بآه بس بآه
 زبانه لانه مستطاع له زبانه لم يعم بآه بس بآه بس بآه بس بآه
 وقوله انه يجوز ان يكون هو ما يعم بآه بس بآه بس بآه بس بآه
 وكذا في شرح الفصل وكذا في ما يعم بآه بس بآه بس بآه بس بآه
 مستطاعه ان يعم بآه بس بآه بس بآه بس بآه بس بآه بس بآه
 صغره والظاهر انه لا يبلغ الى حسب الظاهر وقوله انه يجوز ان
 ما بعد ما يعم بآه بس بآه بس بآه بس بآه بس بآه بس بآه بس بآه
 غير قوله وكذا في ان شئته بآه بلا بس ولا يعم بآه بس بآه
 وكذا في الثانية والثاني في قوله الفاء بمعنى الشرط عليه وقوله جملته
 بتقديره جملته ان هذه الآية جملته انما معطوف على الاول وانما معطوف
 على قوله وكذا في شئته بآه بس بآه بس بآه بس بآه بس بآه بس بآه
 جملته قوله الثانية ان بتقديره العار وقوله جملته انما معطوف على العطف
 مفرد على جملته لانه في الاثر بآه بس بآه بس بآه بس بآه بس بآه بس بآه
 يجوز ان يكون للسببية قال عليه خبره في ظرف لعملة الظرف المقدر والظاهر
 انه ظرف للسببية بين المبتدأ والخبر في ان قوله عن سببويه ظرف للسببية
 بين المبتدأ والخبر يوافق قوله ان الذين عند الله الاسلام ومنظر
 هذا الفاء انما قال مثل الالف اذا كانت زائفة او غير زائفة موقوفة
 كما في قوله نكا واما البسم فلا يقر جاز ان يعم ما بعده في ما قبله
 اذا التفت اليه لتوجيه خبره او في من هذا الوجه لغرض الاختصاص في الاخبار

ولله اقدار المقتضى ان يعم بآه بس بآه بس بآه بس بآه بس بآه بس بآه
 في المضاف او فيه كذلك والتقدير من انكم الزانية والظاهر انما يقال في الفصل
 والبسم ان ثبت انما جازعا وذلك ما بعده بس بآه بس بآه بس بآه
 وغيره لانه ما بعده في المبتدأ كلام ولا يعم في ان الفعل بالزائدة معطوف
 على ما قبله السببية بعد او لا يعم لان احواله الجواب والايام مقفلة
 الجواب هو الحكم وجوز ان يعم ان يقال ان ما بعده في النفس او السببية
 او لا يعم بل في ما بعده موقوفة لا يعم ما قبله واختيار المصنف في ان السببية
 استوفى الى قياس سنن ان يستغنى فيه نقض الثاني لثبوت نقض المقدم
 وهو ما ذهب اليه احمد او سببويه وانما قوله ذلك ان اوله في عليه لكان
 معناه ان اختيار المصنف وافق على بعض التقادير لكنه غير اقل الا في الواقع
 اصلا فان الثاني لا يعاين قوله لصيق الوقت في كلامه التحذير ضيق وقت
 ويوافق في القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر الا في قوله وفي اصطلاح
 النبي في معقول نقل اليه لعقل التحذير بكونه محذرا او محذرا منه قوله الاسم مثل
 في قوله البسملة في ان يعم الى اطلاق المعقول على اللفظ باعتبار ان محقق لانه العام
 في جميعه انما لا يعم بالصفة ان يقال بان يقع بدونه التقدير قال
 التحذير ما بعده من القسم الذي هو محذرا اما ظاهر او معناه والظاهر انما لا
 بعضا قال في لفظه طيب وانظر الى في الاغلب الا في طلبا وحيث يمكن ان ياتي
 في الشئ وسببويه بتقديره لا تحذره وغيره بتقديره حذر فظا والاولا في
 كذا في ذلك الشيخ الذي اذكر ان محذرا منه هذا القسم بكونه ظاهرا او معناه
 سواء كان الظاهر مضاهيا او لا وانظر يمكن ان في طلبا او غائبا في صيغة
 يجوز ان الشئ الذي في قوله اذكر محذرا منه نظرا اذكر مصدر في عطفه على قوله

تحذير خذ

[illegible][illegible]

على الفعل وهو مفعول ما بحسب المصنوع أو بحسب التحقيق **قوله** لا
 ان يرد بذكره نية لا يقال خرج المفعول له في قوله فوئيك المعلن
 لان العاقل في الجور هو الجائر لا الفعل لان التحقيق ان العاقل في الجور
 هو الفعل وانه المنصوب محلا والجائر هو المفعول به والمقصود
 فان التاديب انما يحصل بالضرر ان قلت كيف يحصل التاديب
 بالضرر وبضرر عليه مع اتحادهما بحسب الزمان قلنا ان التاديب
 ما يتبعه القاصب افع التاديب كل الشئ الذي العلة التامة و
 التاديب وانما يتبع التاديب لمفعله العلة الحقيقية وشأنه
 يحدث في القاطع والزمان ولو ضربت بالعلة الحقيقية لم يتبع
 عن العلة **قوله** وقعدت على الحرب جينا فيل وقال وجاريتي شجاعة
 لكان اسن لحاقم المناغرة للزجاج واظهار الحلاوة ويحتمل ان
 يقال فيه تعريض عليه وتنبه على عدم نفعه والاكتمال بظاهر الامر
قوله والقابله او القول يكون المفعول له مفعولا مستقلا كما هو
 من جالف فلا يقال للزجاج **قوله** فلما في الزجاج وقلنا ان فانه
 عنده قال فيلزم التكليف فانه عنده تصور لما رآه في قوله فاقام المفعول
 تفصيلا وبيان كما في ضربت تاديبا فان معناه اذبت بالضرر تاديبا
قوله وجبت في القودعة الحرب جينا فيه ان القودعة بظاهر بلات على
 للمين فان عدم على القودع بحسب التحقيق فكيف يصح ان يكون مصورا
 معير اللفظ فعلة اللهم الا ان يرد بانها في اثر الكيفية العاقلية بالنفس
 وهو القودعة الحرب كما في قوله بالشيعة الاثر المربى على الكيفية
 النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان ذلك في لغة في وجه **قوله** او ضربت

ضرب تاديب وقعدت قودعة من الظان ان المصور حقيقة هو
 الجور لا المذكور والخلاف المصور عليه لعمامة بنه في الجور كما
 ضربته مفعولا ان ضرب سبوط فالقول يانه على هذا التقدير مصور
 في لفظه فعله لا في شئ ورد قول الزجاج وردة الحصى اية
 وقع ضربته تاديبا ضربته لتاديب الرضا وقولك للتاديب
 الرضا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي معناه
 ولم يكن بارز في ضمير الفاعل فبدلنا وضع المظهر موضع المظهر
 اشارة الى انما حذف والمفرد وقديف بنه في انما المقدر ترك في
 اللفظ مع التاديب في النية والحذف هو الترك في اللفظ والنية ان
 انما فاعله عامل قال الشئ الرضا بعض النية لا يشترط ذلك وهو الذي يقدر
 في قلبي وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز قول امرئ القيس
 رضى الية عنه في ارج البلاء فاعطاه الله نكا النظرة استحقاقا للمصلحة
 في ستمت ما للبلية والسجى ابليس والمعطى النظرة هو الية لا يجوز ان
 قال لا يستلزم عطف حال العامل وهي الاستتمام على حال المفعول وهي
 الاستحقاق ويقان انا ابو علي عدم المقارنة في الزمان لقوله
 في القراءة الشدة جدا يوم ينفع الصادقين صدورهم بالنصب ان
 الصدورهم في الدنيا لا يخفى انما تدل اية على ان اتحاد الفاعل لا يشترط
 ولم يشترط ان يكون بكرة في شرط بعضهم لانه قد يقع موقفا لكن الغالب
 فيه التاكيد في ارج الغالب في الجور والتوفيق **قوله** او يكون زمان وجود
 احدثه ما يكون في قوله اول الحديث او بالعكس او بغير ذلك **قوله** لانه
 بهذه الشوايط اه قال المعنى انما يشترط ذلك لان حلة الافعال كثيرة بانها

جامعة للشيء الباطن فيصير له دليل على الامر المقدر **قوله** وفي بعض النسخ
 ان هذا الالهي شريف جدا يحيط به محيط الغنى في قايما مقام القاطن
 في مخلوقة من الخلق اختيار صفيها على مصدر الفعل من غير وجه المصدر
 نائباً عن نائب الفعل من غير تخصيص **قوله** وقد جعل بين العبر والبرهان
 قال في كلامه في كتابه العبر الحار الرشيق والاحكام والبرهان والوثوب
 ومنه في كلامه في تفسيره في تفسيره الوثوب برزخين **قوله** كان ذلك المعقول
 شرط بعضهم كونه معلوماً فعلا نظرا الى ان يكون في قولك ضروب زيدا
 وهو معطوف اتفاقا لا بفعل معه وينقضي ما قاله في نحو حبك وزيدا
 فان كان الكاف في قوله بفعل اذ انفع كيفك **قوله** يستعمل في الية وفي
 استعماله في الية وفي قياسه بغيره بقدر ان يقع في الية وفي
 زيادته **قوله** والمراد بمصاحبة المعقول الفعل واليكون حيث زيد
 وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاقتصار ويجوز في قوله لا يقتضيه
 ما زالت البر والنهب فان الما بسبب ما لم يكن ان يقال المراد بسبب
 مجازي مثل بل السيرة والجران **قوله** او مكان واحد المشهور لا يقتضيه
 بوجوه الزمان **قوله** اعلم ان ذهب بزور البنية قليل عند العقلاء
 هو منصوب بنفس الواو وفيه ان الواو في رعاية الفعل الواو في
 كونه في غاية ولو نصبت بغيره مطلقا لتضيق في كل وجه ومنه
 وقام الاقتصار منصوب بعب الطروف لانه كانت مقامه مع
 لكن لما كانت في الاصل وفي اعطى النصب ما يعود **قوله** واصل
 واد العطف بهذا الجوز تقديم المفعول معه فقدم في مصاحبة اتفاقا
 ولا على مصاحبة فلا لاي الفتح قال الشيخ الرضي لا يري منعاً من تقديم

قوله نحو لو كانت النافذة
 وفصلها من صفتها قال
 فكلون في كتابه فصار
 شيخنا زوده رضع النبي
 شيخنا زوده رضع النبي

المعقول من مطلقه فاعلم ان في هذه المصاحبة كما جاز تقديم المعطوف
 على ما لا لا يخرج من العطف المعطوف عليه **قوله** هذا سبب
 في المعينة لاني في انقبة في الية في جماع **قوله** ان وجوبه جعل كما
 ثمة وقوله اعطى فبينه احوال ويجوز ان يكون فاعضه والافعال
 من غير **قوله** الوجوب العطف فيه لان الاصل في قوله الوجوب
 الواو والعطف واليكون عليه مصاحبة على كراهية المصاحبة وفي
 المثال المعقول لا يمكن التخصيص بالنصب على المصاحبة كونه
 التخصيص في العطف الذي هو الاصل في قوله ان قلت فان لم
 في المثال المذكور ليس مفعولاً معه وكلاماً فيه فلا حاجة الى قوله لم
 لغيره في قوله كان الكلام هنا لا يخص به والالم بغيره في قوله
 العطف **قوله** فان العطف فيه منع ذهب الجوز الى ان العطف
 في الصورة المذكورة فيجوز ولهم هذا قالوا ان النصب مختار
قوله حيث لا يجز على علم العام المعنوية بلا حاجة قال الشيخ الرضي
 ابي بن ثمانية وهي التخصيص على المصاحبة ولهذا يجوز الجوز القوم
 المصاحبة مع اختياره العطف قال والاول ان يقال ان قصور
 على جهة وجوب النصب والافعال **قوله** لان العطف على التخصيص
 قال الشيخ الرضي في الكوفيين يجوز ان في السعة والبصرون للضرورة
 في السعة فيجوزونه بذلك وذلك باعتبار جوف الجوز مع انه لا يعمل
 مقدر قال الا ان السجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص
 على المصاحبة وهو اول ما قاله ان نص لوروده في قوله تعالى
 سألوه والارحام بالجر في قوله **قوله** والافعال مفعولاً في الفعل

المعشور بالفتح المفعول في المثالين الاولين كلمة المفعول وحروف الظاهر
 للمفعول وفي الاخير ايضا شيان كلمة المفعول والاولى ان يكون المفعول
 بعين الفعل والصفة فالصفة لا تعلق بعين الفعل في هذه الامثلة فكون المفعول
 امرين بخلاف هذا ذلك وابان ويجوز ما نسب ويؤيد فان التعلق في المفعول
 لغوات في صورة حرف الجر يستلزم في المثال الاول وجوز ما نسب صورة
 المفعول كما في المثال الثاني والمص لم يفرق بين المفعول في الحكم
 والشيء الرضي فرقا في الحكم بين الاولين والاخرين وبيان الاخرين
 لان المعنى ما يصح وما ياتى متعلق بمفعول الكلام السابق كما في المثال
 وليس له لغيره وانما كنفا وذلك لان قوله مثل ما زيد ومحمد في قوله
 فغيره وذلك مثل ما زيد ومحمد وان العاقل المفعول مع جواز العطف فغير
 ما زيد ومحمد ووض عليه حال المثالين الاخرين وكل قضية متضمنة بالحكم
 فتلك العضايا متضمنة لا تكام ككنا بمعنى العاقل في تلك الامثلة
قال في الحال من حال الشيء يحول ان القلب وان هذا القسم به لا يخلو
 انقلابا قال ما ياتي هيئة الفاعل الهيئة في الاصل الحلية الظاهرة
 للمعنى الشيء كذا في المعرب والماء بهذا الحالة وهي الهيئة ان يكون في جيب
 كحقنا وهي الحال حقيقة او جيب نقر بها وهي الحال صورة في قوله تعالى
 فادخلوا يا خالدين الا مغربين تخلو وتكون خط هذا الشوب في قوله تعالى
 قوله تعالى وبشرناه بالحق نبيا ان قدره بقوة وايضا منهم ان يكون باعنا
 حال نفس الفاعل والمفعول باعتبار حال متعلق بهم فلا بد من الفصل بجا
 زيد وابوه قائم لكن بعد الانفص بقولك اينك وزيد قائم والنسب الى
 صاحب الفصل في دفعه انه قال في بعض نحوانية لما زيد قائم ببيان الهيئة

لنفس الفاعل او المفعول ما ياتي حاله الا شيان وقد استمر في كل منهما التغير
 في الموضع باللازم فكذلك الهيئة اللازمة هي الموضع وذلك بقوله لان قائم
 غير ليس هيئة زمان زمان لا ياتي ولا ياتي ولا ياتي في المكان ما كان مبان
 وفقر في فاعل الا شيان في قوله فمفعول لم ياتي في قوله الا شيان في قوله
 عبارة المفعول لا ياتي عليه دلالة ظاهرة في قوله في الشرح الرضي ان الحكم
 على صري بين متعلق وتوكيد وكل منهما حولا لا خلاف ما جرت عليه الامثلة
 في الكلام بتقدير بوقت حصول بوقت حصول متعلق كقولك الذي في ذلك
 الكلام بالفاعل او المفعول او بما جاز في ايها وبقوله في كلامي في قوله
 كماله الثانية في ركب زيد وركب مع ركبته فلا بد ان المفعول في قوله
 المفعول كسم غير حدث في غير ركضون جمله وقولنا في قوله احراز
 على رجب في قوله **قوله** ان في حيث هو فاعل او في دلالة الحال على ان مدلولها
 هيئة الفاعل او المفعول في حيث انه فاعل او مفعول نحو قائم نعم انما في
 هيئة الفاعل او المفعول في زمان متعلق الفعل بها **قوله** لا يجمع اذا وقعت
 حال الفاعل والمفعول في الزيادة كقولك ضربت رابعا زيدا رابعا واجمع كقولك
 واذ اتيته فان كان هناك فزينة بعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوله
 كيف ما كانا كقولك كيف متعديا متعديا وان لم يكن فالاولى جملا كذا ومنه
 بجيب صاحب كقولك كيف متعديا متعديا ويجوز على ضعف جوا في قوله
 بجيبه وتأخره حال الفاعل ليقع اتصال الحين بجيب صاحبه فكنا في الشرح
 الرضي وقال بعض مشرحة المفصل في الحال الخوف ان ترتب على صورته
 صاحبها **لفظا** وتبعه بغيره الفاعل او المفعول او حال غيره او في المكان
 المحذور كما في المثال في الشرح ان القلب بان يكون به شرك الى هذا

قال ذلك روي بالاضافة وانما قال انفسا للشيء لان الحال لا يقع بعلا الا ان
 يكون الاستثناء مفعولا والاستثناء لا يكون في اوجب الاندراج انما
 انما حسن التكميل لان الابقع ما هو باجاء فلا يقع ان يكون الحال مفعولا
 لانقطاعه عن وجهه نظره وان وقع الصفة بعلا او مفعولا على الحال
 انما حسن التكميل لان التقديم بوجه الدليل بالصفة ويجوز ان يكون
 ومن يكون غالبا للشيء بين المتبادر والجزء الذي جعل مفعولا وهو ان
 يتوقف غالبا ولم يرد ان قال قولك في الحقيقة لا يكون المفعول
 على انفس الدخال قال فكذلك في الحقيقة انما هو المفعول والغرض بالصدر انما
 والحق ان الجواب المقتضى من انفس الرجل انفسا ان لم يرد ان انفسا في الحقيقة
 انفسا بمراد انفسا وسيلاب شدة شدة ولا يقع في انفسا
 انفسا بمراد انفسا قال فكذلك في الحقيقة العطف ما هو انفسا واليه من مبدل
 الابل والمركب المشايخ في جاب شدة فباينين قال ومرت به ووجهه قال
 فكذلك في الحقيقة الوتر مصدر وحيد وهو واحد كوجده ووجده وحده
 قال الشيخ الرضي ووجهه لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المفعول واللام
 الا في مواضع مخصوصة فليجوز ان يقال ان اصله التام ثم حذفه ليعتد
 المضاف اليه مقامه كما في في اقسام الصلوة **قال** مقرر فاعلم ان هذا بصفة
 الخطاب قال فكل مرة في كتابه بنهم الجهم والجهل في الجهم بنهم الجهم
 وقال الفاء هو بفتح الجهم المشقة وبضمها المشقة **قال** متداول ان يكونا
قوله وتأويله على وجهين قال الشيخ الرضي انما العرفه ظاهر ان كانت مفعولا
 كان بفتحها بالاضافة او باللام وتأويله على الوجهين وان كان مفعولا
 كان بفتحها ايضا كذلك وتأويله انما في الحقيقة كخدرت بهم اثم العفر ان

ضارده

كثيرا

كثيرا استعمل بكسر النون ووجهه انفسا ووجهه الاول قال اول اوله وكذا
 للدخال انفسا بهم وكذا بهم انفسا بهم فان كان الاستثناء مفعولا اذا انفسا
 الى ضمير ما تقدم منصوبه في الجملة على الحال الوتر مفعول النكرة التي هي في الجملة
 وتأويله انما فاعلم انهم **قال** انما مصدر لا فعل او لصفة شدة ان مفعولا
 وهو انفسا بمراد انفسا في المثال الاول واجب وانفسا في المثال الثاني على فاعله الشئ الرضي
 فاعلم ان مفعولا موضع النكرة انفسا ان الاسم للمعرب الذي هو انفسا
 فان كان صاعدا فاعلم ان كان مفعولا كان مفعولا لوجب الاول لا التقديم
 ولهم بين الحال مشتركة كوجاه رجل وزيد ركبين **قال** يستخلص منه ان الحال
 انفسا في المثالين او في المفعول به وكذا مفعولا في المثالين خلافا لما في المفسر
 انفسا في المثالين لان يقال انما حكمه انفسا فلا يلزم انفسا في المثالين بالانفسا
 انفسا في المثالين **قال** وليلا بلنفس بالصفة فانه ان هذا الانفسا لو كان مفعولا
 لوجب التقديم وان كانت النكرة مخصوصة لوجب الانفسا **قال** ولا يقدم
 على العالم الموصوف دون المفعول فان تقديمه عليه جائز لانما ان كنعده بالاول
 لمعارف اصلا وهو العطف او عوض تقرب في الافعال كقول النوب او بضم
 على انفسا بضم النون او بفتحها او بلام الموصول ووجه سائر الموصولات كوجوه الذين ركب
 جاء **قال** في هذا انفسا بفتح النون وقادرا على انفسا ان الدال على حرفين
 مضاعفا اخر يوافق على حرفين موقوفين نحو ضارب زيد ممر او مضارب زيد
 ممر ويضرب ممر ممر وفقدان على غير موقوفين كزيد ممر وفان التشبيه
 بدل من غير حدث مشترك بين المشبه والمشببه لكن لا بد من مفعولا
 حدثت ووجهه انفسا بفتح النون بجزء اختلاف المحدثين الوجه كالمكان او الزمان
 او المفعول او الحال الى غير ذلك واذ اختلاف ما رويها لم يمتنع بالعبارة على ما

كلامهما ما يتعلق به الفهم ان يلى ذلك المعنى صواب ذلك قوله
 به وان لم يقدم على العام الضعيف وذلك ان العلم لا يرفع اليه
 والخاص على البيان فيكون له وقفا على ان يكون له القوة واليوم
 السبب وهو ان السبب من شرطه قوله في هذا المعنى الكلام ويكون قوله
 بخلاف المظن فالاعمال المعنوية كما انه حال في هذا المعنى لا يعظم على الاعمال
 الباطنية ويجعل ان يكون اعترافه بضعته بغيره لطيفا **قوله** وانما اذا جعلته
 اليه ذهب اليه في شدة كبره في الشهادة اليه **قوله** فاعلم انه لا يرفع اليه
 وهو ان الظرف يتقدم على العام المعنوي ان في قوله يرفع لولا ان العلم
 المعنوي طرفا او شبهه فانه لولا ان العلم لم يكن له ثم تقدم الظرف فلهذا
 قال الشيخ الرضى قد صرح ابن بمان ان جواز تقدم العلم لا يظفر في قوله
 على العام المعنوي اذا كان طرفا او شبهه وفي ذلك العبد البصر والكم شدة
 فانه حال والعام بسنن **قال** ولا يرفع الجور المقهور جواز تقدم العلم
 كان مرفوعا او منصوبا في ذهب اليه البصريين واما المكونون فلا يرفعون
 تقدم علم الا في صورة واحدة وهي اذا كان صاحب مرفوعا وهي ان يرفع
 على العام **قوله** سواء كان جورا بالاضافة كشيء منه ما اذا كان المضاف
 به مضاف اليه او جاز فيهم المضاف اليه فانه قد يكون المتقدم لكن
 على فلهذا نحو بذكر ما شيا يورثه وينتبع ضيقا ملء ابراهيم **قوله** لان
 الحال تابع له قبل الا يرفع نحو كتابه زيد لان العلم فيه حيث انه منزه
 محله قبل العلم وان امتنع بعارض الالتماس بالابتداء فيجب دفعه
 على صاحب الجور انه كنه العلم على الجور ولهم سماع من الغضاه بتقديم قوله
 لوقع **قوله** كما قيل كافة حاله الكاف في المعنى وما رسلناك الا مائة

على يفرهم

على يفرهم ان يملك انهم يعلمونهم ويملكونهم على انهم لا يملكونهم
 يعلمونهم فليكن انهم لا يملكونهم في قوله لا يملكونهم لان العلم لا يرفع
 معوث على التعليل ان يملك الحال قبله فاعلم في قوله ان يكون الكيف في وقت
 الارباع وليس كذلك لانه اجنب عنه فلهذا الحال قد ورد في اليبقى لا يرفع
 ان يكون في هذا المعنى كغيره في الشهادة اليه **قوله** وانما في المبالغة كما كان في
 والمبالغة وكثير منهم ذهب اليه ان ما في المبالغة مخصوصة بغيره وفعل
 في فعل **قوله** المبالغة كقوله ان عادت ثلثة **قوله** ويصبرهم بغيره
 يصبر ان يرفع كقوله في قوله حال مقدرة **قوله** والحل تكلف ونعسف لان
 كافة كقوله لانه لا يرفع في مضاف كقوله في الشرح الرضى ولا يرفع في
 المبالغة منه هذا المعنى **قوله** سواء كان الدال مشتقا او جازا قال الشيخ
 الذي في الاحوال الغير المشتقة قياس الحال الموطنة وهي اسم جاز
 موصوف بصيغة هي الحال في الحقيقة وكان الاسم الجاهل وطال الطريق لما
 حال في الحقيقة كقوله لكان انزلناه قرنا عربيا وكوجاه زيد رجل ابريقا
 ما يقصد به التشبيه كوجاه زيد اسد لان اسد وشيئا مما في الحال
 في نحو بيت الشاة ودرهما وضابطه ان نقص المقيس فيجعل
 لكل وجه اجزا على مقيسها وتنصب ذلك القسط على الحال وتأتي بعده
 في قوله او ما في المصطف او حرف الجر نحو بيت البتر فبين بديهم **قوله**
 هو ما يلقى فيه فوضحة الاظهار ان يقال ما يلقى فيه نوع موضحة فالصراح
 بغيره فاما قوله ما يلقى في قوله ما يلقى في قوله ثم يلقى في قوله
 ثم يلقى في قوله وهو ما فيه خلاصة ولين **قوله** ولا حاجة ان يورث البصر
 هو اذا كان اشارة الى الخبر لان البصر هو الخبر كما بر عليه شذوذا اما

اذا كان اشتراكه في الحقيقة كما هو الظاهر فبقاؤهما مع الصريح وفي الصريح او كذا
قوله لانه اذا تخلف بشئ واحد قد تم تقصيد ذلك في ذن احد اثنين **قال** وكذا
 جمل فالشيخ الرضائي قد تقدم اجماله اجمالية مقام معرفة تعريف اجزاء الاول
 منها احزاب اجمال وبتنظيم تنكره ليعلمه مقام اجمال وفاه ال في ثلثه نحو
 بغير ان زويد يدين بالان التقيد بالتقدم وكيفية الاشتراك بغيرهم والاصل
 كاشاة بغيرهم وكذا قراهم بعث الشاة ودرهما والواو يجمع مع كافي كل
 رجل وضمنه الى شاة ودرهم فهو وان فخص بهما الجواب ان يقولوا ان
قال اجمالا يجوز ان ياتي به على الاصل كاشاة بغيرهم وكاشاة ودرهم
قوله لان الحال بمنزلة الجرح ولان الحال يتغير بغير الفعل بالفاظ او المفعول
 بوقت وقوع مفعولها ولا يقصد منه الاثبات وقوع مفعولها **قوله** وهي
 والواو لما كانت اجمالية اجمالية فضيلة احداث الى زيادة ربط ولهذا لا يكون
 الواو رابطة في الجملة الواقعة خبر اووصفا الا اذا حصل لها ادنى الفضل
 وذلك لوقوعها بعد الاكحوسنك الاوانت كذا وما جاء في الاو هو
فقر **قال** فلا كسمية وفي كذا الجملة المصدرية بليس لانها كذا النفي على الاوجه
 ولا يدل على الزمان فهو كرف نفي راض على الاسمية وقد كلفوا الاسمية **قوله** ان
 عطف ظهور الملازمة نحو جرت زير على الباب وهو قليل **قوله** لان ذلك على
 الربط في اول الامر لانه في الاصل للجمع مع التبع التي داخلة الى النظر الى
 السابق **قال** والمضارع المثبت بالضم قد سمع بالواو وذلك لان جملتها
 شابهت المفعول والالفه خبر مبتدأ نحو ذرف وشترط في المضارع الواقع
 حالا خلوة من حرف الاستقبال كاتين ولتن ونحوهما **قوله** المستقلة
 على المضارع المنفي وان كان يلزم خلافا لما ذكره في فانه قال لا ينفذ منه

الواو

الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضائي ان المضارع بلفظة لم
 بوجه الواو واذا انشأ المضارع بلا زمة الضمير والاعقاب كذا في الواو **قوله**
 اجمالا يقول انه هذا تحقيق ذكروا السيد الشريف والمضارع بها كلام بعيد
 عن التحقيق في ذلك لا تذكره **قال** يجوز حذف الضمير في قوله
 فبات في مواضع منها ما اذا بين الحال او زيادة عن او بغيره وقوله بالفاء
 او ثم يقول في الضمير بغيرهم فضا عدا او ثم زائرا ان قد ذهب الضمير
 ضاع عدا او ثم قد ذهب الضمير زائرا آخر في الاشارة ونقول في ضمير الضمير قوله
 كل يوم جزاء في القرآن فضا عدا او ثم زائرا ان قد ذهب الضمير في كل يوم
 في الزيادة والصعود **قوله** وهي الحال المؤكدة اه هي اما لتقديم مفعولها
 الجرح وتاكيد واما الاستدلال على مضمونه على سبيل منع التحلو **قوله** والمنفصلة
 قيد للعالم بخلاف المؤكدة فانها ليست قيدا لمخصصا للعالم فالقول بان
 الحال مطلقا قيد للعالم بغير جميع الا انما قيدا بحسب العبارة والتصور
قال انه اصح وذلك بتقديم من سيبويه قال الشيخ الرضائي فيه نظر الا ان
 لمؤكدة بلقت اللاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى
 اعلمه عطوفا فهو مفعول فان لا حال ثم قال والاولى عندى ما ذهب اليه ابن
 مالك وهو ان العالم يقع الجملة فكانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا وذلك
 المعنى يقول من شئت جاز ان يعطوا وكان العالم في مفعولها ولهذا لا يتقدم
 المؤكدة المؤكدة على حرف الجملة ولا احدها **قوله** او يفتح اشبه معطوف
 على قوله هذا المعنى فيكون لاجق منشعبا معنيين التحقيق والاشبات
 وللاجق جرد المعنى وهو معنى التحقيق ولما بين المعنى اللغوي بها اراد ان
 يبين ان متعلق التحقيق في صورتين متعلق بالاشبات في الصورة

في مقابلة الحارث الطائي والمراد هنا هو الثاني لكنه غير مستقر
 بحسب الوضع ولهذا يكون حقيقة في كل واحد من معانيها في الحارث والعنبر
 فان اطلاقه على خصوص قصته منه جار **قوله** وكذا يقع به الاثر اذ
 اوصاف المرحات قبل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة لذلك فيجب
 لا يقال في لاجدالي ذكره فيسقط لان صفته مشتركة في جميعها فربما يكون لها
 لقول مجوسه ان يقال ان ذكره فيسقط لافتراج الفرائض الا ان المعينة
 لم يرد في المشركين **قوله** ولا يرام في هذا المقهورم ان قلت هو انصف
 ان لا يصح التمييز عن اسم الله رة مع ان كثيرا منهم اوجبوا الى ان مثلاً
 في قوله ما اذا اراد الله بهذا مثلاً ان مثلاً غير عنه ذال حال عنه وكذا الحال
 في رجلا في هذا رة فقلت لعل هذا معهم مبنى على ارادة مبرهم في اسم الله
 كما في ربه رجلا ونعم رجلا **قوله** ولا يرام فيه الا انه حيث ذاته ماله
 اذ ذات الرطل بالمعنى المذكور هو الصحة ولا يرام فيها انما لا يرام فيها يوزن
 بها كما اشترى الله في كثره **قوله** والانه حيث وصفه هذه الحقيقة راجع
 الى الوزن كما ان الاول راجع بالحقيقة الى كونه **قوله** فانه في قوة قولنا
 طالب شيء ونسب الى زيد قال الشيخ الرضى الذات المقدرة اما صفته
 اما ان تصب عنه اذا صح اضافة التمييز اليه كما في طالب زيد نف وجلا
 واما في صفاته اليه اذ انهم يصح اضافة التمييز اليه فيقول في كفي زيد
 رجلا وسيد كفي سعي زيد على انه يكون زيد بلا مسمى او عطف بيان له
 قال المحقق الشريف في كسر هذه الذات المقدرة في هذين المثالين ايضا صفته
 لاكن اذ قلنا كفي زيد كان هناك ابرام في ان الكافي من زيد ما اذا ما ابرام
 رجوليه او شراوته واذا قلت رجلا وسيدا كان الجمع كفي رجوليه او شراوته

في مقابلة حيث هو اب لا اذ ان اوله من استغفنه وانما في ان
 كحقت ابوتة لكن **قوله** ان شرط وجوب صرف عاملها او شرط في وجوب
 صرف عاملها انما قدرت هذه الامور الثلاثة لان الحق ان الحال المذكورة
 قد يكون في كل من قبله كقوله لا ولا تقوى في الارض فحينئذ انما لا
 تقوى واوله من خصص المذكور بالجملة الكلية باول امثاله بالخصوص
 قوله تعالى فحينئذ ينفخ الصور ويكبر في صفة الصفوة مقام احصاء
قال التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمعين كسر اي تزيل وقد يقال فيها
 لان المنكح غير من بين الاجناس يرفع الابرار الاظهر في تفسيره ان
 يقال انه جنس ذكر لقول مجوسه صانع للاجناس المختلفة متفاضل للجناس
 واحد منها بالذكر والاصل فيه التذكير لان التعريف لا يترك على الفرض منه جاز
 الكوثر من تعريفه باللام والاضافة كونه من رتبة والم بطنة وسعة
 نفسه الى غير ذلك وهذا البصر بين ان جنس رتبة يعني جنس في رتبة وان
 بطنة معين فيه متكا وان سفة نفسه يعني سفة في نفسه او بمعنى سفة
 بالثبوت لان الاصل سفتت نفسه فلما حول الفعل الى التمييز انصب
 ما بعده بوضع الفعل عليه فصار بمعنى سفة بالثبوت **قوله** في التمييز هو النوع
 له من حيث انه موضوع له لعم الوضع مثلاً للموضوع النوعي اجمالا لان
 سماء العدد والكيل والوزن اذا اريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد والكيل
 والوزن لا يستدعي تمييزا او انما يستدعيه اذا اريد بها العدد والكيل
 والوزن كما سيجي وهي في هذا **قوله** لكن المطلق منصرف الى الكمال
 رفع عما ذكره الشيخ الرضى من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق
 ويمكن ان يتوهم ان في بان الثابت قوي يقال في مقابلة المعلوم وقد يقال

قوله ثم فقهه مفرد جعل على صفة كماله **قوله** وقال الشيخ الرضائي انه
 عن في فقهه بغيره ان ما بعده يصور حسب ما قبله كما يقال فقلت ادرك الى
 سبب امرك فالتفت صاعدا ورؤى العرفان الفقد لا بد له سبب له او سببه
 في جملة ان النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شئ في الظاهر ونسبة
 اليه في الحقيقة غيره فزينة الشجرة فكل النسبة او ان سبب ذلك الغير
 لانه سبب الاعتبار ما يستدعي التميز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما
 جعله على انتصاب فقهه ان الاسم الذي صدر انتصاب التميز عند كونه
 في طاب نفس لانه لو لانه لم يزل طاب الله لم يكن ينتصب
 فيجب ان كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعلم ان طاب نفس يرتفع في
 سبب انتصاب نفس وكذا معنى قوله انتصاب من تمام الكلام
 عن تمام الاسم بين انما سبب انتصاب التميز بشيئا له بالحق والفرق
 بين هو تمام الفاصل ويجوز ان يقال ايضا ان معنى في هذه المواضع معنى بعد كما
 في قوله تعالى طاب فطنه طابق والاول اولى **قوله** وهو ما يفرد به الشيء وذلك
 انما يعكس مشهور موضع لذلك كالتعود والرجوع ومقابلته في مشهور
 ولا موضع لذلك كقوله تعالى الاوض ذبنا ذاعلنا منور ما يعلو به وقوله
 غفور زبور رجلا واما غيرك انسان وسواك رجلا في كل ملك بالقدرة
 ولو بطولك رجلا وبقره رضا **قوله** ومنه ان سبب انتصابه على انفسه
 وهو افضل من المكن بالشر **قوله** وهو المتون لفظا او تقريبا كما في قوله
 عشر وكم رجلا **قوله** او العون سواء كان في التنبيه او في التوجيه
 لان العون كونه حسونا ورجلا لان القيمة كونه عن ذات مقدرة **قوله** لان
 المضاف ايضا فان الاسم لا يضاف الى اسمين بدو عاطف

في التميز وهو البيان بعد البيان ليكن له اوضح لكن البيان عن البينة لا ينفق
 عن التميز كقولك فقهه فيهم في الهم ما شئتم **قوله** اذا جعله لا ينفق
 لانه مطلق له كذا التميز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال في العكس لا ينفق
 عن متضمن ذلك الفعل كقوله تعالى ارض عيوننا غاياتي بالبح لان التميز ينفع
 في كل ما انتصب وخلق في نفسه لان التكميل ما قصد به تميزه والتميز ان
 التميز في نفسه **قوله** وذلك هو شئ حوكك ريح زبور ريح مغير ريح بحارة زبور
 كقوله ما جاز بحته **قوله** فلاف لما في حسنا وجهه وتتميمه لا يقتض
 نظر الى قوله العام قال سيبويه كلام العرب كقوله لا تلبس **قوله**
 قول الشاعر جوتني جيتد الشواء **قوله** التوجوا الى قبل الرقابة الصحيح وما لا
 نفس فلا تشك **قوله** بالحق وفي بعض الروايات بالحق **قوله** وما قبل
 بحكم الله ان يكون مطلب المذكور مفسر التظلم المقدر الذي يظلمه الله
 السليم فتمت **قوله** غير فادح من العكس او بنا عكسهم على التظلم الذي
 يقبله الطبع السليم **قوله** المستثنى منه كقوله في وهو العرف
 واما سمي هذا القسم من المقصود بذلك لان التكميل يطلب من نفسه
 صرفه في حكم ان مفعول من التناول فيه لكنه مفعول عنه بالعرف لئلا يكون معنى الفقه
 ونظيره التميز في وقوع المؤمنين في الكفر بالاخراج في الآية الكريمة اللوح
 الذين اختلفوا فيهم من الظلمات الى النور **قوله** كافية في تقسيم وفي الحكم عليه
 ايضا ولو فقهه فيهم في الزاوية كافية في الحكم اذ بان تفرقه بغيرهم من تفرق
 في جميعها بشيئا الله في سره هو اهو احكاما كذا الحاصل قال المستثنى مشترك
 لفظي بين المقصود والمقتضى لان ما بينهما مختلفان فان احدهما خرج والاخر
 خرج والباقي جمع شئين فتمت **قوله** في تعريف واحد كقوله في تعريف

لجواز ثبوت قدر مشترك بين المتعديين المختلفين في العلم المتفرقة وادراكها كذا
والمتشابه المشترك بين الانسان والفرس فكل واحد منهما يقول ان المتشابه هو
المتشابه في القوة والاشياء في العلم فاما قوله فبقا واشبا مع انه يشترك عليه عند الإطلاق
من المتشابهين في نفسية العلم القسريين ووضع للغير في قوله المذموم وهو منسوب
اليه فيخرج في دفعه ان تكلف هو من اجزاء حال المدلول على القول
والاشياء كما جعل للغير في قوله لان المتشابه في الحقيقة ليست في بعضهم قال
المتشابه منقطع فاما في بعضهم فاما هذا القول على اداة الاستثنا وفيه جواز
لان العقل المستثنى جاز فيه **قوله** لا يمكن اجزاء ما عليه بخصوصه الا بعد
الخصوص **قال** فالمقتضى الثاني للتفسير **قوله** من هو في جنس من هو كان اعم مما في
او اكثر منه او مساو له هنا بشكل مشهور وهو ان رجا في جواب القوم
الارزاء اما داخل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون جازما
لان اخراج شئ من قومه ودخوله يلزم ايضا مخالفة الابحار والعقل الصحيح فانك
لو قلت له على دينار الادنى كان الدنانير داخل في الموشاة وعلى الاول
يلزم التناقض الصريح فكيف وقع في كلام المدعي وكلام العقل **قوله** واجيب عنه
بوجوه واشار الشيخ الرضي ما اشار به الاكثر من وجوه وقال هذا هو
الصحيح وصاحبه ان التناقض اما اذا قدمت نسبة الجحيم على الاستثنا ولكن
متأخرة عنه لان المنسوب اليه هو الجحيم المركبة المستثناة فلهذا والمتشابه
والنسبة متأخرة المنسوب فالمنسوب اليه في جاح القوم الارزاء القوم
الخرج منهم زيرا القوم اطلاق من يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب
لا يتم في بعض ادوات الاستثنا كما ظاهرا عندنا في المحال فان وفيه
ان النسبة فيكونان متأخرين عنهما نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثنا

المتشابه منه ينسب من العلم والظن كما يصح قوله اليه في المذموم ما اجاب
فعنه **قوله** ان كان كما يصح ان قوله والا وهو منسوبة في هذه العبارة
مشهورة وهي التناقض الشرطية الاول في بطايع زير نف فان نف
بهم يصح جعلها ان يقب عنه ولا يصح ان يكون مقتضى وجاب فكذلك
يتقيد بمقدور يكون المتقيد لم يكن مضاهيا ان يقب عنه وكذا في مقدم
الشرطية الثانية ذلك لئلا ينقض عقل طالب زير نف وجاب القاض
الربيعي بان نقب كما يصح ان يكون لما انصب عنه بان يكون معناه طالب
زير من حيث انه له نفس من النفوس صح ان يكون مقتضى بان يكون معناه
طالب زير من حيث ان له نفس تعلق به واخص هذا الجواب وقوله
صحيح مدبر وفيه نظير اما اول فلان للنفس ثلثة معان ذات الشيء والعقل
اعداؤه والقوة الحيوانية والنفس ليس الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير
صالح للتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو كانت
الشرطية بمعنى لا يجوز بل لم يحسم هذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال انه خارج
عن هذا الحكم لانه في حكم الصفوة اذ يغني به هذا الكلام في الرجولية
ويكفي في الجواب عن الشبهة بان مادة النقص لو كانت هذا الحكم كانه الجواب
ذلك ولو كان المثال الاول قلنا لو اريد بالنقص القوة الحركية او القوة
الحسية لكان المعنى قطعا ولو اريد الذات لم يصح ان يكون غير اذ
الذات من حيث هي ليس لها الطيب ان قلت المراد الشخص مع صفاته
قلنا في كان في حكم صلا في المثال المذكور لو سلم معلما فيه التغيير قلنا المراد يكون
لما انصب عنه تحت اسم عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحته بهذا كما كان
الخاص المراد والمراد بكونه مقتضى صفاته الاضافة اليه ولا يخفى صحته اضافة النفس

الى زيد وبعض الشرائع لا يجازيه **قوله** وهو مقدر معطوف في مقدم الشرطية
 الاولى والفقير غير ثم كان اسما يوجب جعله لما انتصب عنه وعطفه فان ان يكون له
 وللعطف واعترض عليه بوجهه من جهة لزوم الخ والمقدم والسنة وقد فرغ
 بتقدير المقدم بكونه قبل جعل العجز او جعل مقتضى الشرائع كما هو في قوله عجزا
 وثانها معلوم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية الثانية تقي مقدم
 الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانساقا المركب بانساقا احد الجزين
 او بانهما كليهما فبذلك ان يكون التيميم اذا كان لما انتصب عنه مقصدا كان
 مقصدا واذ لم يكن مقصدا لم يكن مقصدا للمقتضى ورفق الاخر بان هذا التيميم واقع
 في الاول بمقتضى معطوف في تالي بوجه الشرطية والمقدم والاولى لمقتضى قوله
 ولا يخفى سماحة هذا الجواب **قوله** والمزاد يجعل له اطلاقه عليه جعل الشيخ الرضا
 صفات الشيء كالمعلم من قسم ما يصح جعله لما انتصب عنه **قوله** بان يكون مقصدا في
 الالزام عنه فيه مسامحة **قوله** وهو الذات المعززة افع الشيء المنسوب اليه
 زيد المعطوف لزيد المعطوف بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المعززة مطلقا هو
 الشيخ المنسوب اليه كما ذكرناه **قوله** الواو يوجب مع وهي بعيدة عن مقابلة
 كبركان من حيث انه فاعل مفعول ونظيره مقالة الشيخ الرضا وهو ان المنسوب
 في عبارة النجاة في شتر اهره ذاب ان شتر اهره لفظا فاعل مفعول غير من
 النسبة بغيره (الكاكيتين بعدا لفظا مفعول كان مفعول فاعلا بوجهه في كلاهما
قوله لان من شتر اهره في التيميم في قسمه الاول مطلق وفي قسمه الثاني مبتدأ اذا كان
 لما انتصب عنه وقدم مطلقا هكذا قاله الشيخ الرضا وقال في التفسير في قوله
 للذرة من فارس ولا يقال عجزا في شتر اهره من ذرههم والفرق ان الاصل كما يحتمل
 التيميم بحكم حال من خلفه التيميم **قوله** فكيف في حيث افع فاعلا ولفظ الوض

في التيميم

وان انتصب مع حرف انتصابه اليه لزم خلاف المقصود **قوله** فاذا تم
 الكلام بهذه الاشياء فكل الشيخ الرضا قد بين ان كل انتصب عنه التيميم
 وذلك في شترين احدهما التيميم وهو الاخر وكذا في الثانية مع التيميم
 التيميم كونه مقصدا في قوله لا يملك قضية الله وقد اجماعا اذا كان التيميم من جهة
 التيميم التيميم كونه مقصدا في قوله لا يملك قضية الله وقد اجماعا اذا كان التيميم من جهة
 التيميم التيميم كونه مقصدا في قوله لا يملك قضية الله وقد اجماعا اذا كان التيميم من جهة
 نوعي التيميم فاما بوجه ذكره في الاسكس الرضا حكاه في حروف الهمزة مصر باحد اربعة وعشرين صاعا
 رابع اربع الوردن ثمان الاول رابع بلغة في الوردن **قوله** في قوله
 قوله في جمع ضمير الضمير رابع التيميم بغيره في قوله لا يملك قضية الله لان هذا الحكم
 لا يجوز في العدد فاعلا بغيره شترين مفعول سواء كان جنس اولاه سواء تضمنوا
 الانواع او لا قال الشيخ الرضا اذا قصد به الانواع او غير التيميم مع الثاني
 نحو شترين مفعول اذا لم يقصد به الانواع وجب كونه مع الثاني وهو
 ما يشبه اجزاءه البشرك اجزاءه في اسم الكل ان اذا كان له جوهرا
 فكلما ذلك لان الاقوة جنس مع ان ليس لها اجزاء **قوله** ويمكن ان يجاب
 عنه كان هو البشرك في معنى على الشرك والافالظاهر ان الجملة بفتح الفاء
 او كسر البشرك باب الجنس الذي يحسن فيه فان احسن بها ما هو اجود منه
 البشرك كما يحسن ولو قصد بعدا فاعلا بوجهه لزم لم يجمع التيميم واجمع **قوله**
 وعجزون عدل ثوبين عدل بيبك ماروما متدة **قوله** او كسر ان وجد التيميم
 هذا الاصطلاح منسب للسبب **قوله** يكون الجمع ارادته نون اجمع **قوله**
 لانه لا يعلم ملكا عدوا ضا في شترين لا يخفى ان رمضان لو كان غير الحاء
 لكان ولو لم يكن غير الحاء لكان غير الحاء لكان غير الحاء لكان غير الحاء لكان غير الحاء

ان يمانية

تقدير ان لا يكون على **قوله** وغيره قد قال الشيخ الرضي هو في دفع حصول
بالنظر به اسم خاص فيه اصله وكيفية بحيث يقع اطلاق اسم ذلك بالاصل
عليه كقوله فانه قد يرد ويدخل في معنى التغير وهذا النوع الذي لم يحصل له اسم
خاص فلا يجوز اختصاصا بما يمتنع على التغير كقوله قطعة ذهب **قوله** والفقير
غير المقدار وهو طلب التغير. وادعى انه قد عرفت طلبه لم يتغير الى نصب التغير
الذي يكونه للتخصيص على التغير فان التخصيص عليه انما يوجب ما هو
طالب للتغير **قوله** كان الظاهر يقول لان الارام الذي يستغرق التغير ليس
الا في الذات كقوله في نظري وفي النسبة لكن لما كان ذلك الارام **قوله**
المستغرق في الارام في النسبة حيث انما كانت الفرف ونفع الارام النقي
مستغرقا لنفع الارام الفرف مع قوله في نسبة والفكرية في التثنية على ان
وقال في هذا القسم القسم السابق باعتبار ان هناك نسبة كذلك لا يفتقر
عدم ذكر الذات هنا وذكر في السابق الامر ان نعم بهما فنور في القسم
الاول مع ان التغير في ذكره هو حاصل كلامه **قوله** او المصداق فعل
الشيخ الرضي داخل في نسبة الجملة وهذا قال لا حاجة الى قوله او في احد فلهذا
المعنى لم يجعل في هذا القسم ولم يرد ان او في اصنافه ونحوه لا يشبه الجملة
ما يشتمل على نسبة في نسبة البقاة وليست الاضافة كذلك **قوله** في حركتك
زيدا بكيفك زيد **قوله** فكانه قال طالب زيدا ان كان معك بغيره فغيره
تتارعا في نفسا وابا وكذا في ما عطف اعني انوة اه **قوله** والوقوف في الاصل
المتين قال الشيخ الرضي الدور في الاصل ما يرد اليه ما يمتنع في الضم في الملتين
ونه التغير في المظهر وهو من كذا كذا في المظهر في المظهر في المظهر
بغير الله كما يقتضيه النجيب منه لان المظهر في النجيب فظهر في

متاخر في التغير بعد مدة مع الحكم فلا يتناقض حيان ذلك انك اذا قلت
جاء القوم فقد نسب اوله الى القوم مع احتمال ان يكون معطوفا **قوله**
الايجاب بالقياس الى الكل والايضا بما يقتضيه الى البعض والسلب
بالقياس الى البعض فلا يخرج ذلك لان يقرر الايجاب او السلب بعد عام
ايكلام فلا قلت الا بدو بمصداق جاء القوم بقر السلب بالقياس الى زيد
هو الايجاب بالقياس الى ما يقع وليس معنى الاخراج الا انما لفت في الحكم بعد
التغير كونه في النسبة وعالمه يمكن في المنقطع فترك لم يكن هناك فخرج
قوله من يتعدون من ذي عود وكثرة **قوله** بالاصح الصفة بيان للواقع في المثالين
قوله او انوارا لرادها ككثرة في حروفه لا ما هو معنى ما مطلقا من يلزم ان يكون
جاء القوم يخرج منهم بواو المستثنى منهم زيد مستثنى ذلك امر اصطلاح
ولا مشقة فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الآفة
عدم الاستقلال لم يلزم ذلك وانزع ابته ما قلنا على ما قاله الشيخ الرضي في دفع
شبهة الاستثناء **قوله** واخر زيدا عما هو في القوم اه قيل لا ولكن لا يستلزم
اخراجا وهذا يستعمل في صورة لا يتصور فيها الاخراج كان يقول جازعوا
لا زيدا ما جاء بهم ولكن زيد **قوله** البعد او انوارا لا يقع المنقطع الا بعد
الاول وغيره **قوله** ان ليس يبقى اه الموجب والمثبت اصطلاح ما ذكر
وغيره كوجه وفيه كقوله المثبت اصطلاح ما يقع به **قوله** واخر زيدا عما
او ادفع في كلام غير موجب اما وجب نفسه اذا كان بعد الآفة كلام موجب
لانه لو لم ينصب لكان بدلا والبدل يتكرر المعامل فيلزم ثبوت الايجاب
في المستثنى والمستثنى منه واما غير موجب فلما يلزم ذلك يجوز اعتبار تكرير
اصل العامل لئلا يترك النفي العارض ولان المعلوم منه في حكم التثنية في حكمه

المطلوب والابرار العباد في غير ذلك من بعض الكثر والابرار من غير
 هذا الصنف **قوله** في التفسير جازي في قوله تعالى ان الذين يظنون انهم
 على كذا فاداءت بعدوا ايمانهم فزعموا انهم كانوا على كذا فاداءت
 او بعضهم من زيد يعني انهم ليسوا بزيد جازي ولا بعضهم ولا اداءت
 كان قوله ان شق منهم فاداءت جاء في قوله فاداءت كان جعله ان شق
 بغير اداءت ان شق بعضهم من زيد ان سلب منه **قوله** لا يكون لا يستعمل
 في موضع غيره فاما ما كان ولا يمكن **قوله** او هو صيغة ماضية في اسم الفاعل
 الكون في قوله جاء القوم ليس زيد ولا يكون زيد فاداءت ليس فعلهم فعل زيد
 ولا يكون فعلهم فعل زيد **قوله** فيما بعد الا حال في التفسير جازي
 الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى لوجهه لان المكان لا يخلو منه
 في حكم التخييل ثم قبل ليس في بعض النسخ لفظ فاداءت يكون قوله فيما بعد
 متعلقا بجزءه ويجوز على سبب التناسل للاحق ان يكون النسبة احسن فيقول
 كونه الفاعلين كما هو من سبب فلك ان يكون قوله فيما بعد الا حال في التفسير
 الا في متعلق بقوله فيما بعد يكون قوله في كلامه لم يوجب متعلقا بجزءه
 على سبب التناسل او بالاداءت فخط لان جواز النصب في المستثنى هو الاصل
 حاجته الى التمسك باختيار الرفع **قوله** ولم يشترط ان لا يكون
 المستثنى منه اذ لو كان من اختيار نحو ما جاء في احد من كتب حالت الاداء
 البدل فجاز وان لا يكون رد الكلام لعن الاستيفاء كما هو ماقام القوم لما ذكر
 في جواب من قال ان القوم الابرار اذ ان مقتضى هذا ان لا يلبط في اجابات
 السؤال **قوله** على البدلية ارد بدل البعض في الخبر ولما في ذلك من الشك
 الجواب منه في ان المستثنى من المتصل يقع اتفاقا بالجملة لا بالقبول المستثنى

منه مستثنى منه

منه المستثنى من المتصل وقع اتفاقا بالجملة لا بالقبول المستثنى
 البدل بقوله ان كان مستثنى من البدل لان البدل كما كان مكانه
 ثم يستعمل نحو البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جازي في القوم بل زيد
 اقل ان زيد لم يكن ثم جازي يعني البدل المطلق المستثنى في قوله
 مكانه مستثنى من صفة جازي مكانه ثم جازي بدل ثم جازي المستثنى وظهر
 الحق في ان طرفه بحسب الاصل بخلاف بحسب الحق او اداءت بقوله
 نظروا الى معناه الاصل في المعنى في اعراب صفات الظروف يعرفون
 موضوعها في ذلك ومقتضاها التعجب والكوفون نظروا الى معنى
 في قوله في حكم الغير **قوله** والابرار بعدوا المسألة اراد بهم اهل البيت
 منهم جازي والابرار في العبارة ان يقال المراء بعدوا المسألة فلو ان
 مسأله واداءت بعدوا **قوله** فالاستثناء الواقع بين الجزاء والاقبال وكذا
 الاستثناء الواقع بين الجزاء وبين استثناء الاستثناء لان نقول ذلك
 الاستثناء في قوله **قوله** كما جازي المستثنى من قوله قال الشيخ الرض ما حصل
 ان جازي قد يخص ببعض الاحكام فلو ان جازي كان لا يكون ماضيا عند ابن
 واما جازي في قوله في قوله ان يكون ماضيا الا في قوله او معذرة وكذا قالوا في
 الصحيح والسنن والفتح وظهر بان وكذا ينبغي ان ينفوا بصريح زيد بقوله
 والابرار في جازي جازي البدل من مالك بجازي وفتح جازي ماضيا بلا فاعل
 في قوله تعالى وان كان قبضه فمزمزم ومنع ابن مالك وهو الحق من مضى خبر
 جازي وليس في ماد اسم جازي كان ماضيا في ما زال ولا زال واداءت جازي
 صار كقولنا ظاهره في الاستثناء في الفعل الماض في ظاهره حاله مسماة وان جاز
 مع قوله ان لا يستعمل في حال المتعلق بالاداءت ما زال واذا في قوله

الانواع الستة

وما يصلح للشيخ ان يرد بوجه الجحد والصفحة في ان يضطر الى ان يضطر اسم الفاعل ولما
عاد اسم فلان في المعنى للمرض فقلب المانع الى نوع المستقبل غالبا واما ليس
فمن الذي يطلع كما هو فيجب سبويه والمستحق للاطلاق هو الجحد والصفحة
والاضمار مع **قوله** وكذلك اذا انتقل الاعراب لما وقع في بعض النسخ
في قوله سجا وما زالت تلك وموجبه ان تلك غير فعله ذلك يعني على ان انقلبه
في تعيين الاصل لا فيكون ذلك دعوى وهو كان يعني ان اطلاقه ليس
بجحد في معناه الناس قال الشيخ الرضي في حقه كان مع اسماء يقولون ان ذلك
كان اسم ضمير يعلم من غائب وضرر هو اطلب العلم ولو بالمستبين ان يكون
بالصحيح وبعد لون واخواته في رايك لون قاجان لون كنت قاجان
وهي ان في بعوان اسم وجاز تقديمه في محل وفي ذلك مع كونها في
واذا لم يكن في القاتن النصب في اسبغ كاسية ان ركب فراكب وان
راجلا فراجل ان كنت رابعا فانما ركب وان كنت راجلا فانما راجل
اربعة اوجه قال الشيخ الرضي بمتاجرة فاجدان وان لا مع فاجدان فانما
ان صح رجوع ضميمه كما ان مقدار في مصدر واحد بحرف جر نحو الما يقتول
بما ضربه ان سيف ضيف ان ان كان فخذ سيف ففعله سيف ففعله
ايضا سيف وكل من يوش مررت به فاصح ان الاصل في فضاخ الاله
لا يكون المرور بصاح فاعلم وبعصا في **قوله** وبعضه يجوز في الثاني في تقديره
لا في نحو خبري جز **قوله** وهو قال الشيخ الرضي في رفع الاول ضعيف معناه واللفظ
اما الاول فلان مراد منكم ان كان نفس علمه بالمال كان في علمه وبعصا
واما الثاني فلان حرف كان مع خبره الذي هو صورة الفضلة حرف مكنى
وكسما اذا كان في جارا وجره واليخلاف حرفه مع كسما الذي هو كسمة لا كسما

[illegible]

باعتبار قيام معنى الصفات في سواه بحسب الذات او بحسب الوصف لكن
 قال الشيخ الرضي ان استعمال الصفات باعتبار الذات في جازية ذلك لا يستلزم ان كل منزه
 يعني ان لا يكون له معنى الصفات كما لا يستلزم ان لا يكون له معنى الصفات فان غير ذلك على ما
 في قوله لا يكون له معنى الصفات والاعتبار على ما في قوله لا يكون له معنى الصفات
 فانه استعمال كل منزه في الوجود على ما في قوله لا يكون له معنى الصفات
 انظر في قوله لا يكون له معنى الصفات في رجلان الاول ان لا يكون له معنى الصفات
 المتصور لان الحكم على الشيء بان لا يكون له معنى الصفات ليس بواجب منه
 هذا قلنا في هذه الزيادة لرفع شبهة وهي من ان لا يكون له معنى الصفات
 المستلزم من عدمه في الصفات لا يوجب التعذر والانتفاء ولا يوجب عدم
 التعذر فلا يكون الصفات مطرد ولا منتفك فوجب ان يكون الصفات مطردا
 مع اوله المستلزم ولا عطفه وقد يتكلف بان هو لا يفي بخصيصه فيقولون لان
 بينهما ما غالبا **قوله** فالأية صفة قال سبويه لا يكون منها الا الوصف يعني
 لم يجر البدل لانه لا يكون الا في غير موجب قال النضر ولا يوجب التعذر المستلزم
 من اوله ان التعذر المعنوي ليس كاللغز في اللفظ واللفظ في اللفظ والمعنوي في المعنوي
 بذلك ايضه الشيخ الرضي وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء
 يجب ان لا يتعدد الالهة ان يجب ان لا يكون الاله الا الله تعالى لا يتعدد
 بتعدد المعاني والمعارف مستندة للفظ والانتفاء اللام معناه
 لا انتفاء المعاني والمعارف كلها كما ان اثبات المذموم مستلزم لاثبات الواجب
 كلها **قوله** ان بناء على ظاهرها قال الشيخ الرضي ما حاصله ان يكون في اللفظ
 صفة ظرفية مكانة قال الله تعالى كما ناسيوا الى مسجودا يوحى اليه الف
 العباد بالذم فذلك هو صفة ظرفية واثبات الوصف مقامه مع قطع النظر

في المستثنى **قوله** لا بالاعتبار بان لا يكون له معنى الصفات
 على قوله بان لا يكون له معنى الصفات او على ما في قوله لا يكون له معنى الصفات
 التي في قوله لا يكون له معنى الصفات او على ما في قوله لا يكون له معنى الصفات
 الاول ان لا يكون له معنى الصفات او على ما في قوله لا يكون له معنى الصفات
 بوجه على حسب علمه ولكن ان كان المستثنى منه بوجه كونه المستثنى
 ان لا يكون له معنى الصفات او على ما في قوله لا يكون له معنى الصفات
 منه وعاد به هو من حيث هو على ما في قوله لا يكون له معنى الصفات
قوله اذا كان المستثنى منه بوجه كونه المستثنى من الصفات انما هو بوجه
 الحذف منه لانه المستثنى من الصفات اليه هو بوجه انما هو بوجه الحذف منه
 بوجه من الصفات الحذف من الصفات بوجه الحذف من الصفات
 لم يبق المستثنى من الصفات فاعطى ما هو صفة من الاعراب لا انتفاء
 الاول **قوله** لا يبعد فائدة صحيحة فبان ان النفي بين الالهة الالهيات الربانية
 على اصله **قوله** او لم يبق الا ان لا يجوز كل ما في قوله لا يجوز كل ما في قوله لا يجوز
 فانه لا يجوز كل ما في قوله لا يجوز كل ما في قوله لا يجوز كل ما في قوله لا يجوز
 في غير موجب على ما في قوله لا يجوز كل ما في قوله لا يجوز كل ما في قوله لا يجوز
 لانه يقتضي التعذر او ما لم يكن قرينة خصوصية على العام وليس للمعارض
 فتبين انهما معا لا ينافيان في الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم
 معنى الصفات بوجه عدم ارادة التعذر ذلك فلم يبق انهما ونعم ان
 استقام معنى بوجه بقرينة العام بلا معارض ولهذا قال الا ان يستقيم
 وهو مستقيم بوجه بقرينة الكلام لانه لا يوجب على وجه العام في موجب
 في قوله في الاوقات على ما في قوله في الاوقات في قوله في الاوقات

[illegible]

قوله لكان

[illegible]

المشترين
خبر ما ولا يمين

كانت معلومة في القول او معلومة في الجنس وانما يعرف بلام الجنس كونه في
لارادة نفس الجنس وهو الماحصل لارادة عام افراده او بعض غيره
موجب نحو ذلك بحسب الفرائض ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام
بلا في مقام كلام الشارع فليس فيه فيجوز ان يعرف الى هذا بان في عبارة
وليس يترى هذا الحكم في غيره ومنه انما قال فيجب لستم ما هو عطف
بما كشيتمكم وبظنكم وسواكم ان غيركم كذا في عدم الاعتداد
باعتدالكم ونحوه الى هذا وقول الى متغير فانه ذهب الى اضافة العظيمة
للاضافة اسم الفاعل فان الشارح في الحديث واليوفي الحاشية واصله في
الاسم اذا لم يكن لانه في العظيمة سواء كان له في الال او لا فيقبل ويعطى ذلك
واجبه ليس يترى هذا الحكم في نحو سبك وسواك وكذا في غير ذلك
لان سبك زير ليكنفك زير وكذا ان قال الشيخ في بعض الوجوه
بجمل واحد انه وعبد بطلنه كن بن وليس العلة في تنكيره قال بعضهم ان
واحد اضاف الاعم وام بعضا الى ضمير واحد فلو عرف بضمير كان كونه
الشيء بضمه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما
يقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد فاعرفه وعلمه
الرجل وحي ان الضمير الرابع الى كلمة غير مختصة بكلمة فان كان ذلك للمضاف
المقدم موقفة بوقف المضاف وكذا اذا كان كلمة مختصة بشيء وكذا ينبغي ان
يكونه في صدر جمله وليس متبيلة وناديه وهدفه في ذلك انما هو في
التحقيق ان رفع الدور الذي يتوهم في بعض وجوه التعريب
في الالهم لان ما تامة زير في صفة الاختصاص وما في كلمة الغاية فلا يشتمل على
ما في الوجود والارادة الا ان يكون للمضاف اليه حكمه انما ليس العبد

وقد خرج ابن الجوزي في قوله بما تقدم قلنا غير الذي كان فيه فان علمهم كان
فينا وهو صفة الضم في فوجب ان يكون بغير معرفة الاصطلاح بصفة صافي
بما هو واجب عنه الشيخ بانه يدل للصدق ولان سلم ان صفة في علم
غالب حال عدم التعريف وبما في الجواب بان تعريفه بصفة على التعريف
كما ان العلم عليه فكل ما هو بغيره انما هو تعريف
الشيء اذ به مثلا فلان تعريف العلم فيكون له اشارة الى حقيقة او اشارة
تتم في الغالب في التعريف او اشارة ان تعريف العلم اذا انصفه لكونه كذلك في
وذلك انما هو بصفة العلم مع ما يتوقف او لا يقع في الجملة في التعريف
او لا يضاف الى ذلك في باب الدلالة وذلك اذا انصف العلم انما هو
بصفة فيكون هو الشيء بغيره فليكون هو العلم في الدنيا اذ به
فان كان عالما لا بد ان هو مستفاد في بادي النظر **قوله** انما يحصل العلم
بشيء يقع ان التعريف من الاضافة الى معرفة حصول اصل التعريف وقد
يحصل للمعرفة بغير انصاف الى معرفة لكان كحصولها هو حاصل فاما
بغير اصل التعريف **قوله** وبما جعل عالما فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة
بما هو العلم بالتركيب والعلم هو التركيب فلم يكن معرفة عالما **قوله** بل بغيره
بغيره انما هو حاصله ان الحقيقة لما كانت وضعا ثانيا زالت مقتضى الوضع
في الاول كما في الاضافة فاما ما لم يكن وضعا ثانيا لم يل مقتضى الوضع الاول
فلو انصاف المعرفة الى معرفة لادت الاحتياج في تعريفها في الادرار **قوله** في
تركها العلم ففقط **قوله** فقال في الامة ثلث الاساق في انهم لم يكن في كتابة
الشيئين فغيره في سلمى سلام عليك **قوله** في الاثرين اللذان مضيا وراجع
في علم يرجع اليه في جواب السلام في انما يكشف العلم عن العلم في الازر

بعد هو في حق حال العلم وفي ثلثه ثلثا في جمع شتى بين هو وضمير ال
 المفعول اليه ينصب الخبر عليه وفي البلاغ جمع يقع بفتح الكاف وفتح
 برج التسليم ويكتشف التي ثلثت الاشياء والذات البتة **قال** صفة مضاف
 اليه هو **قال** الشئ الذي ما حصل له الصفة المستبينة جازية الوفاة
 ما هو مضافا واصفها اليه لفظية وان كمن الفاعل والمفعول **قال** في قوله
 والظرف المصير رسوا كما يحق المضاف او المحال والضمير او الاستمرار
 ويضافان الى مرفوع هو سبب كونه بضم بطنه ومؤنث جازية
 مرفوع لم يكن سببا لمخرجه من جازية في دارة ثم وضموب على ما به كونه
 ويعملان في قوله المفعول ومفعول لا كما يحق الحال او الاستقبال او الاستمرار
 واصله في المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين وعلى الثالث
 كحالة المعنوية وقد يقال ان يقول بعض الاشياء باسم الفاعل والمفعول المستمر
 فبضم الاضافة لفظية كما بال قول الخيز بالمقبور يكره الجوين او ضمير
 المفعول بالعام **قوله** نحو مصارع البلد وكوثر له فاطر السموات والارض فانه
 بمعنى المانع حقيقة ونحو ما لك يوم الدين ظرف او مفعول به انسياحا كما في بعض
 ويكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية **قال** ولا يقيد الا حقيقة في اللفظ الافة
 في اللفظ صرح بقوله في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية والمفعول بالحقبة
 او للاشارة الى خفة في الحق كما اشار اليه في قوله **قوله** واكتشف التي جازية
 بعد قوله مشبها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها او المرفوع من
 الصفات نعمت امر فخرج بخلاف التصويب مع المضموب في خواص الاضافة
 اللفظية مثل ما روي في الاضافة المعنوية من استباح اضافة الصفة الى موصوفها لان
 اللفظية في حق المفعول به **قوله** وكذا الاستدلال به في اللفظية في حق المفعول به ان يكون

المستلح لا بد له من كنه لكونه من تلك الاشياء موصوف في ذلك الاستدلال لكن هذه
 العبارة واجبة لئلا يقال لئلا لا يحسن سبب الاستدلال بالاقبال على البان
 ويحذف ان ذلك منقطع بالقبول في انتقاله التخصيص في البلاغ في قوله
 اشار في اللفظية وانتقاله التخصيص او غير ذلك كما يقال فلان فبضم تلك القبلة
 مع اللفظية لا في بعضهم **قوله** وفي هذا الاستدلال لان اصله مذكور صريحا في
 الخبر في حق البان فانه مذكور مضافا خلافا للزم الى خلاف هذا الخبر في قوله
 للقبول **قوله** واجاب بعضهم بان الاضافة ضاعية بغيره وان كانت مفعولة بغيره
 منه لم يوافق الاسم لعدم بقاءه والرجوع الى نصب الذي هو الاصل في قوله
 للاضافة لاجله **قوله** فلا يحق ان فيه بقول مصدرة انما المفعول يتوقف
 على بطلان دليل الختم وبطلان يتوقف على اثبات المظ **قوله** الدائم الا ان يقال
 لا يحق بوجه لان التبع في التركيب لا في الاستدلال **قوله** الا ان ينسب فيه
 على وجهه شي لان رواية الجرح مشهورة وهي كما في الاستدلال **قوله** يستعمل فيه
 والواحد **قوله** ان هو مشترك بينهما كالفعل **قوله** وفيه وجهان اما الرفع فبفتح
 نحو الصفة في الخبر واما النصب فبفتح في حيث جزم الفاء مشبها بالمفعول
قوله في سبب واثباته يقع فيه جازية من الاشرفان حيث فتوح الكلام
 هو من هذا الجازية على ما نقله في سبب جازية من جازية في الضارب لكن المشهور
 من مرفوع ان لا يجوز فيه الا النصب فينا على اعظمه ولذا استدل الرشي
 في سبب الافة هو المشهور من مذهب استدل القول الجازية والرافعة والمرفوع في قوله
 قوله وجازية **قوله** جازية في قوله الى ما يلقونهم له بنا على جعله مفعولا للفظ
 المتخبر من الجازية **قوله** ولم يخلو الضارب من هذا المقدم دون
 التفرع اليه **قوله** في قوله لم يخلو الضارب من هذا المقدم دون التفرع اليه

الضار بك على ضاربك وإنما قلنا دون التقدير السابق الماحضة الى حذف
التنوين في باب جلد بك ليس للمضافة بل للفتل للضمير الذي هو التنوين و
اتصال الضمير في ثانيا ضارب كان الضمير مفعولاً او جر واما قالهم يكن
في ذلك القيد المنطوق المحقق علم بالواو في حذف التحقير في باب منظره
لان قلت به على هذا التقدير بعض القادة المولود في باب اي في ال
الاضافة للمعطية بعد التحقير قلنا لعل حمل لم يرض بهذا القول لوقال
التنوين قد راجع اتصال الضمير في الثاني التنوين لفظاً ثم حذف من التقدير هو
اعتبار الاضافة كما في جواب بيت الله ان قلت فعل بما ينبغي ان يكون
في الضارب كالمضار بك كما لا يجوز المضارب فهو على المضارب زيد واما
بين المثالين فرقاً وذلك لان الضارب كضارب المضارب في ان حذف التنوين
لفظاً قبل الاضافة وليس الضارب زيد مثلاً المضارب زيد في ذلك
وحصل التحقير جراً من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما ترى
قوله ويرد على القادة الاولاه ووجب الكوخيون الى جواز اضافة الموصوف
الى صفه وبالعكس التحقير مع فائدة التوضيح او التوضيح مع تسكين المعنى
واجوانه ودر قطبته وانما فان اصل الجامع نفس الجامع المضاف
للتحقير يحذف اللام وكسب التعريف من المضافة اليه لان المعنى هو
بمعنى خلاف حسن الوجه فان حساً وان كان هو الوجه حقيقة لكن
جعلته لغوة في الظاهر بسبب الضمير اسكن وقيل عليه انما هو في
هو وقطبته قطبته هو وقدره هو واصبغ التحقير حذف التنوين
والتخصيص وقيل عليه انما هو واجب البصر بكونه بالانواع كما اشار
المصنف الى قوله وسجدوا له **قوله** متعلق بمسجد الوقت كما مر في ذلك

[illegible]

اما اذا اخذت اليد حيث انه ينفذ في الذهبين فهو غير مدبر في هذا الشأن كما تقدم
 الانسان بالشيعة العجمية يكون العين اعلم منه **قوله** انما هو على حذو
 اه من باب اخر اللطيف على التناول والاشق على التناول وذو دابة ومفرد
 اذا اضيفت الى الكعبة بالشيعة كقولك في هذا الموضع الى وقت الصباح
 هذا الاسم وذات صباح الى وقت صباح الاسم وليس منه واصبوح
 لان الصبوح ما يشرع في الصباح **قوله** في هذا الصباح في هذا الموضع
قوله جاز في قولنا هذا اللفظ الاول موقوف الى المسئلة **قوله** الى الوجود
قوله لان قصدهم بالاضافة ولان اللقب يفسر تعريف اللفظ الذي
 يفسر الاسم مع زيادة مدح او ذم فانما ذكر اوله في معنى ولما لا
 يفتنون اللقب على الاسم بل يوافقون عنه كذا في بعض السبيل الا انما
 بان يكون مخطف بيان او على سبيل القطع من قولنا لوصفوا **قوله** بالان
 والمغلوب لا حكم له فان من عرف ان عليه سلب **قوله** وهو في عرف
 النبي ما ليس في آخره خوف على لان نظريهم في احوال افاض الحكم **قوله**
 الحق به في الاثافي بالحق كون اعلم به بالحق كما لا يصح **قوله** انما يكون
 الا ابتداء بالكن حقيقة **قوله** اذا كانت في صور الكلام كما لا يصح **قوله** انما
 في المصدر فانما لا يستقل في حكم الابتداء **قوله** فان كان في آخره معنى ان لم
 يكن الاسم صحيحا ولا ملحق به فان كان الى **قوله** ان كلمة به المتكلم يعلم
 انهم لما راوا ان الكسر لم يرمض اليه لانت سبب في الصحيح الحق به
 وراوا ان حرف هو من جنس حركة جعلوا الالف قبلها **قوله** كذا في
 مصدرها الى الينا ليكون كالكسرة قبل **قوله** ولا يفتق الف الثانية قبل
 كان الواجب على هذا ان لا يفتق واو الجمع باللام لتبكي واجبة بان

الالف على يد القلب قبل الفتح وانما هو في هذا القلب الامر كذا في الآتي
 القلب على وجه خلاف قلب العاوي في سمي فانه لا يوجب القلب عند الجمع
 في هذا الموضع والاولى وسكون او كره ولا يترك الامر بالمطهر المأزم
 للمالبس يوجب في بعض المواضع **قوله** يوجب بقا الضمة اه لا اليه
 الكسرة اذا كانت قبل الضمة يفتق واطعنا الشيخ ان القلب الفتح كسرة
 بقوله قبله في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا
 وزن بوزن فانت في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا
قوله في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا
 سكتنا مع الالف في هذا **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا
 لان الالف الكثير مدح **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا
 عليه وعلى هذا **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا
 والى لعله يرمض **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا
 واما لغيره **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا
 في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا
 يكون عطفه **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا
 على فله **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا
 الواو بدل الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا
 في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا
 وقال في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا
 مع انه في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا
 كذا في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا **قوله** في الينا

مثلاً بالقياس الى غيره كالعضفة التي لغة والرابعة فتقول بان لبيان الحال لا
 للشعر وميزهم من قال الميراث بالثاني هو الحق مطلق وفيه انساب ثم
 مجاز وهو خلاف الاصل وعلى القوابل ان لا يصدق التعريف على جميع طوائف المتفق
 عليه منكم عليك ووجهه انه السلام لان السبق او التاخر حسب بنية **قوله**
 بحيث يكون اعراجه من جنس اعراجه بقوله مع انه ما يتقرب ان شخصاً بحسب
 فلا بد من النقص بقراءة الكتاب جزءاً اجزاء لانه اجزاء واحد احسب للنقص بظلال
 في موضعين **قوله** من جهة الى الحقيقة للاعراب **قوله** شخصاً فلا بد من ظهور السائل
 من باب علم مثلاً الاجزاء تصير واحدة نوعاً لا شخصاً **قوله** ينشئ من جهة واحدة
 شخصاً وان كان غير واحد في ذلك فيكون معنى السائل **قوله** ان اجمع المنسوبة
 لا جدان بناقش فيها بل يفرق ان يكون مقتضى الاعراب زبداً في غلام زبداً
 وهو على غلام لان اجماع المنسوب الى زبداً يقتضي ان كلهم منسوب اليه
 مع زبداً لا بد مطلق المهم الا انه يراه المعينة في الانتساب اليه لان النسبة **قوله**
 احسب انما **قوله** من جهة لفظه كل ما يكون الفظة التوابع لانه التوابع ليس
 ويمكن ان يقال ان معناه اجمع ولفظة كل مفعول زبداً بالياء اجمع والجمع **قوله**
 التوابع قد عساه سائر التوابع لانه اكثر استيلا وافر متابعة كما هي **قوله**
 بداهة من ان حالة ثمانية في متبوعه سواء كان باعتبار بنية او بنية في خاتمة
 نحو ما يفرق حسن غلامه **قوله** لا دلالة مطلقة فاعلم ان الدلالة على حصول
 اجمع في متبوعه لازمة لنوع حقيقة غير متشككة عنه والثاني قوله بنية بنية
 اجمع في متبوعه وحده بكونه التوابع في مقيد به ان النسبة قديمة من قاله
 لاجزاء الحال لانه مقيد به ان النسبة الفاعل اي صيغة وفيه انما في اصله
 في التوابع فلا حاجة الى مقيد به في حصول التوابع على اجمع التوابع لانه في

السلم هو منزه من قال وهو انفس الله الخ فقههم في الحق دخل في ما قبل هذا
 العقيدة في انفس التوابع من كل الناحية على معناه اللغوي ومنه من قال لاجزاء الكثير
 من انفس التوابع كاربهم في بدل على التوابع وهو شمول لكنه مقيد بانه النسبة
 ولا يخفى انه يصدق امر البدر انفسا لا يخفى زبداً وعطف البيان مثل جاء في زبداً
 صدقك في النقط مثل انفس زبداً علمه وانما باعتبار جديته في التوابع لاجزاء
 وهو ان يكون هو كونه للدلالة على ذلك في كل من تلك الامور يخرج السائل في تقدير
 الاطلاق لاجزاء غير ضروري **قوله** فاعلم ان ليس من وظيفة الحق قول وقد يكون
 بل في اثنين اياه وقد يكون للتوابع في مكان ذلك في يوم من الايام وقد يكون للتوابع
 نحو انما في الفجر وقد يكون لكشف المعاهدة نحو الجسور الطويل العريض المجمع
 والفرق بين الصفة الكاشفة للصفة المؤكدة ان الاول موضعية وخسرة وثيقة
 مؤكدة والفرق بين بين الاضاح والتقدير وقيل الفرق بينهما ان المؤكدة مؤكدة
 بعض مفهوم الموصوف كاسس الواجب ونحو واحدة والكاشفة ككشف عن تمام
 المعاهدة ولم يذكر في الحقائق بل المؤكدة وهي باقية وهو ان كلامه الطويل والعريض
 والعريض وقت وليس كاشفاً والجوهر ككشف وليس نقداً ان قلت كاشفة لتلك
 الامور الثلاثة فعلى كاشفة كاشفة لانه ما والجسم عند ظهور التوابع
 على كاشفة لانه في انفسه كاشفة لهم بقصد الاكشاف اجمع لانه اجمع موقوف على
 ان هذا الجواب لا يخفى في مثل الانسان الحيوان الناطق في الاظهر في الجواب
 ان يقال ان اجمع وقت واحد الا ان اعراجه اجري على اجزائه في وقت كاشفة
 جزء اجماعه والجمعة كاشفة وجدان **قوله** ولما كان غالب المواد الصفة
 او خاص كالكلام انفس في خاتمة قال الشيخ المصنف انهم انما يعرفون الحق في مشيهم
 في الوصف الاثنان في ذلك كاشفة في سببهم كاشفة في جملهم هذا وصفا

قبل ذكره صريح في ما ذكره من ان يكون اللفظ هو صنف جليهم لما كان
 معلوما له والاثنى ثمة لا يكون مضمونا معلوما للفظ قبل ذكره وكذا حكم
 الصلة **قوله** الابن في المفعول وذلك في العطفية الحكيمة بقوله مضمون كقولنا ما ذا
 نعرف نعلم رابعت النوب فقط المتدفق مضمون مفعول هذا المفعول كالمفعول في حال
 والمفعول الثاني في باب علت مثل وجدت الناس اخر صلاحي واذ لم يكن
 في اللفظ الرابط يكون اجنبية الى لم يكن حالا للفظ الموصوف ولا للعطف وفي
 الملازمة حقيقة لجواز حصول الربط بين اللفظين في غير اعتبار **قوله** او يوصف
 حال الموصوف والجزاير مفعول ما لم يكن مفعولا **قوله** وبالجملة متعلقه الثاني
 اعلم ان يكون ماله اضافة نسبة كالات او ماله ربط الى حال تلك النسبة
 كقولنا قام رجل ضارب ايا زير **قوله** بغير بصفة اعتبار ما يوصف بالوصف
 عنتم له حالة باعتبار نفسه في حصول الثابتة **قوله** في عشرة امور اجماعية
 تلك الاشياء لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به **قوله** والعون في التكميل
 اجاز بعض الكوفيين وصف النكارة بالمعروف فيما فيه مدح او ذم يستشعر ان يفعله في
 وباللكن ههنا مرة الذي جمع مالا وبهجه انه بدل او حذف متعلقه مفعولا وتنبها وان
 الالاضف وصف النكارة الموصوفة بالمعروف **قال** والاول والثانية والجمع فيكون
 المعرف بالجملة اذا كان ذلك المعرف مجموعا في اجزا كوصف النقط بملامحها في كل من اجزائه
 من شيا كواحد من مائة مشيخ **قوله** او فاعيل الى ان ذلك الحكم المتضمن ان يكون
قوله والثاني في تنبغه في خمسة الاول ثلاثة منها ذكره في الجمل بقوله في الالف اجنبية الى فاعيل
 ان الوصف بالال متعلق في بعضه فيضمير الموصوف كوقام رجل حسن في حجة ماله
 او كجاءه وحين يطابق الموصوف في العشرة فلان يكون انما يجيب بان مدح من قبل
 وعطف الشيء بحال نفسه ذلك لان نسبة التثنية للمثنى في الجملة والجمع للجمع

كما هو فيلزم ان الضمير في الاطلاق **قوله** لانه بمنزلة يفعولان على انه لكن صنف
 فاعيلان على انه اقل من صنف يفعولان على انه لانه اللفظ والواو في الفعل
 فاعيلان في الالف في الالف والواو في البنية فانه على ما من قطع **قوله**
 وحمل عليه ضمير القارب اياه لانه في وصفه بقوله لانه لانه الالف والواو
 الحكم والجملة متعلقه على البدل **قوله** لانه ليس في المعنى الوصفية
 في الالف والواو على معنى التكميل والحيثيات والبنية وفيه ان الضمير الرجوع
 الى الاسم الفاعل والمفعول والى على معنى الوصفية كمرجه ويمكن ان يوصف بان
 ذلك المعنى اذا كان في فاعيل الضمير لا يقتضيه الوصف والاول ان يقال
 في التكميل ان الوصف يجب ان يعرف او مساويا والضمير يعرف المعارف
 فانه يوصف به فقولنا الموصوف اخص او ساو او اشارة الى هذا التكميل
 في الزيادة به او ككتفي فوق الدليل لموقع الدلول كما في نسخة الشيخ الرضي **قوله**
 الى الموصوف المعقولة اشياء فنعلم انهم من حال الاخص والمساوي على ما هو
 يصطح المنطقيين وهو الاخص والمساوي بحسب الصدق وذلك باطل اما
 الاول فانه الموصوف موقوفة كانه او كانه قد يكون اعلم نحو الحيوان الناطق
 في حيزه انما هو على الخصوص والمساوي بعو الوصف مما لا يثارة فيه
 بعلمه في كل ما لا يوصف به قوله ومن ثم لم يوصف ذو الالام آه على ذلك الا ان
 بعينه استعماله بان يكون ثمة اشارة الى الاخص والمساوي بحسب اصطلاح
 المنطقيين ان قيل لا بد في الاستخدام في الضمير كما يدل عليه في حيزه ايب بان ام
 الاشارة في حكم الضمير او في قوله فان ثمة ثمة في قوة قولك من اجله **قوله** لان
 بالمتعود واليكون ان يكون المقصود الاصل في خطا في التثنية على المعنى مقتودا
قوله ان يعرف الضمير انما في الشرح الرضي كونه الحكم والضمير في الالف

الملائكة كلهم ان كلهم والى على الاضافة والى على ان السور وقال
 واحدة **قوله** وهو لفظي ومعنوي لا يجوز ان يكون اللفظ باللفظ واللفظ
 الا اذا كانت تلك اللفظة شبيهة بالاولى ولا يكون اللفظ باللفظ
 الكوفيون فيجوزون التاكيد بكون اللفظ دون نفسه فيجوز ان كانت اللفظة
 معلومة المقدار كدبرهم على وجه كذا قال الشيخ الرضائي في كتابه في بيان
 الى مكر اللفظ الاول او الثاني بذكر اللفظ الاول فيجوز ان يكون اللفظ
 في قوله وهو لفظي راجع الى المعنيين لللفظين بطريق التاكيد فلهذا جازي
 بعده اعترض على قوله بان صاحب المصنف ذهب الى ان اللفظ في قوله
 رتبة جاز ان يكون بالاربع صدق بهذا احد عليه واجب بان يكون اللفظ
 على انه يجوز كما هو الظاهر في كونه تاكيدا مطلقا ويجوز ان يكون اللفظ
 على انه ناطقة لكونه بغير ثم بدلا ان يعقده دون غيره فذكرنا في هذا الظاهر
 وحيث يكون رتبة الثاني بدلا وان كان يكون شيئا واحدا مقصودا وهو المقصود
 كسب وقتين **قوله** او كلما يذكر المرادف اعترض على قوله بان اللفظ
 مرادف لايح فيكون تاكيدا لفظيا مع انه مرادف للمعنيين واجبت بالاسم
 المرادفة وكونها مع اللفظ لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون اللفظ
 اللفظ والمرادفة ليست الا بحسب اللفظ وليس سلبها المرادفة فلا سلب
 تاكيدا لايح بما ياكيد الا ان اللفظ والمرادف والمصنف في قوله انما
 لايح ليس معناه انما تاكيد بل معناه انما اللفظ لايح لايح لايح
 بكونه لايح في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 يكون اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 بذكر اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

في اللفظ واجب اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 تكميل المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى
 اشبه وفي كل من اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 واللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 نحو رتبة في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 لكونه في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 الاولان واما في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 على ثلثة الضرب لانه ان يكون اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 اصليا في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 بمعنى ان اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 ظاهر في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 لكونه في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 لكونه في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 مما ذكره الشيخ في قوله ويمكن استنباط ما يستلزمه اما التمام فلان
 التمام هو تمام اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 الى التمام هو تمام اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 مستلزم في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 ومع هذا في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 تكميل المعنى في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

يعني انه اراد بقوله ما سبب من الاصم مناسبة معينة لفصل ما ذكره صاحب
 كبر بشرط ان لا يعارضه حقيقة حقيقة للمعاريب كضامة الى الحروف و...
 التحقيق ان رفع ما بين عليته من الابداء مطلقا المعنى يستعمله في الابداء
 والاعراب مؤثرة للبناء ولا تستلزم الدور ولا مناسبة فوه استلزامه
 بالجمع لان المعونة مرادف ولا يرد بها في شمل جميع المراتب **قوله** وهي
 اما ينضم الاسم معنى المبنى الاصل لتحقيقه لا يوجب في كل موضع بناء القية
 لان ينضم لواو العطف وهم لا ينفق **قوله** فكذلك او بهما في كل حال
 تلك فلا ينافي التعريف ان قيل في ان يضاف في قولهم غاف
 صوتيه الغراب اجيب بانه غير متبعا باعتبار وقوع المتكلم في
 الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصيلا لا ما يرمى به الغراب من
 صوته لانه ليس كلمة فلا يكون مع ما ولا ينفق **قال** والقياس غير عن
 حركات البناء بالاعراب دون الانواع لعدم اختلاف آثارها **قوله**
 ان القاب المبنى من حيث حركات او اخرها وسكونها والقاب البناء المسمى
 من المبنى من حيث علامته يعني القاب حركات او اخره وسكونها والقاب
 علامة البناء الى هي حركات وسكونه الضم والفتح والكره انما يضاف
 لان المبنى قد يكون مع الالف والباء نحو ما زبدان ولا رطلين ولا يطلق
 عليه الضم والفتح وحقيقة وقوقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين
 جازا قال الشيخ الرضي وعندنا ان الاطلاق الرفع والنصب والجر على ان
 الاعرابية حقيقة وعلى احواف الاعرابية جازا سمية للماتب باسم الكسوة
قوله فم وكس ووقف سمي الضم ضمما لمعوله بضم الشقين في العلفظ
 والفتح فتح لا لفتح الضم في العلفظ هو والكسر لانك في العلفظ

ما شق ما

في العلفظ

في العلفظ هو والوقف وقف لتوقف النفس عن الجري **قوله** وبالعكس
 يعني بطلان الرفع والنصب والجر على حركات البناء **قوله** والمراد ان الحركات
 لا تضاف الى حركات الاعراب بل الى حركات البناء **قوله** والمراد ان الحركات
 من ذلك الاضطرار من قول القاب لانه لقب الشئ يخص به في ما ذكره
 الشرح كانه معناه ان تلك الاعراب القاب حركات المبنى لا بخصوص
 لانهم كثيرا يطلقون على حركات الاعرابية وبطلان الكسوة على حركات الحركات
قوله حيث قال بالفتحة رفعنا قش فيه بالفتح بين ما عاود ما بين ما
 بعد **قال** والكفاية الاولى ان يقول وبعض الكفاية لان بعضه معبر عن
 وفلانة **قال** والاصوات قبل ان لم يستسهل ان لم يست موضوعا لكنها جارية
 بحرف الاصوات المبنية في البناء فاعادها عنها **قوله** المضمرة على سائر المبنية
 اذ ليس في شئ منه اعراب ولا شاع في بنيته وليس فيه ثلث الالف والياء
 بنيته احتجاجة الى حضور او تقدم مكنى عنه **قوله** فاه ضاع الالف وضع فلا يرد
 النقص على كاف ذلك **قوله** من حيث انه متكلم فيه ان ايا في ايامي مثلا ضمير على قول
 الحقار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم به المتكلم عنه من قطع النظر
 عن حقيقة التكلم والخطاب والهيئة وانما نؤمن تلك الحقيقة من لواحق الدهر الان
 يقال انما يميز تلك اللواحق بغير اعتبار تلك اللواحق موضوعا لما ذكره ويمكن
 ان يجاب ايضا بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق لتعيين امره لكنه بعيد **قوله** ويجوز
 بهذا العقيد يعني قوله به لفظ المتكلم وانما طلب فانه ليس موضوعا للمتكلم وانما طلب
 بهما بهذا صحيح انت متكلم وانما طلب وكذا في اجاب انه احد بالنقص الى ان
 امره بالمتكلم وانما طلب ذلك لفظ المتكلم وانما طلب موضوعا للمتكلم بعيد
 حيثية لما خرج من زبد اذا جازع من بعد بغيره بغيره بغيره عليه قال انما طلب ومنهم

في المضمرة

قيل اما بنا لم الحكم لا المكسقا فليزمن ان لا يرضى ما بعد ما في الحكم اجيب بان
 معناه الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الضربين او ضربين فيكون
 اللاحق كالتحاطف ويزيل **قوله** واما بطلان الحكم الضربين بغير ان يرضى بالثابت
 ليجزى عنه الواجب ثم اعني بسلب الضرب **قوله** اما نحن فقد نجد ان
 بناء كونهما وقد يبرهن كونهما قويا يمكن ثبوته في الوصلين وهو في الضربين
 همة وان كان والالف للوقف **قوله** والضرب في التثنية اذ المثنى هو ان اجعل
 قال الشيخ الرضوي هو في سبب الضربين وهو في سبب الضرب ان التثنية كما له
 اسم وقال بعضهم ان التثنية هو الضرب وانما الضرب في الواجب اياك وانه
 ضاير عند الكوفيين واما بما **قوله** لكنهم وضعوا الحكم لفظين بل لان سبب
 لان التثنية همة مشاهدة على الفرق **قوله** واسطوا التي يسهل حكم التي طلب
 وذلك بمن عاينوا التواتر القابل والوادة القابلة فيسب على المخرج المنفصل
 كره هو ومن قال فاصلة قبل قال من ضمير يستمر والتمبال في مصدر كالكافة
 منصوبة بخوف ان اخص بالمتنار خصوصاً واما قوله **قوله**
 التي وضعها للاقتضار انما يكون في هذا الباب لا يقتضار اما او لا فانه
 احسن في مقتضية المعارف في ملول للثبات في جواب ان المعارف واما ما بنا
 فبقوله الخوف وهي في مقتضية ظاهرة واما في المنفصل فملاك اذا جازت عن
 نفسك وعن غيرك بما وجدنا غالبة لان الضربين في الواجب واما ما بنا
 فبضم الاحتياج الى قربة ترفع الالباس الذي في السماء الظاهرة فالك في ذلك
 زيد ملأ التيسر على الخاطب انه زيد العالم او اجماعاً فيحتاج في التبعين لمراد
 الى قربة واذ قلت انت وانا او هو بعد سبق المخرج لم يخرج الى قربة ثم يزل
 الالباس واذ عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب مقتضى المستلثة اذ حق

ثم انقل

ثم المنفصل البارز ثم المنفصل **قوله** استندار الفاعل ليس المستند من قوله
 الصوت والحرف ولا ادري من قوله **قوله** المنفصل صفة للمضارع قال
 مطلقا لان ما بنا مطلقا او استندار مطلقا والظاهر ما قاله الشارح من انه بيان
 للمفصل وكذا الحال في قوله وفي الصفة مطلقا **قوله** وفي الصفة مطلقا تتركب
قوله مطلقا بهيكل لان الصفة هو الوصف قال لا يوجب المنفصل الى لا
 يوجب صورة لان مقتضاهما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي وحرف
 الاستعارة اذ اذا كانت عامل في الضمير الذي على حجب انفصال نحو اقامت انتم
 ومثلك لان عامل الضمير على الفعل فاعني ببارزه وكذا في عمل المصدر **قوله**
 الاستعارة المنفصل الام للوقف او لاجل **قوله** اذ الاتصال انما يكون بغير
 العامل لا بغير المنفصل كالجاء لا بغير عامله فاذا لم يكن قبله عامل باكان
 مؤخر او محذوف فكيف يكون كالجاء الا بغير **قوله** او بالفصل من باب ما وقع بها
 تاركها او بلا او عطف او لزاما وقع بعدا ما المعينة للشك في احوال الامر نحو
 جازت انما انقل او زيد وما وقع ثانيا في بابي عطف واعطيت اذا كان الاتصال
 يجوز في الالتباس بالمفعول الاول اما اذا لم يلبس فلا اتصال في باب
 اعطيت الاولى ولما انفصل في باب عطف او لا **قوله** لرضي قال الشيخ
 الرضوي ان قوله ضربت زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع الفهم اذ ان
 قبله لان ضربه ضربه زيد بعينه ثم اعترض عليه بانه التقديم بقيد التمام
 فياخذ به في تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل فيكون ذلك لان مع الكلام
 بل قبل ان يقدم المفعول على الفعل فيكون اهم **قوله** صفة جرت بغير بالي
 ان يكون نوعا او حالا او فعلا او حيزا **قوله** اقتضار على ما هو الاصل
 في ظنهم وان الحكم لا يختلف **قوله** وما ضربك الا انا وكذا انما ضربك **قوله**

ولكنه تأكيد لازم لا فاعل هذا هو مقتضى الشيخ الرضي ولقد فصل بينهما
 بقبضه وقال اذا اختلف ما جرى عليه وما جاز في الافراد وفي جمعيته يعني
 التثنية والجمع وفي التذكير او قسمة وهو المذهب فكل ليس سواءا كما في
 الضمير ههنا او فاعله ان التقى فاعله ان التقى في الغيبة ايضا في اللفظ
 حاصل سواء كان المستند فاعله او صيغة في الضمير لرفع اليقين وان
 اختلفا في الغيبة والخطاب واليكلام فالليس منفق في جميع الافعال والافعال
 غائبة المضارع مع الرفع والخطاب وفي غائبة مع الرفع طين قال في التثنية
 حاصل من غير رفع بال تأكيد واما الصيغة فالتثنية فاعله في جميعها مع
 الاختلاف المذكور ويرفع بال تأكيد فاعله في الالفين بالمتفصل ليس
 في هذه الصورة طرد البصر لونه في الجمع سواء كان هناك ليس او لا وسواء
 كان رفع البش او لا واما الفعل فقد انفقوا كلهم على انه لا يجب تأكيد
 ضميره اصلا لانه رفع الالفين فيه فاعله فاعله فان قلت ضمير المفعول في
 انما زيد ضاربه يرفع ليس فاعله لم ينفقوا به قلنا لما كان هذا الضمير لم يثبت به
 بل يرفع ليس وكان مما يجوز حذفه خيف الالفين على تقدير حذفه فاعله
 رفع الالفين ضمير الجوز حذفه قال ولذا اصح ضمير ان ولم يكن مما يجوز حذفه
 الانفصال **قوله** احتر ارجع لا استا ويا قال سيويه اذ كانا غائباين جاز
 الانفصال وهو مظهر في كنه الانفصال اكثر وان لم يكونا غائباين لم يجر الانفصال
 واجاز المجرى على الغائب **قوله** للترجمة تقدم احكامها وبيان فيه
 انه يجوز ان يجر في الاول بانه فاعله كضميرك او فاعله كضميرك كالمفعول الاول
 في باب اعطيت ويمكن ان يرفع بانه المفعول في جميع في جميع في اللفظ
 اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار التثنية في اللفظ **قوله** فيلزم انفصاله

ليفور الى ولان الثاني كسوف من الاول كونه اعرف فيها من كونه متعلقا
 بما هو كسوف في قوله وكل سجدوا الى من النبي في قوله فاعله انما هو شئ ما سواه ولم
 يكتف به العرب فيضوع المرفوع وضوع كسوف في المجرى فاعله في قوله فاعله
 اختيار الما تخرج من من الانفصال والانفصال باعتبار عدم الاعتداد او بسبب
 ان اللفظ منفق في المتعلق بما هو كسوف منه وفي قوله فاعله بالانفصال
 وانما يثبت ان يرفع منه متفصل قال الشيخ الرضي والانفصال في باب علمت
 في الانفصال في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعله
 حيث فكان الثاني في الفعل بغير الفاعل او في مفعول في باب علمت راجع المبتدأ
 واخر وفيه الانفصال لانه لو كان في الاصل ضمير المبتدأ ان قبل ان انفصل خبر
 المبتدأ باعتبار ان فاعله معشوق وقد انشأ بوجود الناح فكيف يصح انما
 اخره قلنا هو مفعول صورة ثابت مع الناح عكس ذلك لانه الناح
 في الحقيقة خبر المبتدأ فان قوله كان زيد قائما في موعده قائم في الزمان الماضي
قوله كونه فاعله لا يبداء فاعله المجرور او فاعله فعل محذوف او مفعول بالاول
 والوجه التثنية في الانفصال **قوله** لكن يرفع بملوك يعني ان ضمير المتكلم
 يرفع خارجا كما في قوله لان امره لا يقول لولا ان الله هو الضمير المرفوع المنفصل
 ويعني بقوله الى اخره انه آخره فشم ضمير المتكلم لكن يرفع بملوك لما ذكره
قوله قال وحيث الى انهم قبل الالاءات وعسيت الى اخرها انفصال
 الضمير بالانفصال والانفصال وعلامه يختلف الضمير ان في قوله لو انك
 اعلم انما غائبة واحدة **قوله** وفيه سجدوا الى ان لولا في هذا الكلام انما
 انفصال الضمير فاعله فاعله سجدوا يعني ان يكون لبعض الكلام مع بعض حال كما ان
 لان يجر ما بعده بالافادة واذا وليا غيرة بينه وبينه قال الشيخ الرضي ضمير نظر

لان الجار اذا لم يكن زائفا لا يؤمن متعلقا ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال
 متعلقه جازم اذ معنى لواك الهلكة انتفى بلاكى بوجودك **قوله** فالافتش
 يتصرف فيما بعد لاوله بل منه تغير النفي عشر **قوله** وسبويه في نفسه وبزجه
 ان التغير في واحد **قوله** لتقارب هاتين الصيغتين لان معنى هذا الاطلاق والاشفاق
 في معنى ما بين لعل وعش فيجب التمسك به ويجوز فيه مضاعفة التثنية والواو
 فيه ان يكون مع ان رعاية مع وجوبه كما في رعاية لعل قال في اللغات
 ويسمى ايضا نون العوا لان العوا كما يحفظ السقف من السقوط يحفظ
 ذلك النوع من الكثرة عن الكسر **قوله** الكمااء المتكلم في كلامه بعد غرضه في النفي
 لا يحفظ على هذا اذ هو كسر وهو كسرة في آخر اجزاء الكلمة غير عارضة لا التقاء
 الساكنين وذلك لانهم لما منعوا من الفعل اجر وكانت الكسرة اعلل علامة اجر
 كازاف الفتح والياء كرموا ان يوجد فيه ما هو اشد له وبعبارة اخرى
 كرموا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علاته وفي ذلك معالفة في الغرار
 والتعدي عن ذلك لجرود خولج في نحو يعطى في يعطى اهل الطراد الباب اوله
 الكسر متعلقا بمضارع وتماثل في سائر محله على اعلل **قوله** ولذا سميت
 نون الوقاية ايضا فانه باب اضافته في باب اضافته السبب الى كسبه وذلك
 ان تقول ابيض فانه باب رجاء **قوله** غير انهم فعلن الا ان باب رجاء كان معه
 نون الضم نون التاكيد ولم يكن معه اعرابا وانما جاز فعلن نون الاعراب فيهم
 نون الوقاية دون النون مع لان نون الاعراب تكون الوقاية في اللاحق **قوله**
 لوجودها بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء فانها النون لان كسر الكلمة بخلاف
 الكلمة المستقلة **قوله** وانما في باب معام **قوله** مع النون فلهذا يقولون
قوله يعني ان وكذا في هذا التفسير مع ما في النون على نحو الذي بينه وبين

كان مع التسوية او لا وذلك لان قوله واخرها عام شمل بيت ولعل ولان
 لكون حكمه مع الابد في المشهور وحال النون ولك ان حكم التثنية على التسوية
 كما يستحق التثنية العظم ويخص قوله واخرها على ما سوى بيت ولعل لانه ذكرها
 في بعضه ويقتضي لكون اللاحق في قوله واخرها على التسوية ويؤيده هذا انه لم يذكر
 مع بيت **قوله** المحل فلهذا على الحركة اوجبا تية ظهور في التثنية واما في التثنية قوله
 ان كسرة الكلمة بحجة فغاية كسر قوله المحل على اعراب او انما لطره الباب **قوله** وسما
 السكون في قوله قال الشيخ الرضي قوله في اقلو على الفتح والضم المازين قال
 يستعمل به يقال له الضم للفتح وفي الكفا التجارية في لان السكون يبعد الكلمة
 على الكلام المتكلمة في قوله في اللاحق المبنية على السكون والفتح والضم يقر بان
 ان على كسرها ومنه يفرغ انهم ان الحرف زعموا احتاج الى كسرها مع النون
 فوجدت انه فعل الامر حيث ان حركة آخره حركة بناءية وكذا الحرف في آخره
 الحسنة في شهور الباء او قد صرح بذلك التعليل **قوله** في راعى اجتماع النونات
 فيه تغليب اللاحق في لكان الاجتماع نونين **قوله** في لعل فانه في قوة اربع نونات
 وليس الفاصل بين اللامين الا حرفا واحد **قال** ويجوز ان لا يثبت المشهور
 فيه ان النون لانه لا ضرورة الا لضرورة الشعر **قال** ويتوسط بين المبتدأ والآخر
 المظاهرة ان يمتنع ويقع المقهور او يخرج فيه خبره ويحكم ان يكون بين التاكيد والنا
 ايجاز في المثالين لانهما المبتدأ او الخبر لانهما لا يقع بينهما ضم **قال** قبل العوام وبعدهما
 اعترض عليه بان العوام اذا دخلت عليها لم يقع بينهما ضم او اخر اختلف يصح
 قوله في يتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوام وبعدهما واجيب عنه بان فيه حملا
 بين الحقيقة والجاز وذلك جازم عند المحققين بان فيه عموم ايجاز بان يراد بالمبتدأ
 مثلا الخبر الاول من الكلام وبالجزء الثاني من قوله وبان المبتدأ والخبر حقيقة

لانه من قبيل ان ثبت هذا الثابت في شيا به وصبا وانه حقيقة وتبين نظر لان
 الوصف فيهما ضرر لوفى الثابت معبر ولما بين الوصف على ذلك
 قابل وما نحن فيه ليس من قبيل الوصف بالشيء بل من قبيل الوصف بالثابت
 فخطبة رايث شيا في شيا به وصبا وانه الثابت في شيا به
 وصبا قوله صيغة مفعلة انما في الفصل عما هو في صورة الفهم لانه في فصل
 لان يوصف وانما في صورة المفعول في الفصل في ان يوصف المفعول
قوله لم يأت بالمبتدأ بل في كل من يوصف انما هو في صورة المفعول في الفصل
 بعد باعتبار الخبر **قوله** وكما وضحايا وغنية ورجا وقع بلفظ الغنية بعد
 فاحصر لهما في مقام مضاف غائب **قوله** سمي فصلا عند التسمين بين وتجاوزا
 عن الكون فيكون فاعطى لما بعده من اللفظ في قوله **قوله** وذلك
 المتوسط لفصل بين الثابت والفصل على غاية للتوسط فيكون قوله
 سمي فصلا في قوله معرف بين الغاية والغاية وانما لم يسم في قوله للتسمية
 لان حدوث الفصل لا يثبت على التسمية ولو كان المقصود بيان التسمية
 لقال لانه يفصل ولا فاعطى وانما كان يفصل لا يحتاج الفصل بين الصفة
 والوصف وبالوضع **قوله** لغا قبل بجمع ان يكون **قوله** ان يكون
 خبر معرفة ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك في الخبر انما يشترط الاستيناف
 في المبتدأ والخبر اذا كانا من جنس واحد وانما لم يسم في قوله لان صيغة الفصل
 لتفيد التاكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى زيد نفسه القائم واذا كان
 تاكيدا لم يسم ان لا يقع بين التاكيد والالف في قوله وانما لم يسم في قوله
 انما يشترط ذلك لان نقل الفهم الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على
 خلاف القياس ينبغي ان يقتصر على مورد السماع اجاز المارة وقوله

للمضارع كقوله تكا وكرا وليك هو بوزر واعترض عليه بانه يحتمل ان
 يكون مبتدأ وتاكيدا في قوله تكا وانه هو الضمير واليك وفيه نظر اذا لم
 يكتف به الظاهر بالمضارع في نظره تاكيدا المنصب بالرفع والى جواب بانه
 لمضارع الممكن في الفعلين لكنه قد تم المحذور في ان يوصف ليس ذلك بالحققة
 او بالاختلاف لانه في مبتدأ عند المحققين **قوله** ولا موضع له عند التاكيد معلقا
 له لانه ظرف مستقر او ظرف للشيء **قوله** وبعض العرب يجعله مبتدأ وبعضهم
 يجعله تاكيدا على فصل وينعم دخول لام التاكيد عليه فان لام التاكيد لا بد من
 التوكيد **قوله** ويقدم قبل الجملة تلك الجملة خبرية اسمية البنية الا اذا دخلت
 عليها في كسح المبتدأ فانه لا يجوز ان يكون فعلية كقوله تكا فان لا يقع الابعار
قوله لا يبعد هذا وجه وجه **قوله** ضمير غائب لان المراد به الشأن والقصة
 وهو مفرد غائب فيلزم الافراد والغيبة بخلاف صيغة الفصل فانه عذارة
 في المقادير فيلزم مطابقة له كما ذكر **قوله** ويجوز ثالثة قال الشيخ الرضوي
 تأنيث هذا الضمير وان لم يتبين اجمال المفردة في ثلثا قياس لا في ذلك باعتبار
 القصة لكن لم يسم **قوله** والظاهر ان قوله سمي ضمير الشأن والقصة
 بمعرفته لا وصف لقوله ضمير غائب فهم قوله بغير وصف له **قوله** بان
 كان مبتدأ او بان كان عامل في ما والضمير مفعول في الخبر ذلك **قوله** اما جواره
 فلكونه على صورة الفصلات بهذا حاله وفيه ان يجوز ان يكون على صورة الفصل
 لا على صورة المفعول بل لا بد من قرينة وجاز ان يقال قد يقوم القرينة على حذف
 وعلى خصوصية الخبر في ما على الحذف في قوله بان في قوله عليه السلام
 ان من شهد الناس هذا يوم القيمة المصور وانما على خصوصية الخبر في
 فلان ضعف اسم الخبر في المشبهة بالفعل اذ لم يكن ضمير الشأن لم يخر الا

في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي ان لا يكون حرفه ضعيفا فلما نك
 القوية لا يعين المراد بوزان ان يكون الجملة الواقعة بعده ثابتا وبارحود
 وهي اسم لها خبرها محذوف والتقدير ان هذه القصيدة محلا لثبوتها في
 قوله لان الخبر كلام مستقيم هكذا قال الشيخ الرضوي وفيه ان هذا قول لا
 ينافي بثبوت القرينة كما قال هو في قوله ان ثبوتها في الكيفية هو ما لا ينافي
 الدليل ان لو اسج المبتدأ لا يرض على كلام ابي اداة ان وقت يكون ان يكون
 ان هذه من حروف الضمير قلنا ذلك غير ثابت في البغراء كما يجوز ان يقال
 فيه ما قلناه في الحديث قال فلنكره في الكيفية الكيفية تعهد التقدير ان
 الجازم جواز وهو ولد البقرة الوحشية **قوله** لا كسما وضع كل واحد
 منها انما ضرب بذلك لان الحظرت بحسب الظاهر هو الجمع ووضع يكون
 وضع اجزائه **قوله** إشارة حسنة هي تحبيل امتدادوا اصل بين التحبيل وما
 بعد غاية لذلك الامتداد وهي لا يكون الا في محسوسات هذا قوله فلا خير لا
 ضميم الغائب ولا يدري ان هذا تعريف الشيء بما سواه في الحروف والجملة
 لانه المعروف ليس ما يفهم من الاسماء محذوفة قد اضيفت الى الشارة بل لذلك
 المركب الاضافي في هذا اصطلاح كما اشار اليه اربابنا لانه لاشارة في كل
 لذكر احدونه الظاهر انما لا ليس تعريف الشيء بنفسه بل هو التعريف لانه لا يتخذ
 في المعروف جزء بل فيه وانما يكون كذلك لو كان نفسه حافوا في قوله فحوار
 على الجوز بغيره بل منزلة المحسوس انما هذا ما من شئ الا وبل عليه **قوله** وهي
 ذا المذكر لما لم يصح حملها على ما يعود على الجمع احتياج الى توضيح فقال
 الحشيش تارة بان قوله هو مبتدأ محذوف الخبر ان هي حشيشة والجملة التي بعده
 منية والاول ان يقال وهي في سبيل ذكر وتارة بان ذا خبر بتقدير مطلق

وهي ذا او اتواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف ان هو المذكور ويلزم على هذا
 المتقدم مع حذف المبتدأ حرف وهو قديم وتارة بان قوله للمذكر خبر لها
 والجملة خبر للمبتدأ لا لا لا يتقدم العايدان وهي ذاتها للمذكر وتارة بان
 لا او هو مبتدأ محذوف في حرف والجملة خبر للمبتدأ العايد من هذا المذكر ولا يخفى
 ما عليه من الباطل في ان سر الكلام ليس على شئ ثم قال قوله لثبوتها فان
 من باب ما في الموصول الى الذي لثبوتها فان وفيه ان جواز حذف الموصول
 من باب الكو في خبر كذا يقال ان بعض المحققين قالوا اليه وقيل ان قوله تعالى
 وما ينطق الا بالامر هم يعلمون من هذا الباب ان ما قلناه لا نعلم ما
 اذا طار عليك الوجه ظهر لك ان تجميع الشرح الطيف واحسن **قوله** والظاهر
 في الجمل معنى الضمير في قوله اذ اجزه الى على الحقيقة فان نظير البيت
 يدققة وجران وجزء الى ليس مستدلا بالحقيقة بل المستدل بالجمع **قوله**
 من اسم لا يمكن ان يقال انه قدم لان الذين ينساق الى المستثنى والجمع
 بعد ذكر المفرد **قوله** على احد الوجوه قال بعضهم في الحاشية وقيل ان جرنا
 بمعنى نعم وهذا مبتدأ محذوف خبره وقيل ضمير الشان ههنا محذوف
 لانه انما يقال ان سائر **قوله** يقلب الالف ياء فان قد يكون علامة
 للثبوت كخبر بين **قوله** يقلب الالف ياء لان الالف قد يكون
 مبتدأ تارة والثانية في الوقف **قوله** لو حصل الياء لم يحصل منه الاشياء
 او تلحق العوضين **قوله** ولا ينفذ في انما تارة لم يرد التثنية المستفاد من
 الحروف لا ينفذ الا اذا كان ولا ينفذ اسم الاشياء **قوله** والاذ كان مقصورا يكتب بالياء
 لان هذا حال الالف المحذوف اصله **قوله** على سبيل الحق بين الالف والياء
 اعتبار الاصل والاول لا يلزم ان يكون اتصالا بالآخر وانما اتصاله بالآخر

فانه لا يحتاج الى عايد لان يقول هو خارج عن التوفيق قبل ذكره لانه لا يكون
جزائراً تماماً صلوا نعم الحزب الثاني هو الما قول بالمصدر لا الحرف المصدري
المضم الى الجملة كما في الموصول الذي هو قوله ولما قيل ان يقول يمكن ان لا
لقابل ان يكون بل يجب ان يقال ذلك واللام تقضي بحركة الشرطية لا
يقال فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصلية
كتعريف العالم بماله العلم وهذا لا يكون لما قيل من ان تعريف العالم بماله
العلم جائز اذا فسر العلم بعد ذلك كما يقال مثلاً العلم حقيقة يعني بها الكثرة
لبن فاقتم به لان الخفاء في العالم كما هو المشهور ليس باعتبار الهيئة
الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم اللغة باعتبار معناه اشتقاقية فتعريف
العالم بماله العلم تعريف للشيء بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلته جملة خبرية
ليس تعريف للعلم واللام تعريف بالاعمال لانه يقول المراد بالموصول معنى
العرف وهو باعتبار هذا المعنى ليس ما قوله انه الصلة الوافية ولا يتلوا به
الاشتقاقية على شئ من معناه العرف حتى يكون تعريفه هو كقولنا العالم بالعلم
قوله بان يقال الصلة جملة الآخرة فيه تمام قوله وصلته بالصلة ما لا يتم
اي فعل الضمير راجع الى ما اعتبر الصلة بالعلم الموصول قال في تعريفه
انما كان لذلك لان وضع الموصول على ان يمتثل للملكية على ما اعتقدنا في قوله
يعرفه يكون حكماً عليه حكماً معلوماً يحصل له وذلك لا يتصور الا في الجملة
الخبرية ولما وقع الجملة القصية صلة لقوله تعالى وان منكم من لم يبطل قوله
الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية قوله او ما في معنى كلكم هي الفاعل
والمفعول فلا حاجة الى القول بان قوله صلة بالعلم واللام اسم فاعل او مفعول
الاشتقاقية قوله لا يغير ضمير الما دافى فيه خبر في الظاهر موضع الخبر قوله لانه الما الموصول

تشبيه خبرية

تشبيه اوفية وليست بالحقيقة لانه خبرية كما زعم بعضهم لعود الضمير اليه والقول بان
الضمير راجع الى وصفه بقدر خبرية قوله من ولما قيل ان يقول يمكن ان لا
لا يكون حقيقة بقدر العلم بقدر الفعل اللاحق خبرية وهو ان يكون بتقديم المفعول والصلة
لا يكون اللاحقة قوله وفيه ان الموصول لا يظن في الجملة باعتبار خبرية ان كانت
الضمير باعتبار ان خبره جملة خبرية فكل من يخرج خبره من التساقط والضمير واقع فيه
قوله قوله صلة الى علم البصيرة ما يثبت اللام عليه بحسب البلاغة لا ينوبهم ان
الجملة التي بعدها صفة لهما فان الجملة لا تكون صفة لمفعول ولما كان وزنه وزن الصفة
جائز ان يكون صفة كما ان ذو الطائفة لما شام ذو وبع صفت جاز ان يكون
صفة بخلاف ما في المصنوعات قال والسبب بقلب الذال تاء فاعلان في
المتان وقوله ان الذوات خبر ما لان الياء في المفعول والذين كالتابعين في
المؤخر ثم اولى العلم والمؤن في الرفع خبرية وقوله في المؤن من المؤن
تحقيقاً وفيه الذين البض قوله وان مضاف الى مفعول ظاهره كانت او مقدرة
قوله بغير الذي وقوله وكذا في قوله يعني التي قوله المفعول الى بني قلبت في
النسبة اخذوا الياءين التاني والآخر لهما خبرية كخراصة الاجتماع بين الياءين
فجاء في هذا بعد ما جاز المكونون كون ذال جمع اسماء البشارة موصولة بعد ما لا
كانت اولاً ولم يكونوا البصيرة من الما في خبره لانه يكون بعد ما ومنه الاشتقاقية
اذ لم يكن يرفع كما في قوله لانه في الذي يرفع اليه ان في الذي قالوا لا زيادة
جاء بعده موصول قوله والعابيد المفعول من عابيد الالف واللام فانه لا يجوز
منه حذف حرف الموصولة والضمير احوالاً في الموصول لقوله في الخبر الذي لا يجوز حذف
احواله بغير ان اذا جمعت في الصلة نحو الخبرية في داره زيد او يستغنى عن ذلك
المحذوف بالباء فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير من المصنوعات او خبر او مفعول فانه

[illegible]

نحو رويد زيدا الولاده كما ان الفعل الشجاع لم يجر الماضى لازم وغير مستعمل
 فيما نقل عنه ففى هذين المثالين إشارة الى استعمال قوله بفتح الفاء يقال الشيخ
 الرقيق ضحك الباء، نظرا الى انه لم يكن كان مضعولا مطلقا جوازا بغير الفعل وكذا
 لما كان من تحت اللينة مفعولا كذا لم يجر بعد الفعل البعد ازمنة ما بعده وكان
 الرقيق على تقدير ان الجمل هو خبره كذا لم يجر على الالف حتى عليه الالاءاء، لكن قد
 علمنا ان الاكثر بالفاء تنبيه على ان الفعل جازا فاعمال فكان ثانيا قائم وقيل
 بعض ان مضنونه الباء مفعولة والمضنونة الراء، واما مفعولة الباء
 فتحرف فجرى مجرى الالف، مفعولة كذا، والوقف على الباء، والمضنونة الباء
 كجاء الالف والفاء في غير موضع الباء، والباء قوله وهو ان صيغة فى الفتح بفتح
 الاضمان وان الاء لام تنوين على بعضه وان التنوين يجر بعضه وهو التنوين المكنى
 عند بعضهم بفتح النون وجاء للباء على كونه فصولا بما بعده كما ان حرفه دليل
 الاضمان عليه وذلك تنوين النكرة عند الجمهور وليس تنكير الفعل لانه غير صالح
 لذلك بل تنكير راجع الى المصدر الذى ذلك الاسم قبل صدوره اسم فعل كان
 بعينه وهو دليل على ان ما حقه كان موافقا فيه بعد بل تنوين مكنى السكون
 المفعولة بفتح النون المصدر المعين المتعلقة الى المكنى عندنى فى صلته
 اجمل يسكون منه اجمل احدى شي فى ان لا يسكت الى طلبه غير هذا
 احدى شي ومنه تنوين مكنى يسكون مكنى شي اذا هو الذى يقع قال فكونه
 فى جهة الفاعل الصريح كجاء الرفع وان كان ظاهرا مثل الضاربا
 انيس لم يقل انيس فى الماضى لكان ظاهر قوله المشتق من المثالين
 ان قوله من المثالين صيغة الامر والجنس ان تقرب المشتق من تقرب الكائن
 قوله الى كائن او ذوق كائن قوله على الميم يثبت ان على ان اسم الفعل من الراء

التصديق ان يقصد بالفظ فعل معناه الملقبة بالاحكام معه معنى فعل آخر
يناسبه ويدل عليه بذكر شئ من متعلقه من السمع

УНИВЕРСИТЕТ
ОБЩЕСТВЕНА БИБЛИОТЕКА
П. Бр. 43.727